A Study in the Political activity of the British Labour Movement 1868-1931 " The ideology and Political role of the Labour Party as an example"

دراسة في النشاط السياسي للحركة العمالية البريطانية 1868- 1931 "أيديولوجية حزب العمال ودوره السياسي أنموذجا"

أ.م.د. حيدر صبري شاكر الخيقاني
جامعة كربلاء-كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم التاريخ

ملخص البحث

هذا البحث يتطرق الى الدور السياسي للحركة العمالية في بريطانيا في الفترة الواقعة ما بين(1868-1931) متخذا أيديولوجية حزب العمال ودوره السياسي في بريطانيا أنموذجا لنشاط تلك الحركة. أوضح الفصل الأول نشاط الحركة العمالية في المرحلة التي سبقت تأسيس حزب العمال البريطاني قبل عام 1900، موضحا أهم الاتحادات والجمعيات الاشتراكية التي سبقت تأسيس حزب العمال ونشاطها. بينما بين الفصل الثاني أيديولوجية حزب العمال بعد تأسيسه وذلك من خلال تحليل مؤلفات زعيم الحزب رامزي ماكدونالد، اما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان الوزارة العمالية الأولى(كانون الثاني-تشرين الأول 1924) وبين السياسة الداخلية والخارجية لأول وزارة عمالية في تاريخ بريطانيا وأهم التحديات التي واجهتها، وتناول الفصل الرابع السياسة الداخلية والخارجية للحكومة العمالية الثانية(حزيران 1929- آب 1931). ومن خلال دراسة تلك الأحداث يتوصل الباحث الى نتائج عدة من أهمها الدور السياسي الذي مارسته الحركة العمالية البريطانية قبل تأسيس حزب العمال، والعوامل التي ساعدت على تأسيس حزب العمال والأيديولوجية التي انتهجها قبل توليه الحكم وكذلك بعد توليه الحكم ومدى توافق تلك الأيدلوجية مع السياسة الداخلية والخارجية التي انتهجها بعد تشكيل الوزارة، للمرة الأولى عام 1924 وكذلك للمرة الثانية عام 1929.

Abstract

The Paper studies the activity of the Labour Movement in Britain and the Political role played by it in the British society, and the means the Movement followed to reach power. The study shows the most important socialist union and societies that preceded the establishment of the Labour Party and the principles followed by it and role of the labour leaderships in it.Move over,light is shed on the ideology followed by the Labour Party through the study of the writings of Ramsay MacDonald. The paper also explains the most significant challenges faced by the First Labour Government in the history of Britain in1924that eventually resulted in its down fall. The paper also explains the factors that led to weakening the role of the Labour Party on the Political Scene after1924and the factors that helped it regain Popularity and reaching Power to form the ministry for the second time in1929 as well as the nature of the interior and foreign policies followed by it.

The Paper includes an introduction, four Chapters and a conclusion:

Chapter one showed the activity of the Labour Movement during the stage before the establishment of the Labour Party before 1900. **Chapter two** tackles the ideology of the Labour Party Through the writings of Ramsay MacDonald. **Chapter three** is entitled " The First Labour ministry" (January- December 1924). While **Chapter four** discusses the Policy of the Second Labour Government (June

1929- August 1931).

By studying all these events the researcher arrives at conclusions that explain the political activity of the British Labour Movement, the goals it sought to achieve and the ideology adopted by the Labour Party since its foundation through studying and analyzing the writings of the Party chief Ramsay MacDonald and the role this Party played in the British foreign Policy Since its establishment until the down fall of the second Labour Ministry in 1931 with evaluating this role and examining the degree of its conformity with the Party ideology Presented before arriving to Power.

المقدمة

تعد التغيرات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول الأوربية، ولا سيما بريطانيا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين من الأحداث المهمة التي تركت أثارها بشكل واضح على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في معظم دول غربي أوربا. وقد ترك التطور الاقتصادي الذي شهدته بريطانيا خلال الفترة المذكورة أثارا كبيرة على أوضاع الطبقة العاملة التي كان الكثير من أفرادها يعاني من وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة التي خلفها التطور الاقتصادي والتقدم التقني الذي شهدته البلاد، فقد أدى تقدم وسائل الإنتاج واستخدام الآلات الحديثة بشكل واسع في المعامل إلى انخفاض قيمة اليد العاملة التي كانت قبل ذلك تعد الطاقة الرئيسة في عملية الإنتاج. واخذ أصحاب المعامل، الذين كان جل اهتمامهم جمع اكبر قدر ممكن من الثروات وبأقل كلفة ممكنة، يتعاملون مع العمال بشكل غير منصف وتعرض اثر ذلك الكثير من أبناء الطبقة العاملة إلى الاستغلال على يد أصحاب رؤوس الأموال. وعلى اثر ذلك ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في بريطانيا بعض الاتحادات والجمعيات الاشتراكية التي دعت إلى العدالة الاجتماعية ونبذ الظلم الذي كانت تتعرض له بعض فئات المجتمع، ولا سيما أبناء الطبقة العاملة، وطالبت بتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع مكونات المجتمع. وقد انضم معظم زعماء الحركة العمالية إلى تلك المؤسسات محاولة منهم لتحقيق أهدافهم لإنصاف العمال ومنحهم جميع حقوقهم الاجتماعية والسياسية، وبعد فترة أدركت الطبقة العاملة ان العمل ضمن تلك الاتحادات والجمعيات فقط لا يمكن ان يحقق لها مطالبها، وكان ذلك من العوامل التي جعلت الكثير من أفراد تلك الطبقة يبحثون عن تنظيم سياسي يمثلهم لا سيما بعد ان أدركوا ان الحزبين الرئيسين في البلاد(حزب المحافظين وحزب الأحرار) كانا قاصرين عن تلبية مطالبهم والتعبير عن إرادتهم. وعلى ذلك الأساس تبنى النخبة من أبناء الطبقة العاملة مشروع تأسيس حزب عمالي يعبر عن الإرادة السياسية للطبقة العاملة ويحقق مطالبها ويدافع عن حقوقها ويمنع تعرض افراد تلك الطبقة إلى أي استغلال أو ضرر سواء من قبل أصحاب العمل ام من قبل بعض القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة. وعلى ذلك الاساس تم تأسيس حزب العمال البريطاني.

تمكن حزب العمال البريطاني بعد تأسيسه عام 1900 عن طريق قياداته الكفء والمبادئ التي طرحها، من تكوين قاعدة شعبية واسعة في المجتمع البريطاني نمت تدريجيا وخلال مدة قصيرة نسبيا، مقارنة بالمدة التي كانت تحتاجها الأحزاب والتنظيمات السياسية في بريطانيا للظهور على الساحة السياسية وممارسة دورها بشكل فعال. ولعل ذلك يعود أيضا الى الرغبة الكبيرة للطبقة العاملة في رؤية من يمثلها على الساحة السياسية والتحول من مرحلة التنظير الى مرحلة التطبيق. ومما ساعدهم على ذلك توفر الظروف المناسبة لتحقيق ذلك. ومما لاشك فيه ان النظام السياسي البريطاني يعد من الأنظمة البرلمانية الأوربية العريقة التي تمنح المواطن الفرصة الكافية للتعبير عن أرائه، وتتيح له المجال الواسع للمطالبة بحقوقه، ولا تتأخر عن إيجاد السبل المطلوبة لمنحه تلك الحقوق. وعلى ذلك الأساس تمكنت القيادات العمالية من تأسيس حزب العمال البريطاني. وقد تمكن هذا الحزب من خلال الأيديولوجية التي اتبعتها قياداته كسب العديد من الأنصار، وتمكن بذلك من الوصول للسلطة وتشكيل أول وزارة عمالية في تاريخ البلاد عام 1924. الا ان الوزارة المذكورة لم تستمر طويلا بسبب التحديات السياسية الكبيرة التي واجهتها، وانتهت فترة حكمها بعد حوالي عشرة أشهر، ثم تمكن حزب العمال من الوصول للحكم عام 1929 وشكل الوزارة وبقي في السلطة حتى عام 1931.

تم اختيار فترة الدراسة(1868-1931) على اساس وقوع حدثين مهمين يتعلقان بالموضوع: الأول انعقاد اول مؤتمر لنقابات العمال Trades Union Congress في عام 1868 بعد سماح الحكومة البريطانية بالعمل النقابي رسميا. والحدث الثاني سقوط الحكومة العمالية الثانية عام 1931 اثر التحديات التي واجهتها.

تضمن البحث مقدمة وأربعة فصول وخاتمة: أوضح الفصل الأول من البحث نشاط الحركة العمالية في المرحلة التي سبقت تأسيس حزب العمال البريطاني قبل عام 1900، بينما تطرق الفصل الثاني إلى أيديولوجية حزب العمال من خلال مؤلفات رامزي ماكدونالد، أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان سياسة الوزارة العمالية الأولى(كانون الثاني- تشرين الأول 1924)، وتناول الفصل الرابع السياسة الداخلية والخارجية للوزارة العمالية الثانية(حزيران 1929- آب 1931).

هذا البحث يتناول دراسة نشوء ونمو الحركة العمالية في بريطانيا والدور السياسي الذي مارسته. والوسائل التي اتخذتها من اجل الوصول إلى السلطة، مبينا أهم الاتحادات والجمعيات الاشتراكية التي سبقت تأسيس حزب العمال والمبادئ التي انتهجتها ودور القيادات العمالية فيها. كما يبين أهم الأسباب التي جعلت القيادات العمالية تقرر تأسيس حزب سياسي يعبر عن إرادتها والوسائل والأساليب التي اتخذتها لتحقيق غاياتها. فضلا عن ذلك فقد سلط الضوء على الأيديولوجية التي انتهجها حزب العمال البريطاني من خلال دراسة وتحليل مؤلفات رامزي ماكدونالد الذي يعد من ابرز زعماء الحزب المذكور والأفكار التي طرحها في مؤلفاته التي عبر من خلالها عن أيديولوجية الحزب وسياسته، وهذا ما اكسب الحزب شعبية كبيرة جدا وفي فترة قصيرة نسبيا. مما أهَّلهُ إلى الوصول لسدة الحكم. كما أوضح البحث أهم التحديات التي واجهت الحكومة العمالية الأولى في تاريخ بريطانيا عام 1924 والتي أدت في نهاية المطاف إلى سقوطها بعد حوالي عشرة أشهر من تشكيلها موضحا السياسة الداخلية التي اتخذتها تلك الحكومة وكذلك سياستها الخارجية ولاسيما تجاه المسألة المصرية وتجاه القضية الهندية مبينا مدى تطابق الأيديولوجية التي كان يدعو لها زعماء حزب العمال، وفي مقدمتهم رامزي ماكدونالد، مع السياسة التي انتهجها تجاه العديد من القضايا التي واجهته. كما أوضح البحث العوامل التي أدت إلى ضعف دور حزب العمال على الساحة السياسية بعد عام 1924 والعوامل التي ساعدته على استرداد شعبيته والوصول إلى سدة الحكم وتشكيل الوزارة للمرة الثانية عام 1929 وطبيعة السياسة الداخلية والخارجية التي انتهجتها الحكومة العمالية تجاه أهم القضايا التي واجهتها آنذاك، مبينا مدى قدرتها على إدارة البلاد وموضحا أسباب سقوط تلك الوزارة ومدى تحمل رامزي ماكدونالد مسؤولية الانشقاق الذي حدث في الحزب بعد ان تحالف مع المحافظين والأحرار وترك زعامة الحزب.

ومن خلال دراسة جميع تلك الأحداث يخرج الباحث بنتائج تبين النشاط السياسي للحركة العمالية البريطانية والأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها، والأيديولوجية التي تبناها حزب العمال البريطاني منذ تأسيسه من خلال دراسة وتحليل أهم مؤلفات زعيم الحزب "رامزي ماكدونالد" والدور الذي اتخذه هذا الحزب في السياسة البريطانية منذ تأسيسه عام 1900 وحتى سقوط الوزارة العمالية الثانية في عام 1931 مع تقييم ذلك الدور ومدى تطابقه مع أيديولوجية الحزب التي طرحها قبل توليه الحكم.

الفصل الأول
مظاهر نشاط الحركة العمالية في المرحلة التي سبقت تأسيس حزب العمال البريطاني عام (1900)

اخذ النشاط العمالي يظهر بشكل واضح في المجتمع البريطاني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما نجحت القيادات العمالية في تعبئة العمال وتنظيمهم وتحديد مطالبهم، وكان من ابرز مظاهر ذلك النشاط المظاهرات والإضرابات العمالية التي شهدتها المدن البريطانية، ولا سيما لندن، خلال تلك الفترة. فضلا عن ذلك فقد ظهرت بعض النقابات والاتحادات والجمعيات الاشتراكية التي اتخذها العمال وسيلة لتحقيق مطالبهم وأهمها تحسين ظروف العمل، وزيادة الأجور، وتحسين قوانين التأمين والضمان الاجتماعي، وإيجاد من يمثلهم في البرلمان. وكان من ابرز الاتحادات والجمعيات التي ظهرت في تلك الفترة هي: الاتحاد الديمقراطي Democratic Federation، والاتحاد الديمقراطي الاشتراكي Social Democratic Federation ، والجمعية الفابية Fabian Society، وحزب العمال المستقل Independent Labour Party[1].

ويعد عام 1867 مرحلة جديدة في نشاط الحركة العمالية البريطانية ففي ذلك العام وافقت اللجنة الملكية لاتحادات العمال Royal Commission on Trade Unions على السماح بالعمل النقابي رسميا في بريطانيا. وتشكل اثر ذلك مؤتمر نقابات العمال Trades Union Congress في عام 1868 والمعروف اختصارا بـ(TUC) وكان من أهم أهدافه المطالبة بحقوق العمال والإشراف على المصالح السياسية الخاصة بالعمال المنتمين إلى النقابات العمالية بواسطة اللجنة البرلمانية التي كان المؤتمر ينتخبها سنويا لكي تسعى لتنفيذ قراراته السياسية من خلال إرسال الوفود الى الوزراء ومقابلة أعضاء البرلمان الذين يتعاطفون مع الطبقة العاملة[2].

وقف القادة النقابيون عام 1868 على العموم موقفا سياسيا موحدا مع حزب الأحرار، الذي مثل الرأسماليين الصغار والبرجوازية المتوسطة وحصل الأحرار على تأييد معظم العمال في نضالهم الطويل ضد حزب المحافظين، الذي كان يمثل غالبا الرأسماليين وملاك الأراضي الكبار، وقد ادرك زعماء حزب الأحرار، وفي مقدمتهم وليم غلادستون William Gladiston[3]، أهمية الطبقة العاملة لذلك أيد مطالبها بهدف الحصول على دعمها إلى جانب حزب الأحرار ولأجل تحقيق ذلك عمل على إجراء العديد من الإصلاحات القانونية وسمح بدخول مرشحي العمال في قائمة حزب الأحرار الانتخابية[4].

ولم تطالب النقابات العمالية بعد تأسيسها ولا الاتحادات الاشتراكية، في بداية تأسيسها، بتكوين كيان سياسي مستقل للعمال بل كانت تسعى الى وجود من يمثل العمال في البرلمان، على ان يكون منهم كونها كانت تعبر عن وجهة نظر زعماء الحركة العمالية الذين يعتقدون ان البرلمان عندما يناقش ويضع تشريعات بشأن العمال يفترض ان يكون هناك مندوبين يمثلون العمال، لأن مناقشة القضايا التي تتعلق بالطبقة العاملة يحتاج الى ان يكون هناك أشخاص لديهم خبرة مهنية وفنية في تلك القضايا. وعلى ذلك الأساس من الضروري ان يكون في البرلمان مندوبين عن العمال[5].

وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر اخذ العمال يسعون الى توحيد جهودهم بهدف القيام بدور سياسي أوسع نطاقا وأكثر استقلالا، وكانت هناك أسباب عدة دفعتهم إلى ذلك كان من أهمها فقدانهم الثقة بالأحزاب الموجودة على الساحة السياسية في ذلك الوقت، ولاسيما حزب الأحرار، وعدم قدرتها على تحقيق جميع مطالبهم ، وتشبعهم بالأفكار النضالية السائدة آنذاك اثر انتشار الأفكار الاشتراكية حول العدالة والمساواة والحقوق، وظهور نقابات عمالية جديدة تسعى للحصول على دور فعال للعمال في المجال السياسي من اجل تلبية مطالبهم[6].

ومن الملاحظ ان الرأسمالية البريطانية قد نمت بشكل كبير خلال الفترة الواقعة ما بين(1850-1875) وبسطت سيطرتها على العديد من أسواق البلدان الأجنبية. وقد رافق ذلك النمو نشاط الحركة النقابية في بريطانيا. فبعد تأسيس مؤتمر النقابات عام 1868 تضاعف عدد أعضاء النقابات إلى أربعة مرات عما كان عليه. ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام 1873 تركت اثأرا وخيمة على الرأسمالية البريطانية من جهة وعلى الحركة العمالية البريطانية من جهة أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تراجع الصادرات البريطانية خلال الفترة الواقعة ما بين(1873-1879) إلى حوالي(25%)، ولم تصل إلى ما كانت عليه عام 1872 الا بعد عام1890. فضلا عن ذلك فقد تفوقت الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا في مجال الصناعة بشكل كبير في تلك الفترة. وتسببت البطالة الجماعية بإضرار فادحة جدا اثر حدوث الأزمة الاقتصادية، ولم يرتفع عدد عضوية النقابات طوال الفترة ما بين(1876-1886) مقارنة بالفترات السابقة[7].

وقدم العمال اثنا عشر مرشحا منهم في الانتخابات البرلمانية لعام 1874 وفاز منهم اثنان هما الكسندر ماكدونالد Alexander Macdonald [8]. وتوماس بيرت Thomas Burt [9]. زعيمي عمال التعدين. وقد هزم الأحرار في تلك الانتخابات وشكل المحافظون الوزارة برئاسة بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli [10]، الذي قام بتمرير القانون المتعلق بالنقابات العمالية مما جعل الطبقة العاملة تشعر بالرضا عن سياسته. واستمر مؤتمر النقابات بالمطالبة بتوسيع التمثيل البرلماني للعمال. وفي الانتخابات العامة التي جرت عام 1880 فاز ثلاثة من مرشحي العمال هم توماس بيرت وهنري برودهيرست Henry Broadhurst [11] والكسندر ماكدونالد[12].

وفي الفترة الواقعة ما بين (1881-1885) ظهرت عدة اتحادات وجمعيات دعت إلى الاشتراكية وأهمها: الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي، والجمعية الفابية، والعصبة الاشتراكية Socialist League. وقد أثار الكساد الصناعي في بريطانيا خلال تلك الفترة السخط في نفوس العمال، لذلك ظهرت الدعوة من جديد في مؤتمر النقابات المنعقد عام 1885 إلى تأليف حزب للعمال. ومن خلال الجهود التي بذلتها الجمعيات الاشتراكية المذكورة تولدت لدى القيادات العمالية الرغبة في اتخاذ موقف أكثر نشاطا في البرلمان بهدف تحقيق مطالب العمال، لذلك تأسست رابطة العمال الانتخابية Labour Electoral Association عام 1886، بعد ان وصل عدد أعضاء العمال في البرلمان إلى عشرة[13].

وضع توماس تريلفول Thomas Threlfall [14]. مبادئ الرابطة في القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات عام 1886، ومما جاء في البيان المذكور: ((ينظر هذا المؤتمر بعين الرضا إلى ذكاء الجماهير المتزايد اذ يدركون في تحررهم ما يملكون من قوة للمطالبة بحقوق الناس الطبيعية في وضع القوانين التي عليهم ان يخضعوا لها، ولكي يكون هناك اثر عملي لمختلف المقررات التي أصدرتها المؤتمرات السابقة في موضوع تمثيل العمال، يجب تشكيل رابطة عمال انتخابية تعمل بالتضامن مع اللجنة البرلمانية والممثلين العماليين في مجلس العموم، وأصدقاء التمثيل العمالي في جميع أرجاء البلاد)). وفي القرار ذاته أعطى تريلفول انطباعا ايجابيا عن فعالية تلك الرابطة ووافق المؤتمرون عليها بأغلبية ساحقة وقد عملت تلك الرابطة على التعاون مع منظمات الأحرار وعارضت العمل الاشتراكي، كما رفضت العمل العمالي المستقل ولكن ضعف الأحرار في تسعينيات القرن التاسع عشر وهزيمتهم في انتخابات عام 1895 أدى إلى القضاء على الرابطة. وعلى الرغم من ذلك فأن عدد مقاعد العمال في البرلمان قد بلغ (15) مقعد حتى ذلك العام ولعل من أبرزهم كير هاردي Keir Hardie [15] وجون بيرنز John Burns[16]، اللذان انتخبا في عام 1892، وقد رشح كير هاردي نفسه بوصفه زعيما عماليا مستقلا بينما رشح جون بيرنز نفسه بوصفه ديمقراطيا اشتراكيا[17].

وعين غلادستون عام 1886 بعض القادة العماليين، وكلاء وزارات في الوزارة التي شكلها ذلك العام ولعله نجح من خلال ذلك في تقييد نشاط قادة الحركة العمالية. وأدى تقربه للحركة العمالية إلى تشكيل كيان سياسي برلماني بين حزب الأحرار من جهة وبين قادة الحركة العمالية من جهة أخرى أطلق عليه اسم العمال الأحرار Liberal-Labour ويعرف اختصارا بـ(Lib-Lab). وخلال الفترة التي أعقبت ذلك عمل الكثير من السياسيين في الحكومات التي تعاقبت على الحكم في بريطانيا على عدم إثارة العمال وترضيتهم قدر المستطاع، مما جعل الكثير من قادة الحركات العمالية لا يحبذون الأفكار الماركسية الثورية[18].

إضراب عمال صناعة السفن 1889:

أخذت بريطانيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر تقترب من الاحتكار العالمي بإنتاجها الصناعي ونشاطها التجاري، وهذا الاحتكار كان حصيلة سنوات عدة من التوسع الاقتصادي وتراكمت الثروات لدى بعض الرأسماليين بشكل واضح، واخذوا هؤلاء يحرصون على ضمان مصالحهم، لذلك وقف الكثير منهم موقفا معارضا من مطالب العمال وانتقدوا نشاط النقابات العمالية ومطالبها، كون تلك المطالب تؤثر على مصالحهم وتصب في خدمة الطبقة العاملة، التي اتخذت من العمل النقابي وسيلة لتحقيق مطالبها بهدف الحصول على حقوقها وتحسين أوضاعها. وظهرت في نقابات العمال بعض القيادات العمالية ذات الاتجاهات اليسارية مثل توم مان Tom Mann [19]، وبنيامين تليت Benjamin Tillett[20]، وجون بيرنز ووقف هؤلاء بوجه الرأسماليين وأصحاب رؤوس الأموال من اجل تحقيق مطالب العمال. وأدركت القيادات العمالية ضرورة الضغط على السياسيين من اجل تلبية مطالبهم، وكان من ابرز مظاهر ذلك الضغط حدوث إضراب عمال صناعة السفن في لندن London Dock Strike . وكان من أهم الأسباب التي جعلت العمال يقومون بهذا الإضراب هي معاناتهم من ظروف العمل الصعبة ومن الفقر المدقع، وعدم الاهتمام بمطالبهم التي كانوا يقدمونها الى إدارة الموانئ[21].

بدأ الإضراب اثر احتجاج عمال صناعة السفن في 13 اب 1889، على عدم تلبية مطالبهم. فأعلن توم مان عن تأسيس نقابة عمال الموانئ Dockers' union في 19 اب من العام نفسه، وفي اليوم التالي (20 اب) تم إغلاق الميناء بالكامل وكان لكل من توم مان وجون بيرنز وبن تليت دورا فعالا في تنظيم هذا الإضراب وحثوا العمال في جميع مناطق صناعة السفن في بريطانيا على الإضراب في الوقت ذاته. وقد وصف فردريك انجلز Fredric Engels[22]. هذا الحدث بقوله: ((ان تلك الدفعة البسيطة دحرجت كل الجليد معها))[23]. ولأول مرة في تاريخ البلاد توقف ميناء لندن الكبير عن العمل بهذا الشكل، وأدرك العمال قوتهم عندما يتوحدون. وبعد ثلاثة أيام من بدء الإضراب بلغ عدد العمال المضربين حوالي(10000) عامل. وبعد أسبوع أصبح الإضراب قرارا اتخذه جميع عمال المرافئ. وانتشر الإضراب اثر ذلك في جميع المدن البريطانية الساحلية. وكان لهذا الإضراب أهمية كبيرة بالنسبة للعمال وإدراكهم ما يستطيعون تحقيقه اذا ما توحدوا[24].

ومن الملاحظ ان الإضراب المذكور قد حصل على تأييد ومساندة من معظم البريطانيين ولا سيما من قبل أبناء الطبقة المتوسطة، إضافة إلى ذلك فقد قوبل بالترحاب من قبل بعض النقابات والاتحادات والأحزاب العمالية الأجنبية. وعلى سبيل المثال جمع مبلغ قدره(30000) جنيه إسترليني من عمال النقابات في استراليا وأرسل إلى العمال البريطانيين المضربين دعما لهم، علما ان المبلغ المذكور كانت له قيمة كبيرة في ذلك الوقت، وكان الدعم الخارجي للإضراب من العوامل التي شجعت المضربين على الاستمرار بإضرابهم. ونتيجة للتأييد الداخلي والخارجي الذي حظي به الإضراب، وافق أرباب العمل بعد أربعة أسابيع من بدء الإضراب على مناقشة مطالب العمال. وكانت من بين أهم المطالب التي قدمها العمال وطالبوا بتلبيتها هي جعل أجرة الساعة الواحدة من العمل بمبلغ(6) بنس، وإلغاء العمل على أساس التعاقد، ورفع الحد الأدنى لاستئجار الملاحين إلى أربع ساعات[25]. وفي 5 أيلول من العام نفسه بدأت المفاوضات بين ممثلي العمال من جهة وبين الكاردينال هنري ادوارد ماننغ Henry Edward Manning(1808-1892) الذي طلب منه التوسط لحل الموضوع. وبعد بعد خمسة أيام من المفاوضات بين الطرفين تم التوصل إلى اتفاق بينهما ولم يستأنف العمال أعمالهم إلا في يوم 16 أيلول من العام نفسه[26].

ومن النتائج التي أسفر عنها ذلك الإضراب ان الرأسماليين والسياسيين قد أدركوا الأثر الكبير للطبقة العاملة وكانوا فيما سبق، وفي العديد من المواقف، يتجاهلون مطالبها من اجل مصالحهم الخاصة. كما حفز الإضراب المذكور العديد من العمال في الدول الأجنبية ومنها نيوزلندا واستراليا على القيام بإضرابات مشابهة لذلك الإضراب وذلك عام 1890. إضافة إلى ذلك فقد كان للإضراب أثرا في تشجيع العمال في بريطانيا على تنظيم نشاطهم بهدف توحيد أعمالهم لتحقيق مطالبهم . ونمت العديد من النقابات بعد الإضراب ومنها نقابة عمال الموانئ، والتي انتخب توم مان رئيسا لها، وكذلك توسعت نقابات أخرى من حيث انضمام العديد من العمال الى صفوفها ومنها نقابة الغاز التي بلغ عدد أعضائها(70.000) عضو عام 1889، وكذلك نقابة البحارة والوقادين التي تأسست عام 1877 والتي ارتفع عدد أعضائها إلى(65.000) عضوا في العام نفسه، وارتفع عدد أعضاء اتحاد عمال المناجم الذي كان قد تأسس عام 1888 من (36000) عضو إلى (200.000) عضوا عام 1890. وخلال الفترة الواقعة ما بين(1889-1891) تشكل أكثر من (60) مجلس عمالي محلي. كما اخذ نشاط العمال في الحركة السياسية يظهر في تلك الفترة بشكل أكثر وضوح. ففي أول مظاهرة شهدتها لندن لإحياء عيد العمال العالمي عام 1890، تظاهر بحدائق الهايد بارك Hyde Park Gardens حوالي(200.000) عامل، وقد طالبوا بسن قانون لتحديد ساعات العمل وجعلها ثمان ساعات في اليوم [27].

كما حقق إضراب عام 1889 للحركة العمالية البريطانية النامية امتيازات عديدة، مما شجع العمال على الانضمام إلى النقابات العمالية. واخذوا يسعون إلى ممارسة دور اكبر في العمل السياسي، وليس كما كان يحثهم عليه بعض قادة النقابات فيما سبق بالابتعاد عنه. وكان لنشاط الحركة النقابية البريطانية الجديدة تأثيرها الواضح على العمل النقابي في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[28].

التنظيمات الاشتراكية التي سبقت تأسيس حزب العمال البريطاني

ظهرت في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعض التنظيمات والاتحادات الاشتراكية مثل الاتحاد الديمقراطي، والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي، والجمعية الفابية كما أوضحنا في الصفحات السابقة. وقد استقطبت تلك التنظيمات العديد من العمال الذين انتموا لها رغبة منهم في تحقيق مطالبهم، الا ان إخفاقها في التعبير عن تلك المطالب كان من العوامل التي حفزت زعماء الطبقة العاملة على تكوين تنظيم سياسي لهم يعبر عن إرادتهم. وعلى الرغم من نجاحهم في تأسيس حزب العمال المستقل عام 1893 الا انه لم يحقق مطالبهم وعلى هذا الأساس تم تأسيس حزب العمال The Labour Party البريطاني عام 1900 وقبل التطرق إلى تأسيس هذا الحزب وايديولوجيته لا بد لنا ان نسلط الضوء على تلك التنظيمات:

الاتحاد الديمقراطي :

تشكل الاتحاد الديمقراطي على اثر المؤتمر الذي عقد في 8 حزيران 1881 برئاسة هنري هايندمن Henry Hyndman[29]، الذي صاغ برنامج الاتحاد المذكور وتضمن المطالبة بتحقيق أهداف عدة أهمها: الاقتراع العام، وتحديد فترة بقاء البرلمان بثلاث سنوات، والأخذ بنظام الدوائر الانتخابية المتساوية، ومعاقبة من يقدم على رشوة الناخبين لان ذلك العمل جريمة، ودفع مرتبات لأعضاء البرلمان، وإلغاء مجلس اللوردات بوصفه هيئة تشريعية، ومنح الحكم الذاتي لايرلندا وللمستعمرات البريطانية، وتأميم الأرض. وفي عام 1883 صدر عن الاتحاد كتاب بعنوان "توضيح الاشتراكية" سلط الضوء على أهمية تطبيق النظام الاشتراكي، وانتقد الاتحاد انتقادا لاذعا طبيعة النظام السياسي البريطاني لأنه يجعل السلطة بيد الملاك والرأسماليين المتمثلين بحزبي المحافظين والأحرار دون الاهتمام بتوزيع عادل لموارد البلاد. وأوضح زعماء الاتحاد ان خصومهم ينتقدونهم ويدعون بأنهم يرفضون الملكية الخاصة بينما في حقيقة الأمر ان الاتحاد لا يرفض الملكية الخاصة في المجتمع وإنما يرفضها عندما تكون بيد الرأسماليين الذين يستغلون الآخرين خدمة لمصالحهم. وقد طالب قادة الاتحاد المواطنين البريطانيين بمطالبة الحكومة البريطانية ببناء مساكن صحية وتأجيرها إلى العمال بأسعار مناسبة، وتطبيق نظام التعليم العام المجاني على ان تقدم للأطفال وجبة غذاء مجانية على الأقل، وان لا يزيد يوم العمل عن ثمان ساعات، وفرض ضريبة تصاعدية على أصحاب الدخول التي تزيد عن (300) جنيه إسترليني سنويا، وإنشاء مصارف أهلية، وتأميم السكك الحديدية والأرض، وتنظيم العمال العاطلين تحت رقابة الدولة وفقا للمبادئ التعاونية، والإسراع بسداد الدين الأهلي[30].

الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي:

عقد الاتحاد الديمقراطي مؤتمره السنوي الرابع في 4 اب 1884 وتقرر فيه تغيير اسم الاتحاد الديمقراطي إلى اسم "الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي" والذي يعرف اختصارا بـ (SDF)[31]. ولكن الاختلافات سرعان ما حدثت بين أعضاء الاتحاد المذكور بسبب وجهات نظرهم وأرائهم حول تطبيق الاشتراكية. فقد كان البعض منهم يدعو إلى تطبيق الإصلاحات الاجتماعية بالوسائل البرلمانية، بينما كان آخرون يسعون إلى تطبيق الاشتراكية بالأساليب الثورية، وكان البعض الأخر منهم فوضويين. وهذا يعني ان الاتحاد قد ضم فئات متباينة في أرائها، ومن الصعب الاتفاق فيما بينهم على برنامج عمل موحد. وهذا الأمر جعل بعض أعضاء الاتحاد عام 1885 ينشقون عنه ويكونون هيئة جديدة عرفت باسم العصبة الاشتراكيةSocialist League بينما بقي هايندمن ورفاقه الأوائل على مبادئهم الأولى في الاتحاد. الا ان أعضاء العصبة الاشتراكية لم يتفقوا على برنامج محدد للعمل فمنهم من اعتقد بضرورة نشر الأفكار الاشتراكية من اجل تكوين قاعدة شعبية للاشتراكية داخل المجتمع، بينما كان بعضهم ينتقد النظام البرلماني ويعتقد انه نظاما عقيما لا يساعد على إحداث التغيير نحو الأفضل في المجتمع. ولعل ذلك لا ينطبق على الواقع كون ان النظام البرلماني يعد من أفضل أنظمة الحكم، لاسيما وان البرلمان البريطاني كان طريقا إلى إحداث العديد من الإصلاحات الجوهرية في المجتمع البريطاني. وقد نجحت العناصر الفوضوية والمتطرفة بالسيطرة على إدارة العصبة الاشتراكية مما أدى إلى فقدانها لشعبيتها وتقلص عدد أعضائها لان الكثير منهم أعلنوا الانفصال عنها، ولعل أهم هؤلاء مؤسسها وابرز شخصية فيها وليم موريس William Morris [32]. لذلك أخفقت العصبة في تحقيق أهدافها كونها لم تستطع ان تتفهم كيفية إحداث التغيير عن طريق الإصلاح والتشريع[33].

اصدر الاتحاد الاشتراكي، بعد انشقاق بعض أعضائه ممن كونوا العصبة الاشتراكية، العديد من القرارات والبيانات طالبوا فيها بالعديد من القضايا لخدمة المجتمع كان من أهمها الدعوة الى تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتعزيز الديمقراطية في المجتمع، والتحرر التام للعمل من السيطرة الرأسمالية ومن ملاك الأراضي، وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين، وبناء المساكن الصحية للمواطنين، وجعل التعليم مجاني وإلزامي، ومنح الغذاء والملابس مجانا للأطفال في المدارس الحكومية، ومنع الأطفال دون السادسة عشر من العمل، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات على ان لا تزيد ساعات العمل أسبوعيا عن (48) ساعة، وفرض الضرائب على الدخول التي تزيد عن(300) جنيه إسترليني سنويا، وتأميم السكك الحديدية، وتأميم الأرض وتنظيم الزراعة وفقا للمبادئ التعاونية، ومنح كل مواطن حق الإحالة على التقاعد عند بلوغه الخمسين من العمر على ان تتحمل الدولة مسؤولية توفير جميع ظروف العيش المناسب له بعد التقاعد، وتقرير الاقتراع العام في الانتخابات، وجعل الانتخابات البرلمانية سنوية، وإلغاء مجلس اللوردات، ومنح الحكم الذاتي لجميع المستعمرات البريطانية. وقد تعرضت تلك القرارات والبيانات إلى النقد، كونه من الصعب تطبيقها على ارض الواقع آنذاك، لذلك كانت هناك هوة واسعة بين الفكر النظري وبين التطبيق العملي في عمل الاتحاد مما أدى إلى فقدانه لشعبيته[34].

الجمعية الفابية:

تأسست الجمعية الفابية في كانون الثاني 1884 على يد سدني ويبSidney Webb [35]. وجورج برناردشو Bernard Shaw[36] وبعض الاشتراكيين. وقد تم اختيار اسمها نسبة إلى القائد الروماني فابيوس ماكسموس Fabius Maximus (280ق م-203 ق م)الذي اتسم بالتخطيط الجيد أثناء المعارك، والصبر لحين توفر الفرصة المناسبة التي تتيح له مهاجمة العدو لذلك أصبح شعار الجمعية ((يجب ان تنتظر إلى ان تحين الفرصة المناسبة كما يفعل فابيوس في المعارك التي خاضها ضد هانيبال، وان كان الكثيرون يأخذون عليه التباطؤ، ولكن حين يأتي الوقت المناسب عليك ان تضرب بشدة كما كان يفعل فابيوس، وإلا أصبح انتظارك عبثا وبدون فائدة)). وكانت الجمعية الفابية في بداية نشأتها ذات سمة اشتراكية الا ان اشتراكيتها لم تكن واضحة المعالم وبعد تأسيسها وكان لجورج برنادشو وسدني ويب دورا كبيرا في إعلاء مكانتها. ولا تعد الجمعية الفابية حزبا سياسيا اشتراكيا كما انها لا تسعى إلى تحقيق الاشتراكية عن طريق الحركات الثورية العمالية، بل انها جمعية تسعى الى تطبيق الاشتراكية في المجتمع تدريجيا من اجل حل جميع المشكلات التي تواجه أفراده ورفع مستوى كفايته والارتقاء به[37].

تأسيس حزب العمال المستقل:

أدركت القيادات العمالية ضرورة تكوين حزب عمالي مستقل لتحقيق أهداف العمال والتعبير عن إرادتهم ومطالبهم لا سيما بعد ان اخفق الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي والتنظيمات الاشتراكية الأخرى في تحقيق أهدافهم. وكان هناك العديد من الشيوعيين والاشتراكيين قد طالبوا بتكوين حزب عمالي بريطاني، فقد كتب فردريك انجلز، الذي قضى الجزء الأكبر من حياته في بريطانيا، حول ذلك قائلا: ((ان المشكلة العاجلة بالنسبة للاشتراكية البريطانية إنما هي تكوين حزب له برنامج طبقي مستقل)). كما ان ادوارد بيز Edward Pease[38] كتب نيابة عن الجمعية الفابية حول الموضوع ذاته موضحا ذلك بقوله: ((ان هدفنا الرئيسي إنما هو تكوين حزب عمالي قائم بذاته داخل البرلمان)) وكان هناك العديد من العمال في اسكتلندا وفي شمال انكلترا يطالبون بتأسيس مثل هذا الحزب. وعندما تحدث كير هاردي في مؤتمر النقابات العمالية عام 1887 باعتباره مبعوثا بالنيابة عن عمال المناجم في ايرشاير Ayrshir أعلن معارضته لقيام ارتباط بين ممثلي العمال وبين حزب الأحرار، فضلا عن ذلك فأنه وصف الأحرار بأنهم على عداء مباشر مع الطبقات العاملة. وفي العام ذاته بدأت محاولات متفرقة لتنظيم اتحادات العمال المحلية في يوركشاير Yorkshire لمقاومة اتحاد العمال الأحرارLib-Lab الا ان فكرة السياسات العمالية المستقلة لم تتخذ شكلا عمليا الا في وسط انكلترا وفي اسكتلندا[39].

واجريت عام 1888 انتخابات برلمانية فرعية في مد لاناركشايرMid Lanarkshire وشارك فيها كير هاردي مرشحا عن العمال المستقلين ضد الأحرار والمحافظين على السواء وحصل فيها على(712) صوتا. وبعد ذلك بشهور قليلة اجتمع الاشتراكيون والاسكتلنديون بزعامة روبرت غراهام Robert Graham[40] وكير هاردي في غلاسكو Glasgow وأسسوا حزب العمال الاسكتلندي The Scottish Labour Party وأصبح كير هاردي اول سكرتير للحزب. وقد وضع الحزب برنامجا إصلاحيا[41] سعى بموجبه الى تحقيق العديد من الإصلاحات من اجل تحسين الأوضاع العامة في البلاد[42].

ويعد الاتحاد العمالي في براد فورد The Bradford Labour Union أول منظمة عمالية مستقلة كبيرة في بريطانيا وقد تشكل الاتحاد المذكور اثر الإضرابات المحلية الواسعة التي حدثت في شتاء 1890 التي فاز فيها من العمال كير هاردي وجون بيرنز وجوزيف ولسن Joseph Wilson [43]. وعندما جرت الانتخابات العامة عام 1892 شارك فيها ايضا بعض المرشحين عن العمال المستقلين فضلا عن الاشتراكيين، وكانت الجمعية الفابية قد نشرت بيانا انتخابيا شجعت فيه العمال على الإسراع بخطى الإصلاح عن طريق عمل مباشر يقوم به حزب جديد للطبقة العاملة. وفي خريف عام 1892 اتخذت الإجراءات لتوحيد المنظمات العمالية المستقلة في حزب واحد، وفي الفترة ما بين (13-14 كانون الثاني 1893) عقد مؤتمر برئاسة كير هاردي في براد فورد ونتج عنه تأسيس حزب العمال المستقل والذي يعرف اختصارا بـ(ILP) وقد حضر الاجتماع (120) مبعوثا ممثلين عن الاتحادات الاشتراكية والنقابات العمالية. وطرح المؤتمرون المشكلة التي واجهت التنظيم السياسي للعمال لا سيما بعد إخفاق الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي واتحاد العمال الأحرار في التعبير عن مطالب العمال. وكان فشل الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي في تحقيق ذلك يعود إلى كونه سعى إلى تحقيق الاشتراكية وأهمل الدور الفعال للحركة العمالية. اما بالنسبة لاتحاد العمال الأحرار فانه ضحى بالاستقلال السياسي للعمال ولم يعد سوى فرعا من فروع حزب الأحرار. ولأجل ذلك وجد أعضاء مؤتمر برادفورد أنفسهم أمام ضرورة تأسيس حزب عمالي مستقل يعمل على فصل الطبقات العمالية عن حزب الأحرار وقد ظهر هذا الأمر بوضوح عندما تمت مناقشة الاسم الذي سيطلق على الحزب الجديد، فقد رفض اغلب الحضور ان يطلق عليه اسم الحزب الاشتراكي العمالي كما رغب البعض، واتفق معظمهم على تسميته بـ"حزب العمال المستقل" لأنهم كانوا يشعرون أنهم اذا ما نجحوا في فصل الاتحادات العمالية عن حزب الأحرار فان جهود العمال الإصلاحية سوف تسير نحو الاشتراكية. وقد اتخذ الحزب الجديد بعد ذلك برنامجا إصلاحيا اشتراكيا كان من أهم أهدافه تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإشراف الجماعي عليها عن طريق العمل البرلماني، وتحقيق الإصلاح الاجتماعي، وحماية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم وإيجاد ممثلين عنهم في البرلمان والمجالس المحلية[44].

ويذكر رامزي ماكدونالد Ramsay MacDonald حول تأسيس حزب العمال المستقل بأن تطبيق الاشتراكية كان من بين أهم أهداف الحزب ولأجل تحقيق ذلك توجب على القيادات العمالية السعي إلى توحيد القوى العمالية وجعل الاشتراكية الغاية التي تهدف تلك القوى لتحقيقها، وكان كير هاردي يرى ان تطبيق الاشتراكية يجب ان يكون عمليا على ارض الواقع وليس فقط في الدراسات النظرية، لذلك اقترح الدخول في الميدان السياسي، لذلك نلاحظ ان حزب العمال المستقل دخل في منافسة مع حزبي الأحرار والمحافظين ونجح بالفوز في الانتخابات البلدية بعد أشهر على تأسيسه[45].

وأوضح ماكدونالد ان الحزب في بداية تأسيسه كان يجد ان من الأفضل لأنصار الاشتراكية دعم الحركات العمالية من اجل تحقيق الأهداف التي تصب في صالح تحقيق أهداف الجانبين وتخدم المجتمع. وهذه السياسة تنطلق من منطلق ان الاشتراكية لا تنجح بمجرد كونها عقيدة ولكن يتطلب لنجاحها التحول الى حركة. ولا يمكن ان تتحول الى حركة الا اذ توفر لها أمرين. الأول يجب ان تكون للاشتراكية قوة التنظيم، والأمر الثاني: هو ان تمتلك القدرة على كسب ثقة الطبقة العاملة في البلاد. ويذكر ماكدونالد ان حزب العمال المستقل اهتم بهذين الأمرين لذلك اثبت وجوده في الساحة السياسية بينما تدهورت شعبية الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي[46].

وعندما تشكلت لجنة تمثيل العمال عام 1900 تركت لكل مكون من مكوناتها حرية الإبقاء على كيانها والدعوة لنظريتها الخاصة بها، والتقدم بالمرشحين العماليين المستقلين الخاصين بها، وكان حزب العمال المستقل في وضع لا يسمح له القيام بذلك، لأنه كان يعاني من العجز المالي إضافة إلى الانخفاض في عدد أعضائه إضافة إلى مشكلاته الأخرى المتعلقة بالاقتراحات حول إلغاء رئاسته، وهذا جعل هاردي يعلن في عام 1899 عن نيته في الاستقالة من سكرتارية الحزب، الذي كان قد تولاها منذ عام 1894، وتم ذلك بعد ان أجريت الانتخابات

داخل الحزب حول رئاسته وفاز بها جون جلاسير John Glasier[47] في نيسان عام 1900، أما هاردي فقد بقي في المجلس الإداري القومي وظل يواصل نشاطه من اجل نشر أفكار الحزب ودعم شعبيته على الرغم من ان بعض فروع الحزب قد أصابها الضعف[48].

وعانى حزب العمال المستقل بعد ان ترأسه جلاسير خلال الفترة ما بين(1900-1903) من أزمة مالية اذ كانت الرسوم غير كافية لسد نفقات المكتب الرئاسي. وعندما وصل الحزب إلى حافة الإفلاس طلب فيليب سنودن Philip Snowden [49] في آب من عام1900 من فرانس ليتل وود France Littlewood [50] أمين صندوق الحزب ان يدعم الحزب من أمواله الخاصة، محاولة منه لمعالجة الوضع المالي الصعب واقترح إجراء بعض التخفيض في النفقات بدلا من ان يقوم بالحصول على بعض المساعدة من الأفراد من داخل الحزب أو ممن يتعاطفون معه. وفي تشرين الأول 1900 تم إعادة انتخاب هاردي عضوا في البرلمان مما أعطى دعما لحزب العمال المستقل وعزز مكانته في الساحة السياسية[51].

الفصل الثاني

أيديولوجية حزب العمال من خلال مؤلفات رامزي ماكدونالد

تأسيس حزب العمال :

من خلال دراسة الأوضاع العامة في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يمكننا ان نلاحظ ان هناك أسباب متعددة ساعدت على إحياء الفكر الاشتراكي في المجتمع البريطاني وسلطت الضوء على الفوارق الطبقية في ذلك المجتمع مما ساعد على تهيئة الأوضاع المناسبة للعمال لتوحيد جهودهم ودخولهم إلى الساحة السياسية بشكل مستقل عن طريق تأسيس حزب يعبر عن إرادتهم وهذا ما تحقق عندما تمكنوا من تأسيس حزب العمال عام 1900. وكان من أهم الأسباب التي جعلت القيادات العمالية تؤسس هذا الحزب هي شعور تلك القيادات بعدم إمكانية الأحزاب البريطانية الرئيسة آنذاك، ولا سيما حزب الأحرار الذي كانت القيادات العمالية تعول عليه في تنفيذ مطالب الحركة العمالية، عن تنفيذ برامجه التي كان يطرحها بما يتعلق بمطالب العمال ولاسيما الخاصة بزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمل وضمان حقوق العمال في حالات المرض والإعاقة وغيرها من المطالب[52].

ومن الملاحظ ان السياسة الاقتصادية للأحرار قد تعرضت إلى النقد من قبل بعض الخبراء الاقتصاديين، كما ان السياسة الخارجية التي اتبعها حزب الأحرار إزاء العديد من القضايا، ولا سيما تجاه القضية الايرلندية، والاحتلال البريطاني مصر عام 1882، وحرب البوير Boer War (1899-1902) في جنوب إفريقيا، والسياسة تجاه الهند، قد تعرضت إلى النقد هي الأخرى مما ولد السخط لدى الراديكاليين وهذا أفقد حزب الأحرار الكثير من شعبيته لصالح حزب العمال[53]. كما نلاحظ ان الخلاف الشخصي بين الماركسي البريطاني هنري هايندمن وبين كارل ماركس Karl marx[54]، قد اضعف التواصل بين الشيوعيين الألمان وبين الشيوعيين البريطانيين. إضافة إلى ذلك نلاحظ في تلك الفترة ظهور نقد شديد لنظريات الاقتصاد السياسي التقليدي التي روج لها في بريطانيا ادم سمث Adam Smith [55]. وديفيد ريكاردو David Ricardo [56]. والتي تمسك بها حزب الأحرار وذلك على اثر الأحداث الاقتصادية التي شهدتها بريطانيا آنذاك، وظهرت مدرسة اقتصادية بريطانية جديدة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وقد ساعدت نظريات المفكر الاقتصادي جون ستيوارت مل John Stuart Mill[57]. على ظهورها، وتلك المدرسة رفضت الفكرة القائلة ان الأفراد يجب ان ينظر إليهم على أنهم يسعون للحصول على الربح من اجل تحسين أوضاعهم المادية وان تحقيق ذلك يتم عن طريق التحرر من المعوقات المتمثلة بالتقاليد المتوارثة وقيود الدولة. وأكدت المدرسة الجديدة على تبعية الفرد للمجتمع موضحة ان الخدمة الاجتماعية والتعاون هو الأساس الذي ترتكز عليه العلاقات بين الأفراد وليس على أساس الربح الفردي والمنافسة[58].

أدركت القيادات العمالية ضرورة توحيد جهودها من اجل ممارسة دورا أكثر فعالية في المجال السياسي خدمة للطبقة العاملة، لذلك اجتمع في عام 1899 ممثلي النقابات العمالية في بلايموث Plymouth وتقرر عقد مؤتمر يحضره مندوبين عن النقابات والهيئات العمالية والاتحادات الاشتراكية لمناقشة موضوع قيام اتحاد بين تلك التنظيمات بهدف تشكيل كيان سياسي موحد يمثل العمال ويحقق مطالبهم. وقد أكد رامزي ماكدونالد على ضرورة عقد المؤتمر المذكور وقال: "يجب ان يعقد لمناقشة الاتحاد لتحقيق الأهداف السياسية"

should be held to discuss the possibility of union for political purposes[59].

وقد جاء في القرار الذي صدر عن المؤتمر: (ان هذا المؤتمر يسعى إلى ضمان تمثيل أفضل لمصالح العمال في مجلس العموم، ولذلك على اللجنة البرلمانية ان تدعو إلى العمل المشترك بين جميع الجمعيات التعاونية والاشتراكية والنقابات والتنظيمات الأخرى للطبقة العاملة لكي تتعاون معا على تحقيق الأهداف المتفق عليها فيما بينها، وان تقوم بعقد مؤتمر من المنظمات التي تم ذكرها ممن ترغب في الاشتراك بعملية اختيار المرشحين بهدف إرسال اكبر عدد ممكن من ممثلي العمال إلى البرلمان) [60]. وتم تشكيل "لجنة" تتألف من أربعة أعضاء يمثلون اللجنة البرلمانية وعضوين عن كل من: حزب العمال المستقل، والاتحاد الديمقراطي الاشتراكي، والجمعية الفابية. وقد عقدت اللجنة المذكورة اجتماعات عدة واتخذت قرار بعقد مؤتمر عام بعد ان تم الاتفاق على الأسس التي تقرر السير عليها من اجل تحقيق تمثيل سياسي عمالي[61].

وفي الفترة ما بين 27-28 شباط 1900 اجتمع في لندن حوالي (120) مندوبا يمثلون أكثر من نصف مليون عامل وينتمون الى حزب العمال المستقل والنقابات العمالية والاتحادات الاشتراكية وبعد المباحثات فيما بينهم تم تأسيس لجنة تمثيل العمال Labour Representation Committee وتعرف اختصارا (L.R.C.) التي لم يكن باب القبول في عضويتها مفتوحا للأفراد وإنما فقط للمنظمات العمالية والاتحادات الاشتراكية [62] وكانت اللجنة في عام 1900 تضم (41) اتحاد عمالي وبلغ مجموع أعضائها (353,000) بما فيهم أعضاء حزب العمال البالغ عددهم (13000)، وأعضاء الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي البالغ حوالي(9000) عضو، وأعضاء الجمعية الفابية البالغ(1000) عضو[63]. وفي الفترة الواقعة ما بين(1900-1906) تمكنت اللجنة من التوسع حتى تحولت تدريجيا الى حزب سياسي أطلق عليه، بعد ستة أعوام، رسميا اسم حزب العمال The Labour Party. وكانت اللجنة المذكورة تفتقر إلى الدعاية الإعلامية في بداية تأسيسها، وعلى الرغم من ذلك فقد تحول هذا الأمر إلى صالحها اذ كان كل ما أعلن عن المؤتمر التأسيسي أخبار طفيفة في بعض الصحف، أخذت خلالها اللجنة توسع من نشاطاتها وتكسب الكثير من المؤيدين بعيدا عن الإعلام إلى ان ذاع صيت الحزب في الانتخابات البرلمانية عام 1906 عندما حصل (29) من أعضائه على عضوية البرلمان[64].

ويذكر ماكدونالد ان السمة المميزة التي اتسم بها حزب العمال وعلاقته بالاشتراكية في بداية تأسيسه هي ان حزب العمال ليس حزبا اشتراكيا بحتا وإنما هو اتحاد من هيئتي النقابات والتنظيمات العمالية وبين الاشتراكيين للعمل السياسي المباشر، وقد اتحد معه في أول الأمر الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي ولكنه بعد عام من الائتلاف عاد الى عزلته في عام 1901. الا ان ماكدونالد يؤكد على أهمية حزب العمال في التحول نحو الاشتراكية ويذكر ان حزب العمال هو الشكل السياسي الوحيد الذي يمكن به للاشتراكية ان تتحقق بواسطته على ارض الواقع، ومن الصعوبة ان يتمكن حزب اشتراكي يعتمد على الأفكار الاشتراكية النظرية من تحقيق الاشتراكية في بريطانيا بالوسائل والأساليب التي كان يتعبها الاشتراكيون آنذاك[65].

ونظرا للدور القيادي الفعال الذي قام به رامزي ماكدونالد في حزب العمال منذ تأسيسه والتأثير الأيديولوجي العميق الذي رسخه من خلال مؤلفاته العديدة حول الحركة العمالية، وحزب العمال، وأهمية الاشتراكية وسبل تحقيقها في المجتمع، تم اختيار أهم مؤلفاته لكي يتسنى لنا من خلالها معرفة أيديولوجية حزب العمال والعوامل التي كان لها دورا فعالا في تكوين قاعدة جماهيرية له ومكنته من الوصول الى السلطة، ولا بد لنا قبل الخوض في تلك المؤلفات ومحتوياتها ان نسلط الضوء على شخصية رامزي ماكدونالد ودوره في الحركة العمالية في المرحلة التي سبقت تأسيس حزب العمال.

رامزي ماكدونالد ودوره في الحركة العمالية:

ولد رامزي ماكدونالد في 12 تشرين الأول 1866 بمدينة لوسيموث Lossiemouth بمقاطعة موريشاير Morayshire في اسكتلندا وكانت والدته تعمل خادمة علما أنها غير متزوجة، أي انه ابن غير شرعي[66]. وكانت والدته تدعى ان رامزي Ann Ramsay ونسب إلى والده جون ماكدونالد الذي كان يعمل مزارعا في اسكتلندا، ونشأ رامزي وتربى في كنف أمه وجدته لأمه[67] وأنهى تعليمه الأولّي وهو في الثانية عشر من العمر، لكنه أستمر في المدرسة لست سنوات أخرى اذ عمل في التعليم بصفة "مساعد معلم" بالمدرسة ذاتها التي تعلم فيها[68]. واهتم ماكدونالد بالدراسات البايولوجية وقد تأثر بشكل كبير بمؤلفات السير والتر سبنسر Sir Walter Spencer[69] وبكتاب ديفيد رتشي David Ritchie (1853-1903) الموسوم الداروينية والسياسة Darwinism and Politics وهذا التأثر يظهر بشكل واضح في كتاباته[70].

وفي عام 1885 ذهب للعمل في مدينة بريستول Bristol وتأثر هناك بالأفكارِ اليسارية للإتحاد الديمقراطي الاجتماعي The Social Democratic Federation وفي العام التالي(1886) سافر إلى لندن، وانضم إلى الجمعية الفابيةِ وعمل أثناء تواجده في لندن بعدة مهن متواضعة[71]، ثم اتجه إلى العمل في بعض الأعمال المكتبية حتى ان ذلك أجهده كثيرا وأثر على صحته بسبب قلة الغذاء وسوء أوضاع العمل إضافة إلى الأجر القليل الذي كان يتقاضاه عن عمله. وعلى الرغم من الأوضاع المعيشة الصعبة التي كان يعاني منها فأنه كان مهتما بمطالعة العديد من الكتب في علوم عدة مثل الاجتماع والاقتصاد والأحياء. وفي عام 1888 عمل ماكدونالد سكرتيرا خاصا لأحد السياسيين الأحرار وكان يدعى توماس لوف Thomas Lough[72]، وأمضى معه أربع سنوات وسع خلالها معرفته السياسية، وتعرف الى العديد من رجال السياسة والصحافة في لندن. وفي عام 1891 ترك العمل مع لوف وعمل في الصحافة[73]. وفي عام 1894 انضم إلى حزب العمال المستقل. وفي عام 1900 أصبح السكرتير الأول للجنة تمثيل العمال التي انبثق عنها فيما بعد حزب العمال[74]، ويعد اختيار رامزي ماكدونالد لهذا المنصب اختيارا صائبا نظرا للسمات التي كان يتمتع بها والتي أهلته لذلك، فقد كان صبوراً مجتهداً ثاقب الفكر، وكان قادة النقابات يكنون له الاحترام والتقدير بشكل كبير[75].

وكتب عنه كير هاردي عام 1902 يصف شخصيته والتزامه بالعمل ودوره في دعم الحزب فيقول: ((أنني اذكر الساعات القليلة التي مضت قبل عقد المؤتمر الأول وأنا أحاول أن اعثر على شخص ما، تكون لديه الصفات والقدرات اللازمة لتولي مهمة من أكثر المهام مسئولية في ذلك الوقت وهي العمل كسكرتير للحزب. وكان أولئك الذين يعرفون عمل ماكدونالد في حزب العمال المستقل يشعرون بأنه الرجل الوحيد الذي لو أمكن إغراؤه بقبول المنصب لأعطى حزبنا الذي كان ناشئا في ذلك الوقت أفضل فرصة ليؤتى ثماره)) وهذا دليل على قوة شخصية ماكدونالد وإخلاصه بالعمل مع جعل رفاقه يرشحونه لتولي سكرتارية الحزب على الرغم من الأهمية الكبيرة لذلك المنصب. وفي عام 1906 كان من ابرز أعضاء الحزب الذين نالوا عضوية البرلمان. [76].
وفي العام نفسه أصبح ماكدونالد زعيما برلمانيا عن الحزب بعد ان خلف كير هاردي في ذلك المنصب لكنه اجبر في عام 1914 على الاستقالة لمصلحة آرثر هندرسون Arthur Henderson [77] اثر انتقاده اللاذع للحكومة وتصريحه بأن بريطانيا كانت خاطئة أدبياً في إعلان الحرب على ألمانيا. وعلى الرغم من أن ماكدونالد كان يؤكد على ضرورة ان يبذل الشعب والحكومة أقصى جهودهما لتحقيق النصر في الحرب، الا ان ذلك لم يعيد له شعبيته وخسر مقعده في البرلمان في انتخابات عام 1918 لكنه نجح في الحصول على مقعد في البرلمان في انتخابات عام 1922، وأصبح الممثل الرئيس لحزب العمال في البرلمان[78].

وعرف ماكدونالد بمؤلفاته وكتاباته العديدة التي طرح من خلالها أفكاره وفلسفته تجاه الحكومة وفهمه للاشتراكية والتي اتخذها الحزب منهجا له وقد طرح فيها أهمية الطبقة العاملة في المجتمع والحقوق التي يجب ان تحصل عليها مؤكدا فيها على ضرورة تطبيق النظام الاشتراكي في البلاد لان ذلك سيخدم المجتمع بمختلف مكوناته، واستنكر سيطرة طبقة واحدة او فئة معينة على المجتمع. وبين أن الاشتراكيين في بريطانيا لا يستطيعون أن يؤسسوا حزبا تكون له القدرة على تطبيق مبادئ الاشتراكية على ارض الواقع ومن الأفضل لهم الانضمام إلى حزب يحترم المبادئ الاشتراكية ويستطيع تحقيقها من خلال اتصاله بالجماهير وتلبية حاجاتها، وهذا ضروري لتعريف الشعب بطبيعة الاشتراكية وأهدافها عمليا، وبعد ذلك يقوم الاشتراكيون بتطبيق برامجهم الاشتراكية من خلال العمل في مجال المجالس البلدية، والبرلمان، وبذلك تتحول الاشتراكية من أفكار في صفحات الكتب إلى المجالس والبرلمانات لتواكب المرحلة التي يمر بها المجتمع [79].

وتولى ماكدونالد زعامة حزب العمال في عام 1911 بعد كير هاردي، لكنه أجبر في عام 1914 على الاستقالة لمصلحة آرثر هندرسون اثر انتقاده اللاذع للحكومة وتصريحه بأن بريطانيا كَانت خاطئة أدبيا في إعلان الحرب على ألمانيا. بالرغم من أنه اخذ يؤكد بعد ذلك على ضرورة ان يبذل الشعب والحكومة أقصى الجهود لتحقيق النصر في الحرب، الا ان ذلك لم يعيد له شعبيته وخسر أيضا مقعده في البرلمان في انتخابات عام 1918، لكنه نجح في الحصول على مقعد في البرلمان في انتخابات عام 1922، وأصبح الممثل الرئيس لحزب العمال في البرلمان[80]. وكانت نتيجة الانتخابات المذكورة حصول المحافظين على(345) مقعد بينما حصل حزب العمال فيها على(142) مقعد والأحرار على (117) مقعد وبذلك شكل المحافظون الحكومة برئاسة بونارلو[81].

اهتم ماكدونالد بتأليف الكتب التي طرح فيها أفكاره حول الاشتراكية من الناحيتين النظرية والعملية وعلاقتها بالحكومة والمجتمع وكانت من أهم مؤلفاته في هذا الجانب. وفي عام 1907 اصدر ماكدونالد كتاب بعنوان **العمال والإمبراطورية Labour and Empire** تناول فيه دور العمال البريطانيين في بناء الإمبراطورية، متطرقا إلى الموضوع بالعودة إلى تاريخ اهتمام الانكليز بالبحار في القرن السادس عشر، ومن ثم تناول دراسة الموضوع وفقا للتسلسل الزمني للأحداث حتى مطلع القرن العشرين مبينا دور العمال في بناء الإمبراطورية البريطانية ما وراء البحار والجهود التي بذلوها لتحقيق ذلك.[82]

ومن خلال دراسة كتاب العمال والإمبراطورية يتضح للقارئ ان ماكدونالد سلط الضوء على أهمية الدور الذي مارسته الطبقة العاملة في بناء الإمبراطورية البريطانية وعظمتها والجهود والتضحيات التي قدمتها طوال تاريخها، وعلى هذا الأساس فأن من حق ابناء هذه الطبقة ان ينالوا جميع حقوقهم ولا سيما السياسية منها تحت ظل نظام سياسي عادل ينصفهم ويمنحهم حقوقهم كافة. كما يتضح من خلال دراسة هذا الكتاب ان ماكدونالد كان يمتلك ثقافة عالية ومعلومات قيمة عن تاريخ الطبقة العاملة في بريطانيا.

ويعد كتاب **الحركة الاشتراكية The Socialist Movement** الذي أصدره ماكدونالد عام 1911 من الكتب المهمة التي أوضح فيها طبيعة الحركة الاشتراكية البريطانية ومفهومها في فكر حزب العمال موضحا فيه اهداف الحزب ومبادئه وأهم الأسس التي يستند عليها من اجل تحقيق الاشتراكية في المجتمع. والكتاب يتألف من احد عشر فصلا:

كان الفصل الأول بعنوان التطور الاشتراكي"سياسيا" Socialist evolution Political وقسمه إلى أربع فقرات الأولى بعنوان التعاون المتبادل Mutual Aid أوضح فيها ضرورة ان يكون هناك تعاون مشترك بين الأفراد وبشكل ايجابي بهدف تحقيق المصلحة العامة. اما الفقرة الثالثة فقد جاءت بعنوان الثورة الفرنسية The French Revolution ويبين فيها أهمية مبادئ الثورة الفرنسية 1789 في تحرير الفرد وتقدم المجتمع. وفي الفقرة الرابعة والأخيرة من الفصل الأول والتي كانت بعنوان قرن الفردية The Century of Individualism أوضح فيه ان القرن التاسع عشر كان قرن الفردية لما ناله الفرد من حرية فردية في ذلك القرن مقارنة في الفترة التي سبقت ذلك[83].

والفصل الثاني بعنوان التطور الاشتراكي "اقتصاديا وصناعيا" Socialist evolution "Economic and Industrial" وذكر في بدايته ان التفاوت الطبقي الذي حدث في المجتمعات الأوربية ولا سيما في بريطانيا بسبب تكدس الثروات الكبيرة لدى بعض الأفراد معاناة فئات أخرى في تلك المجتمعات في الوقت ذلته من الفقر المدقع كان من الأسباب المهمة كان من العوامل المؤثرة في رواج وانتشار الأفكار الاشتراكية في تلك المجتمعات. واحتوى هذا الفصل على ست فقرات: الفقرة الاولى بعنوان في الوقت الحالي To-day وبين فيها التفاوت في الدخل بين العمال البريطانيين وبين أصحاب رؤوس الأموال. وفي الفقرة الثانية من الفصل الثاني والموسومة ثورات ضد الفاقة Revolts against Poverty بين ماكدونالد أهم الأسباب التي أدت إلى نمو الاشتراكية في بريطانيا. وفي الفقرة الثالثة التي كانت بعنوان بزوغ الرأسمالية The Rise of Capitalism بين ماكدونالد اثر الثورة الصناعية في ظهور الرأسمالية. اما الفقرة الرابعة فقد كانت بعنوان إتمام الرأسمالية The Fulfillment of Capitalism وقد أوضح فيها توسع النفوذ الرأسمالي وعواقبه في المجتمع البريطاني. اما الفقرة الخامسة فقد كانت بعنوان الرأسمالي الصغير The Small Capitalist وبين فيها ان هناك في المجتمع رأسماليين صغار مثل أصحاب الأعمال الصغيرة ويعدون هؤلاء جزء من النظام الرأسمالي. اما الفقرة السادسة والأخيرة من الفصل الثاني فقد كانت بعنوان الملخص وبين فيها مراحل تطور الرأسمالية مع ظهور الثورة الصناعية[84].

وجاء الفصل الثالث بعنوان إخفاق الرأسمالية اقتصاديا The Economic Failure of Capitalism وأوضح فيه ان النظام الرأسمالي على الرغم من قيامه بتقديم بعض الخدمات للمجتمع الا ان ذلك كان على حساب المجتمع عن طريق استغلال أفراده من جوانب وضحها ماكدونالد من خلال تقسيم هذا الفصل الى خمس فقرات: الأولى بعنوان الإيجار Rent والثانية بعنوان الفائدة Interest والثالثة بعنوان الإسراف في المال waste of Capita والرابعة بعنوان الإسراف في العمل waste of Labour والخامسة بعنوان الفاقة poverty [85]. وفي نهاية الفصل بين ان الاشتراكي يعد الرأسمالية على انها طريقة للاستغلال وإنها في تقدمها تنتج أوضاع تقضي فيها على نفسها ويعبر عن ذلك بقوله:

the Socialist charge against capitalism is that it is a method of exploitation, and in its development produces conditions which forbid and render impossible its continued existence[86].

وكان الفصل الرابع بعنوان إخفاق الرأسمالية فكرياThe Intellectual Failure of Capitalism ووجه فيه انتقادات للنظام الرأسمالي وعده يفتقر إلى الجوانب الروحية والثقافية وقد أوضح ذلك في الفصل من خلال تقسيمه الى أربع فقرات هي: الدين Religion والأدب Literature والعلم Science والراحة Comfort مبينا في تلك الفقرات ان النظام الاشتراكي يولي أهمية كبيرة بتلك الجوانب بينما لا يهتم فيها النظام الرأسمالي[87].

وفي الفصل الخامس الذي كان بعنوان الملخص Summary أوضح فيه أهم ايجابيات النظام الاشتراكي من جهة وطبيعة النظام الرأسمالي الذي لا يهتم بمراعاة العدالة والحقوق في قضايا عدة ومنها التقسيم غير العادل للثروة واستغلال العمال في المصانع من قبل الرأسماليين كما انتقد حالات عدة ظهرت في المجتمع بسبب الاستغلال الرأسمالي للمجتمع وأفراده ومنها الظروف الصعبة التي يتعرض لها الأطفال وكذلك النساء في المصانع. وهذا جعل الهوة واسعة بين مصالح الشعب ومصالح الرأسماليين الذي اهتموا بثرائهم على حساب استغلال الآخرين[88].

وبين في الفصل السادس والذي كان بعنوان الطريقة الاشتراكية The Socialist Method المنهج الذي يمكن عن طريقه تحقيق الاشتراكية على ارض الواقع وقسم الفصل الى خمس فقرات: الأولى بعنوان اليوتوبيا Utopianism ويوضح فيها عملية انتقال الأفكار الاشتراكية من المرحلة النظرية غير الواقعية الى المرحلة العملية الواقعية اثر تحولها الى حركة سياسية. والثانية بعنوان الثورة Revolution ويبين فيها ان الثورة لا يمكن ان تحقق الاشتراكية ويعلل ذلك بأن الثورات لا تؤدي بالضرورة إلى ظهور نظام حكم عادل ولا يمكن ان تتحقق الاشتراكية عن طريق ثورة سياسية لان التحول نحو الاشتراكية يتطلب تغير في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تدريجيا. اما الفقرة الثالثة فكانت بعنوان الطريقة التجريبية The Experimental Method وبين فيها ان على الدولة ان تتخذ من الديمقراطية وسيلة لتحقيق الاشتراكية لان الاشتراكية هي وليدة الديمقراطية السياسية وعبر عن ذلك: "Socialism arises from political democracy". والفقرة الرابعة بعنوان الطريقة البرلمانية The Parliamentary Method وأوضح فيها الأساليب البرلمانية التي يمكن عن طريق إتباعها تحقق الاشتراكية في بريطانيا. اما الفقرة الخامسة والأخيرة فقد كانت بعنوان الطريقة العلمية The Scientific Method ويرى ان عملية تفعيل الاشتراكية في المجتمع يتطلب إتباع طريقة علمية تعتمد على تحليل الظواهر الاجتماعية والتوصل الى مسبباتها ويعد الفقر من أهم تلك الظواهر التي تستوجب معالجتها[89].

وبين الفصل السابع من الكتاب والذي كان بعنوان ما ليس من الاشتراكية What Socialism is not اجابة ماكدونالد على الذين يعترضون وينتقدون النظام الاشتراكي موضحا ان البعض ينسب لهذا النظام أشياء غير صحيحة لعدم فهمه له بشكل جيد. وقد قسم هذا الفصل الى ست فقرات: الأولى بعنوان الفوضوية والشيوعية Anarchism and Communism وأوضح فيها ان الاشتراكية لا تعني ابدا الفوضوية اوالشيوعية، والثانية بعنوان إلغاء الملكية الخاصة The Abolition of Private Property وبين فيها ان الاشتراكية لا تدعو إلى إلغاء الملكية الخاصة، والثالثة بعنوان سلب الحرية The Negation of Liberty وأوضح فيها موقف الاشتراكية من الحرية مبينا ان الاشتراكية تسعى لترسيخ الحرية في المجتمع وإنها لا تمنح الحرية السياسية للأفراد فحسب بل انها تمنحهم جميع حرياتهم، اما القوانين التي يفرضها النظام الاشتراكي على الأفراد فهي التي تساعدهم على ضمان حريتهم، والرابعة بعنوان المساواة Equality ويوضح فيه ان الاشتراكية لا تدعو إلى المساواة المطلقة بل تدعو الى المساواة في منح الفرص للأفراد في أداء أعمالهم مع مراعاة الفروق الفردية الموجودة بينهم، والخامسة بعنوان الحتمية الاقتصاديةEconomic Determinism الذي بين فيه ان الاشتراكية لا تعد العوامل الاقتصادية وحدها فقط هي المؤثرة في البنيان العام للمجتمع بل تعدها جزء مهم من أساسيات ذلك التطور، والسادسة والأخيرة من الفصل السابع كانت بعنوان حرب الطبقات Class War وأوضح فيها ان الاشتراكية لا تعتقد بحرب الطبقات كما اعتقد الماركسيون لان هذه الحرب ستؤدي إلى انقسام المجتمع[90].

اما الفصل الثامن من الكتاب فقد كان بعنوان المطالب المباشرة للاشتراكية The Immediate Demands of Socialism وقسمه إلى أربع فقرات: الأولى بعنوان الديمقراطية Democracy وبين فيه ان الاشتراكية

تنمو وتتطور في النظام الديمقراطي وهي تقر بسيادة الشعب وتقف ضد منع بعض المواطنين من حق المشاركة في الانتخابات بذريعة عدم امتلاكهم عقارات، والثانية بعنوان المسكنات Palliatives ويبين فيه ان الاشتراكية في مرحلة معينة تقوم بتقديم الخدمات للمجتمع كون المجتمع بحاجة ماسة لها في تلك المرحلة ولكن بعد فترة من تطبيق النظام الاشتراكي سوف لا تكون هناك حاجة لتقديم مثل تلك الخدمات لان النظام الاشتراكي سيلبي حاجات الأفراد. اما الفقرة الثالثة فكانت بعنوان التشريع البناءConstructive Legislation وبين فيها ان الاشتراكية تتطلب جعل موارد الثروة بيد المجالس المحلية والأهالي على ان يتم ذلك وفقا لتشريعات وقوانين من الدولة تتم بواسطتها توزيع تلك الموارد بشكل عادل على الأفراد، والفقرة الرابعة حق العمل Right to Work ويؤكد فيها ان مطالب الاشتراكية السياسية لا يمكن فهمها الا بدراسة حق العمل ويرى ان من واجبات الدولة توفير العمل لكل مواطن، وفي حالة عجزه عن أداء عمله فأن عليها ان تمنحه الرعاية وتتكفل بسد جميع حاجاته الضرورية[91].

وتناول الفصل التاسع من الكتاب والموسوم في الدولة الاشتراكية In the Socialist State طبيعة الحياة في الدولة الاشتراكية وسماتها وقسمه إلى أربع فقرات: الفقرة الأولى بعنوان الكفاية Ability ويبين فيه ان الحياة تحت ظل النظام الاشتراكي تتسم بالكفاية وان جميع مؤسسات البلاد تؤدي عملها وتخدم المواطن ونظام الإنتاج سيوفر اكبر مقدار من الثروة ليتمتع بها الأفراد بشكل عادل، والفقرة الثانية بعنوان العبقرية الفنية Artistic Genius ويرى ماكدونالد ان الاشتراكية توفر الظروف المناسبة للأفراد عن طريق توفير الحرية الفكرية وهذا سيظهر مالديهم من إبداع، والفقرة الثالثة بعنوان حقوق الأقلية Minority Rights ويوضح ماكدونالد فيها ان تطبيق الاشتراكية في المجتمع سيساعد جميع أبناء المجتمع بما فيهم الأقليات الدينية والقومية على نيل كافة حقوقهم والتمتع بالحرية التي يوفرها النظام الاشتراكي لأفراد المجتمع، والفقرة الرابعة بعنوان إدارة المصنع Workshop Management وأوضح فيها ان الدولة عندما تتبنى النظام الاشتراكي لا يعني أنها دولة اشتراكية ذات شكل سياسي فقط بل أنها تتبنى نظاما صناعيا يخدم المجتمع[92].

وسلط الفصل العاشر، والذي كان بعنوان الحركة الاشتراكية The Socialist Movement ، الضوء على أهم رواد الفكر الاشتراكي ومنهم سان سيمونSaint Simon (1760-1825) وروبرت اوين Robert Owen(1771-1858) وكارل ماركس وفردريك انجلز كما سلط الضوء فيه على بعض الأحزاب الاشتراكية في الدول الأخرى ومنها: ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية[93].

وتطرق الفصل الحادي عشر من الكتاب والذي كان بعنوان الحركة الاشتراكية "تابع" The Socialist Movement (continued) إلى الاشتراكية البريطانية بشكل موجز وقسمه الى فقرتين: الفقرة الأولى بعنوان حزب العمال وأوضح فيها عملية تأسيس الحزب، اما الفقرة الثانية فكانت بعنوان الدولية وبين فيها تعزيز علاقة حزب العمال البريطاني مع الأحزاب العمالية الأخرى في بعض الدول الأوربية، كما أوضح فيه الاختلافات في بعض أيديولوجيات الأحزاب العمالية الأوربية[94].

ومن خلال دراستنا لكتاب "الحركة الاشتراكية" يتبين لنا ان ماكدونالد أراد من خلاله تسليط الضوء على أهمية النظام الاشتراكي في المجتمع موضحا ان الاشتراكية هي النظام الأمثل الذي سيخدم تطبيقه كافة فئات المجتمع وسيوفر الفرص المناسبة لهم لنمو وظهور قدراتهم ومهاراتهم التي ستخدم المجتمع وقد دافع عن هذا النظام عن طريق تفنيد الادعاءات التي كان يطرحها معارضي الاشتراكية مبينا ان فهم الاشتراكية فهما سليما ضرورة لمن يوجهون الانتقاد إلى النظام الاشتراكي دون فهمه بشكل جيد. وأوضح ان حزب العمال يسعى الى تبني النظام الاشتراكي كونه نظاما عادلا يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وانه يؤمن ان تحقيق ذلك لا يتم عن طريق ثورة سياسية او انقلاب عسكري، وإنما عن طريق تحول اجتماعي عام وبشكل تدريجي، يأخذ بنظر الاعتبار تهيئة الأوضاع المناسبة في المجتمع بما يمكن الشعب من استيعاب الاشتراكية وتقبلها ومن ثم اتخاذها نظاما. منتقدا أساليب بعض التنظيمات الاشتراكية التي تتبنى الأفكار الاشتراكية النظرية التي لا يمكن تحقيقها. وأوضح ان حزب العمال قادر على تحقيق هذا التحول على ارض الواقع من خلال السياسة التي يتبناها.

وفي عام 1905 صدر في لندن كتاب جديد لرامزي ماكدونالد هو **الاشتراكية والمجتمع Socialism and Society** أوضح ماكدونالد اهمية تطبيق الاشتراكية في المجتمع والنتائج التي ستنجم عن ذلك. وقد تألف الكتاب من ستة فصول:

جاء الفصل الأول بعنوان المشكلة The Problem وبين فيه ان أصل المشكلة التي تتطلب السير بالمجتمع نحو الاشتراكية ألا وهي الفوارق الطبقية الموجودة في المجتمع ومن ابرز مظاهرها الهوة الواسعة بين الفقراء وبين

والأغنياء، وعد تلك الفوارق المشكلة الرئيسة التي تستوجب تطبيق الاشتراكية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية ولا سيما في توزيع الثروة. اما الفصل الثاني فقد كان بعنوان المجتمع والفرد Society and the individual أوضح فيه دور الفرد في المجتمع مؤكدا على قدرة الفرد ودوره في اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق الاشتراكية، وعلى ضرورة ان يتمتع الفرد بالحرية داخل المجتمع ليتمكن من التعبير عن إرادته[95].

وفي الفصل الثالث والموسوم الفترة الاقتصادية The Economic period أوضح ماكدونالد ان التحول الى الاشتراكية يجب ان يتم على مراحل منظمة عن طريق السبل السياسية ويجب تتوفير الأوضاع الاقتصادية المناسبة لتكوين مجتمعا اشتراكيا ناجحا. وعلى ذلك الأساس يجب تنظيم وتنسيق العلاقة بين أصحاب المهن المختلفة، وتوفر الرأس المال اللازم لذلك التحول، موضحا ان اثر العوامل الاقتصادية على المجتمع لا يمكن إنكارها ولكن ليس كما أوضحها ماركس وانجلز باعتبارها لوحدها فقط الأساس الذي يعتمد عليه ذلك التحول وإنما يعتمد أيضا على الجوانب الفكرية ولاسيما الأخلاقية منها في المجتمع وقد أورد ذلك بقوله: "ان النجاح الاقتصادي لا يتحقق بدون الأخذ بالاعتبارات الأخلاقية"

"Economic success cannot be pursued absolutely without regard to moral considerations".[96]

اما الفصل الرابع والذي جاء بعنوان الطوباوية والاشتراكية شبه العلمية Utopian and semi-Scientific Socialism فقد أوضح الفرق بين الاشتراكية التي تستند على الواقع والتي بالإمكان تحقيقها، وبين الاشتراكية الخيالية التي لا تستند على أسس واقعية ولا يمكن تحقيقها وينتقد فيه رواد الاشتراكية الطوباوية كونهم لم يدركوا أهمية القوانين الاجتماعية ودورها في تطور المجتمع تدريجيا[97].

وتطرق الفصل الخامس، والذي كان يحمل عنوان نحو الاشتراكية Towards Socialism إلى الأساليب التي يفترض ان تتبع من اجل تحقيق الاشتراكية وقد بدأ ماكدونالد هذا الفصل بسؤال وهو: ما هي القوى التي يجب ان يتبعها الاشتراكيون في المجتمع بالوقت الحاضر من اجل تحقيق الاشتراكية؟

What, then are the forces in present-day Society which Socialists should regard as making for Socialism?

ويجيب على هذا السؤال من خلال توضيح وشرح الخطوات الرئيسة الواجب اتخاذها لتحقيق الاشتراكية مبينا ان نظرية فائض القيمة Surplus value التي طرحها ماركس، بشأن العامل الذي يبيع قوة عمله إلى صاحب المعمل الذي يستغله عن طريق منحه اجر اقل مما يستحقه، يمكن مواجهتها في حالة وجود طبقة عمالية واعية في المجتمع بحيث تدرك الاستغلال الذي تتعرض إليه وتتصدى له وتسعى إلى تحقيق العدالة، مبينا ان الاشتراكية لا تتحقق دون تعاون أبناء المجتمع معا لتحقيقها وفي مقدمتهم الطبقة العاملة ومن يقف الى جانبهم من أفراد الطبقة البرجوازية ويتم تنظيم تلك العملية عن طريق التشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة لتحقيق ذلك[98].

كما يؤكد على تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل من اجل تحقيق العدالة بين الطرفين لأن ناتج ذلك سيكون له تأثير كبير على المستهلك الذي يستخدم السلع، التي تمثل حصيلة عملية الإنتاج، لذلك يجب مراعاة عدم تعرض المستهلك الى الاستغلال. وينتقد ماكدونالد النقابات القديمة وعملها مبينا إنها أكتفت بتنظيم المظاهرات وعقد المؤتمرات وأخفقت في السير بالمجتمع نحو الاشتراكية. كما ينتقد ايضا النظرية الماركسية بشأن الصراع الطبقي ويرى ان التحول في المجتمع نحو الاشتراكية لا يتم حسب وجهة النظر الماركسية عن طريق تحرير البروليتاريا "الطبقة العاملة" أو عن طريق الصراع الطبقي، الذي يستند على العامل الاقتصادي، بل على أساس التحولات الفكرية والأخلاقية فضلا عن العوامل الاقتصادية[99].

اما الفصل السادس والأخير من الكتاب فقد اسماه الاشتراكية والجهاز السياسي Socialism and the Political organ وبين فيه ان على الاشتراكي ان ينظر إلى الحكومة نظرة ايجابية. وعند تطبيق الاشتراكية في مجتمع معين يجب الأخذ بنظر الاعتبار الأوضاع العامة التي يمر بها ذلك المجتمع، كما اكد ان على الاشتراكي ان يدرك ان الدولة بمؤسساتها وقوانينها هي ضرورية لتحقيق الاشتراكية. ويبين ان التحولات الثورية التي تشهدها بعض المجتمعات يعقبها احيانا حالة من الفوضى وهذا سيعرقل مسيرة التحول الاشتراكي، ويعطي مثال على ذلك الثورة الفرنسية 1789 وما أعقبها من معارك بين فرنسا والدول التي تحالفت ضدها والنتائج التي أعقبت الثورة المذكورة فعلى الرغم من ايجابيات الثورة الا ان المرحلة التي أعقبتها كان لها أثارا وخيمة على المجتمع الفرنسي [100].

ومن خلال دراستنا لكتاب الاشتراكية والمجتمع نلاحظ ان ماكدونالد اكد على ان التحول نحو الاشتراكية يجب ان يتم عن طريق لتباع الطرق السلمية من خلال مؤسسات الدولة وفي مقدمتها البرلمان، منتقدا الأفكار الماركسية التي تدعو الى الحرب الطبقية والعمل الثوري لتحقيق تلك الغاية، مبينا ان التحول نحو الاشتراكية لا يتم عن طريق الصراع الطبقي بل من خلال الوعي الاجتماعي وعن طريق الدولة الديمقراطية، التي تنظم الحياة بقوانينها وبنظامها الديمقراطي لان الدولة ومؤسساتها هي أداة لخدمة المجتمع. اي ان الاشتراكية مرحلة من مراحل التنظيم الاجتماعي المدعوم من قبل الدولة لتحقيق خدمة المجتمع.

وفي عام 1911 صدر كتاب جديد بعنوان الاشتراكية ودولة الأرقاء**Socialism and the servile state** وهو مناظرة علنية حدثت بين رامزي ماكدونالد وبين عضو برلماني ليبرالي يدعى هيلير بيلوك Hilaire Belloc (1870-1953) في يوم الجمعة الموافق الخامس من أيار 1911. وفي تلك المناظرة دافع ماكدونالد عن المجتمع الاشتراكي مبينا ان تحقيق الاشتراكية في المجتمع ستجعل الفرد مكتفيا ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية النفسية ألتي تستند على أسس اقتصادية ويقول في ذلك:

sufficiency is not economic at all,but psychological. But psychological sufficiency must always have an economic basis or an economic medium for expressing itself **(101).**

أكد في تلك المناظرة على ضرورة ان يكون الإنتاج في المجتمع الاشتراكي إنتاجا تعاونيا من خلال رأس المال الجماعي، والعمل الجماعي، جنبا إلى جنب مع وجود نظام توزيع جيد ، مؤكدا اهمية العمل الجماعي كونه يحقق مصلحة المجتمع بشكل عام فضلا عن تحقيقه لمصالح كل فرد من أفراده وأوضح لمناظره ان الدولة التي لا يمتلك أفرادها وسائل الإنتاج هي الدولة التي تستعبد الشعب وبين ذلك بقوله:

Servile State is a State under which the means of production are not held by the people **(102).**

وفي عام 1920 صدر كتاب جديد لرامزي ماكدونالد بعنوان **سياسة حزب العمال A Policy for the Labour Party** وقد تألف الكتاب المذكور من عشرة فصول: جاء الفصل الأول بعنوان البرلمان والعامل Parliament and the workman وأوضح فيه ان العمال يجب ان يكون لهم ممثلين من بين أعضاء البرلمان مؤكدا على بعض الساسة، ممن يعتقدون بأن فئات معينة فقط تصلح لتمثيل الشعب بالبرلمان، ان يعلموا أن البرلمان لا يمثل شريحة او فئة معينة في المجتمع فقط وإنما يمثل جميع فئات المجتمع ويسعى لخدمة مصالح الأمة لذلك يجب ان يضم نواب عن جميع فئات المجتمع ويبين ذلك بقوله:

because Parliament was a class assembly and because it was in the general interest of the nation that all classes should be there represented**(103).**

ثم ذكر أمثلة من التاريخ عن المطالبة بالتمثيل البرلماني للعمال في أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، موضحا الجهود التي بذلها أعضاء حزب العمال منذ تأسيسه بهدف إيجاد ممثلين عن العمال في البرلمان حتى تمكن من تحقيق ذلك **(104).**

وتطرق الفصل الثاني من الكتاب والذي كان بعنوان حزب العمال The Labour Party الى الأوضاع التي سبقت تأسيس حزب العمال وتحديدا منذ عام 1887 موضحا الجهود التي بذلتها القيادات العمالية من اجل تأسيس حزب سياسي يعبر عن إرادة العمال، والتي أثمرت عن تأسيس حزب العمال المستقل عام 1893 ومن ثم حزب العمال عام 1900، كما سلط الضوء على الجهود التي بذلتها قيادة الحزب من اجل الحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد في مجلس العموم[105]. الى أن أصبح عدد نواب الحزب في البرلمان في كانون الثاني 1906 (29) نائبا**(106)**. ويقول ماكدونالد ان ذلك لم يكن مفاجئا لنا على الرغم من انه أدهش البلاد وعبر عن ذلك بقوله:

in January 1906, we sent 29 Members to Parliament, and though that was no surprise to us, it astonished the country**(107)**.

ثم يبين ان الجهود التي بذلت منذ تأسيس الحزب وحتى عام 1920 قد أثمرت عن تقدم الحزب وتوسع شعبيته بشكل كبير ويشيد بالجهود التي بذلها الرواد من رفاقه وجهودهم التي أدت إلى تحقيق ذلك التقدم**(108)**.

اما الفصل الثالث والموسوم مفهومها في المجتمع Its Conception of Society فقد بين فيه ان المجتمع يجب ان يفهم الاشتراكية بشكلها الصحيح وعليه ان يقوم بدور فعال في عملية التحول نحو الاشتراكية، عن طريق التعاون بين أفراده لتحقيق ذلك الهدف، وينتقد افراد المجتمع ممن يدركون اهمية هذا التحول دون ان

يسعون الى تحقيقه ويضرب مثالا عن موقف بعض الأفراد السلبي من إضراب عمال سكك الحديد عام 1919 ويرى ان هؤلاء كان من المفترض ان يساندوا العمال كون النتائج سوف تخدم مصلحة الجميع[109].

وجاء الفصل الرابع بعنوان أسلوبها في التحول الاجتماعي Its method of Social transformation وبين فيه ماكدونالد ان تحول المجتمع إلى الاشتراكية يجب ان يتم تدريجيا عن طريق إتباع الأساليب السياسية والاقتصادية وبصورة وأنه لا يمكن ان تتحقق الاشتراكية بشكل ثوري سريع لأن التحولات الثورية تتطلب العنف والقوة لتحقيقها وهذا ما لا يصلح مع التحول الاشتراكي الذي ينبغي ان يفهمه المجتمع ويستوعبه تدريجيا. وينتقد في هذا الفصل الأسلوب الثوري الذي استخدمه البلاشفة في الوصول للسلطة اثر ثورة أكتوبر 1917 ويشكك في قدرتهم على التحول بالبلاد نحو الاشتراكية[110].

اما الفصل الخامس المعنون التأميم Nationalization فقد سلط الضوء فيه على ضرورة ان تكون وسائل الإنتاج والمؤسسات الخدمية بيد من يسعى لخدمة المجتمع سواء من قبل الحكومة او من القطاع الخاص من الذين يؤمنون بالتحول الاشتراكي على ان لا تبقى بيد الرأسماليين، الذين يسعون لخدمة مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة المجتمع. وعلى ذلك الأساس عد ماكدونالد تأميم وسائل الإنتاج من المبادئ التي يسعى حزب العمال لتحقيقها لسببين: الأول كون ذلك سيؤدي إلى حماية المجتمع من الاستغلال والاحتكار، والثاني ان ذلك العمل ما هو الا جزء من البرنامج السياسي للنهضة الفكرية والأخلاقية العمالية الحديثة[111].

اما الفصل السادس والمعنون أيستطيع العمال الحكم ?Can Labour Govern فقد رد فيه على الذين يعتقدون بعدم قدرة القيادات العمالية على تشكيل حكومة قادرة على إدارة البلاد بشكل ناجح وأوضح ان القيادات العمالية قادرة على تحقيق ذلك وأن الحكومة يجب ان لا تكون حكرا على فئة او جماعة معينة[112].

وجاء الفصل السابع بعنوان حكومة العمال أولا A Labour Cabinet I وتطرق فيه إلى طريقة عمل الحكومة العمالية في حالة تشكيلها والنهج الذي سوف تسير عليه في إدارة البلاد. كما بين الأسس التي سيعتمد عليها الحزب في منح المناصب المهمة. وأكد على ضرورة ان تبنى السياسية الخارجية للحكومة على أسس خدمة البلاد سياسيا واقتصاديا[113].

بينما تناول الفصل الثامن والذي كان بعنوان حكومة العمال ثانيا Labour Cabinet II السياسة الإصلاحية التي يتوجب على الحكومة ان تتبناها بعد توليها السلطة وعلى صعيد جميع القطاعات ومنها الصحة والتعليم والاقتصاد بما يخدم المجتمع[114].

اما الفصل التاسع فقد جاء بعنوان برنامج A Programme وسلط الضوء فيه على البرنامج الذي يهدف الحزب الى تطبيقه من اجل التحول نحو الاشتراكية على ان يكون تقديم الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع من أولياته[115].

وتطرق الفصل العاشر والأخير من الكتاب والذي كان بعنوان النتائج Conclusion الى النتائج التي ستنجم عن حكم حزب العمال موضحا ان حزب العمال هو حزب وطني من أهم أهدافه خدمة جميع أفراد المجتمع كونه حزب وطني حقيقي "it is a true National Party" . ثم تطرق ماكدونالد في هذا الفصل الى المبادئ الاشتراكية التي دعا إليها الحزب منذ نشأته مما جعل شعبيته تزداد تدريجيا، إلى ان أصبح ثاني حزب في البلاد، مؤكدا على ضرورة بذل أقصى الجهود من اجل دعم الحزب ليكون له مؤيدين في كل مكان in order to create Labour supporters everywhere. ثم يوضح انه من خلال تأليفه هذا الكتاب يحاول ان يجعل القراء ينظرون الى الوضع السياسي والاقتصادي الذي تمر به البلاد نظرة جديدة، بعيدا عن الطبقية، ولخدمة جميع أفراد وفئات المجتمع وحثهم على التعاون فيما بينهم من اجل تحقيق المصلحة العامة[116].

ومن خلال دراستنا لكتاب سياسة حزب العمال يتضح لنا ان ماكدونالد أكد في هذا الكتاب على أهمية حزب العمال في الساحة السياسية كونه يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وليس فئة معينة، موضحا ان من حق جميع فئات المجتمع ان تعبر عن إرادتها السياسية عبر البرلمان وعلى ذلك الأساس فأن من حق أي فئة ان يكون لها نواب في البرلمان، مبينا ان على بعض السياسيين إدراك هذا الأمر لان البرلمان مؤسسة تعبر عن إرادة جميع أفراد الشعب من خلال نوابهم فيه. كما أوضح في هذا الكتاب الأسس التي سيعتمدها حزب العمال بعد وصوله إلى سدة الحكم والمتمثلة بإتباع برنامج إصلاحي عام يخدم الجميع دون استثناء.

وفي عام 1920 صدر كتاب جديد لرامزي ماكدونالد بعنوان **البرلمان والديمقراطية Parliament and Democracy** وهو يتألف من ثمان فصول: ورد الفصل الأول بعنوان الدوائر الانتخابية Constituencies وفي هذا الفصل أكد على ضرورة ان يكون توزيع الدوائر الانتخابية في البلاد توزيعا عادلا، وان يكون البرلمان

معبرا عن إرادة الشعب، وعلى أعضائه ان يتحملوا مسؤولية كاملة تجاه الشعب. وبين ان البرلمان في دولة ديمقراطية مثل بريطانيا يمتلك صلاحيات كبيرة يستطيع ان يسخرها بشكل جيد لتحقيق مصالح الشعب، وان على الشعب ان يختار أشخاص ذوي كفاءة عالية الى البرلمان، كون هؤلاء سيعبرون عن إرادته. ثم يعطي أمثلة عن الفرق بين طبيعة نظام الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي من جهة وطبيعة النظام البرلماني في بريطانيا، ويذكر ان المبادئ الاشتراكية التي ينتهجها حزب العمال ويسعى لتحقيقها يمكن ان يحققها عن طريق البرلمان، وليس عن طريق "دكتاتورية البروليتاريا" كما اعتقد الشيوعيون في ذلك. كما يشير إلى الإصلاح البرلماني الذي حدث عام 1832 ودوره في تقدم الديمقراطية في البلاد، بمنح حق الانتخاب إلى فئات كانت ممنوعة من ذلك[117].

اما الفصل الثاني فكان بعنوان الرابطة السياسية Political Association وركز فيه ماكدونالد على ان تكون هناك علاقة وطيدة بين الحزب وأنصاره كونه يعبر عن إرادتهم، موضحا ان البرلمان يتكون من مجموعة أفراد هم نواب عن الشعب وكان لبرامج الأحزاب التي ينتمون لها دورا في وصول هؤلاء الأعضاء للبرلمان ولذلك يجب ان يركز النواب على خدمة الشعب بعيدا عن الصراعات الحزبية. ويبين انه على الرغم من ان الاختلافات في الآراء السياسية موجودة عادة في أي نظام برلماني الا ان ذلك يفترض ان يؤدي في نهاية المطاف الى خدمة الشعب. ثم يؤكد على ضرورة وجود منظمات اجتماعية تحت رعاية الدولة تهتم بتطوير الكفاءة الاجتماعية للأفراد من اجل تعزيز الديمقراطية، ويذكر أمثلة عن بعض الدول ونظمها الديمقراطية ومنها سويسرا والعلاقة الموجودة بين البرلمان والحكومة فيها[118].

وجاء الفصل الثالث بعنوان السيطرة المباشرة Direct Control وبين فيه الدور الرقابي الذي يمكن ان يمارسه البرلمان على الحكومة مؤكدا على ضرورة ان يكون للبرلمان موقفا موحدا تجاه أهم القرارات التي تتخذها الحكومة[119].

اما الفصل الرابع فقد كان بعنوان المجتمع العملي The Functional Society أوضح فيه ماكدونالد الدور الذي يقع على عاتق المجتمع بجميع مكوناته ومؤسساته في ترسيخ الديمقراطية والتوجه نحو الاشتراكية عن طريق التمثيل البرلماني السليم[120].

وتطرق الفصل الخامس والذي كان بعنوان دولة ذات سيادة A Sovereign State الى أهمية قدرة الدولة على ببسط سيطرتها على المجتمع من خلال مؤسساتها، على ان تكون سلطتها عادلة، ويحدد في هذا الفصل أهم المرتكزات الأساسية للدولة ويسلط الضوء على الفرق بين الأمة والمجتمع والدولة[121].

وتناول الفصل السادس "الدولة الصناعية The Industrial State " دراسة أهمية الإدارة الحكومية للمؤسسات الصناعية في البلاد وفي حالة إحالة البعض منها الى إدارة القطاع الخاص يفترض ان تدار تلك المؤسسات من قبل أشخاص يؤمنون بالتحول الاشتراكي. كما بين في هذا الفصل أهمية السيطرة على العلاقة الاقتصادية بين المنتج والمستهلك بما يضمن حق الطرفين دون يتعرض أي منهما للاستغلال ويشرح بإيجاز متطلبات عملية الإنتاج ومنها المواد الخام والعمل والإدارة والتقنية والعوامل التي تساعد على نجاح تلك العملية[122].

أما الفصل السابع فقد كان بعنوان المجلس الاقتصادي The Economic Council وأكد فيه على ضرورة ان يكون هناك مجلس حكومي يتولى الإشراف على إدارة النشاط الاقتصادي في البلاد بما يلبي حاجات المجتمع الضرورية من جهة ويساعد على تطور النشاط الاقتصادي من جهة أخرى[123].

وجاء الفصل الثامن، وهو الفصل الأخير من الكتاب، بعنوان نحو الديمقراطية Towards Democracy وبين فيه أهمية انجاز البرلمان لأعماله بشكل يحقق الغاية التي انشأ من اجلها، مبينا ضرورة خضوعه للمراقبة مؤكدا أهمية تجنب أعضاءه المنافسات الحزبية والاهتمام بالدرجة الأساس بمصلحة الشعب، محذرا من وجود أية جهة حزبية تعرقل عمل البرلمان لأن ذلك يعد تهديدا للنظام الديمقراطي في البلاد. كما اكد على ضرورة ان لا تستغل الحرية الانتخابية من قبل بعض السياسيين لتحقيق مصالح أحزابهم او مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة، لان ذلك سيجعل من البرلمان أداة لتحقيق مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة، كما حمل المواطن مسؤولية تجاه عمل البرلمان من خلال دوره في انتخاب أعضاءه والرقابة على إعماله[124].

ومن خلال دراستنا لكتاب البرلمان والديمقراطية يتضح لنا الأهمية الكبيرة التي يوليها رامزي ماكدونالد للمؤسسة البرلمانية في بريطانيا محملا مسؤولية نجاحها على الشعب من جهة، كونه يقوم بانتخاب أعضاء تلك المؤسسة، وعلى أعضاء البرلمان أنفسهم من خلال أداء عملهم بما يحقق المصلحة العامة للجميع. مؤكدا على

ضرورة الابتعاد عن المنافسة بين أعضاء البرلمان لخدمة مصالح حزبية او شخصية محددة على حساب المصلحة العامة كون ذلك سيهدد النظام الديمقراطي في البلاد. كما حمل الشعب مسؤولية الرقابة على عمل البرلمان حفاظا على مصالحه. وبين ان على البرلمان ان يراقب عمل الحكومة لان ذلك من المهام الرئيسة التي تقع على عاتقه وأكد على ضرورة الاهتمام الحكومي بالمؤسسات الاقتصادية وتشكيل مجلس حكومي لإدارتها.

وصدر عام 1919 كتاب رامزي ماكدونالد الموسوم **البرلمان والثورة Parliament and Revolution** وتألف من احد عشر فصلا: الفصل الأول كان بعنوان الديمقراطية Democracy وأوضح فيه أهمية النظام الديمقراطي في توفير الأوضاع المناسبة التي تساعد على تحقيق الاشتراكية، وأكد على ضرورة الاختيار المناسب من قبل الناخب للمرشح في الانتخابات البرلمانية لان هذا الاختيار والتمثيل الناتج عنه يعبر عن الإرادة الشعبية ويحقق المصلحة العامة. اما الفصل الثاني من الكتاب فكان بعنوان الديمقراطية الثورية Revolutionary Democracy وأكد فيه ان التحول نحو الاشتراكية يتم عن طريق إتباع الأساليب الديمقراطية على الرغم من التحديات التي تواجه تلك العملية ويستنكر استخدام العنف من اجل تحقيق ذلك التحول[125].

اما الفصل الثالث فكان بعنوان الثورة الروسيةThe Russian Revolution وقد أوضح فيه طبيعة الثورة البلشفية(1917) والتحديات التي واجهتها مبينا ان التغير الثوري لا ينجح في تحقيق الاشتراكية وان أفضل سبيل لتحقيقها هو العمل السياسي من خلال البرلمان. اما الفصل الرابع فكان بعنوان دكتاتورية البروليتاريا The Dictatorship of the Proletariat وأوضح فيه ما يعنيه البلاشفة بـ"دكتاتورية البروليتاريا" مبينا أنهم بهذا المصطلح لا يقصدون الحكم الفردي المستبد للطبقة العاملة، بل يقصدون بها سيطرة أصحاب الكفاءة من رجال الثورة على السلطة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاتحاد السوفيتي بهدف السيطرة على الأوضاع والدفاع عن الثورة ومواجهة أعدائها وبعد الانتهاء من تلك المرحلة ستتم عملية التحول الى الديمقراطية[126].

اما الفصل الخامس فكان بعنوان حق التصويت السوفيتي The Soviet Franchise وأوضح فيه العديد من المصطلحات السياسية والاقتصادية التي استخدمها البلاشفة مسلطا الضوء على أهم بنود دستور الاتحاد السوفيتي، مبررا بعض الأعمال التي قامت بها الحكومة السوفيتية موضحا ان ذلك كان بسبب الوضع السياسي الذي كانت تمر به البلاد آنذاك. وجاء الفصل السادس من الكتاب بعنوان الديمقراطية السوفيتية Soviet Democracy وبين فيه انه على الرغم من عدم وضوح معالم النظام السوفيتي الجديد فأن من المبكر تقويمه أو الحكم عليه بشكل قاطع، موضحا ان بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجديدة يعطي انطباعا بأنها تسعى إلى تحقيق الاشتراكية. وأكد ان الديمقراطية لا يمكن تحقيقها في الاتحاد السوفيتي ما لم يمارس الشعب دورا رقابيا على الحكومة عن طريق المجالس الثورية" السوفيتات"[127].

وجاء الفصل السابع بعنوان الدوائر الانتخابية العمالية المحليةTerritorial Trade Constituencies وأوضح فيه ان القاعدة الانتخابية في النظام السوفيتي الجديد لا تعتمد على الموقع الجغرافي وإنما على الأسس الاقتصادية، ولا سيما الصناعية منها، ويرى ان القاعدة الانتخابية يجب ان لا تعتمد على أسس جغرافية واقتصادية فحسب، بل يجب ان تكون عامة وتشمل الجوانب الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون البرلمان الناتج عن العملية الانتخابية ممثلا عن الشعب بمختلف مكوناته. اما الفصل الثامن فقد كان بعنوان البرلمان Parliament وبين فيه ماكدونالد أهم المرتكزات التي يستند عليها نجاح عمل المؤسسة البرلمانية ودور الشعب في تحقيق ذلك النجاح[128].

وكان الفصل التاسع بعنوان العمل المباشر Direct action وانتقد فيه نظرية توماس هوبز Thomas Hobbes حول ضرورة طاعة الشعب للحاكم وانتقد في هذا الفصل البعض ممن يعتقدون بأهمية تمتع الدولة بسلطات غير محدودة تمارس عن طريق البرلمان، مبينا ان ذلك لا يختلف كثيرا مع أفكار هوبز لأن المؤسسة البرلمانية هي الأساس الذي يستند عليه النظام الديمقراطي على ان لا تتعرض الى الاستغلال من قبل بعض الأحزاب عن طريق التحكم بالنظام الانتخابي وفي حالة حدوث ذلك يجب على الشعب ان يقوم "بعمل مباشر" لمنع حدوث ذلك[129].

وجاء الفصل العاشر بعنوان الثورة Revolution وبين فيه ان التحول نحو الاشتراكية ليس بالضرورة ان يكون عن طريق ثورة سياسية او عسكرية لان عملية التحول تحتاج الى أسس فكرية يستوعبها المجتمع تدريجيا وفي حالة حدوث عمل ثوري يفترض ان يكون قد استند قبل القيام بالثورة على أسس فكرية سليمة لا تتقاطع مع عملية التحول الاشتراكي[130]. وفي الفصل الحادي عشر والذي كان بعنوان حزب العمال المستقل The

Independent Labour Party أوضح ماكدونالد بأن حزب العمال المستقل يستند على أسس فكرية رصينة وهو قادر على تحقيق التحول الاشتراكي في البلاد، مبينا ان حزب العمال المستقل ما هو الا نتاج لتاريخ بريطانيا وأوضاعها ويعبر عن ذلك بقوله:

The Independent Labour Party is a product of British history and British conditions.

مسلطا الضوء في هذا الفصل على العوامل التي ساعدت على تأسيس حزب العمال والتحديات التي واجهته ونهجه في عملية التحول نحو الاشتراكية[131].

ومن خلال دراستنا لمضمون كتاب البرلمان والثورة نجد ان ماكدونالد يؤكد على ضرورة عمل المؤسسة البرلمانية بشكل يصب في خدمة جميع أفراد المجتمع، مبينا أهمية ان يكون البرلمان ممثلا عن جميع أفراد الشعب مسلطا الضوء في هذا الكتاب على الحكومة السوفيتية والتحديات التي واجهتها في السنوات التي أعقبت ثورة أكتوبر 1917. وعلى الرغم من انه لم يصدر حكما قاطعا على تلك الحكومة والسياسة التي تبنتها بعد الثورة الا انه وضح ان الحكومة السوفيتية اذا ما اتبعت الوسائل السلمية لتحقيق الاشتراكية تحت ظل نظام ديمقراطي يسمح للأفراد بممارسة دورهم السياسي بشكل سليم فأنها لا تستطيع ان تحققها مبررا سياسة العنف التي اتخذتها الحكومة بعد الثورة بأنها بسبب الظرف الذي كانت تمر به البلاد انذاك.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كان للأفكار الاشتراكية انتشارا واسعا في بعض الدول الأوربية ولا سيما في فرنسا وألمانيا اما في بريطانيا فقد أعلن كل من رامزي ماكدونالد وكير هاردي معارضة حزب العمال لدخول بريطانيا الحرب، الا إنهما تراجعا عن ذلك القرار بعد ان أعلنت حكومة الأحرار المشاركة بالحرب وأعلنا تأييدهما لقرار الحكومة[132].

وعلى الرغم من ان الحرب العالمية الأولى سببت العديد من الأزمات في الدول الأوربية الا ان النظام الاقتصادي البريطاني لم يتأثر بشكل كبير مقارنة بالدول الأخرى، وعلى الرغم من نشاط الحركة العمالية البريطانية الا ان مطالبها لم تصل إلى إعلان الثورة على الحكومة. ومع هذا فاننا نلاحظ ان الحرب قد غيرت من مجرى التطور السياسي في بريطانيا ونجحت القيادات العمالية اليسارية في إضعاف شعبية ونفوذ حزب الأحرار وكسب حزب العمال، وهو الشريك الثالث والأصغر في حكومة الحرب الائتلافية، دعم أغلبية العمال في البلاد إضافة إلى بعض أبناء الطبقة الوسطى وبالتالي فأنه اخذ ينتزع مكانة حزب الأحرار بصفته نصير الإصلاح الدستوري، لذلك نلاحظ ان العديد من أصحاب الثروات في حزب الأحرار ممن كانوا يمثلون الاتجاهات اليمينية في الحزب قد تحولوا إلى حزب المحافظين كونه أكثر قدرة على الدفاع عن مصالحهم الخاصة أمام التحديات الجديدة. وفي الوقت ذاته بدأت الدعاية الاشتراكية التي استمرت لسنوات تظهر نتائجها ولم تعد نقابات العمال تعترض على إتباع الحزب، الذي كان يعتمد على أموالها، برنامجا اشتراكيا صريحا. وهذا ما حدث عندما طالبت بعض النقابات بالقضاء على الرأسمالية أثناء الاضطراب السنديكالي الذي سبق الحرب. ويبدو لنا بوضوح ارتباط حزب العمال بالمذهب الاشتراكي عندما وضع عام 1918 برنامج رسمي أطلق عليه اسم العمال والنظام الاجتماعي الجديد Labour and the New Social Order وسمح بموجبه لغير العمال بالاشتراك بعضويته وتكوين فروع محلية في كل دائرة انتخابية عندما يتمكنون من ذلك، علما انه حتى ذلك الوقت كان الحزب يتكون من أعضاء ينتسبون إليه عن طريق إحدى النقابات او عن طريق إحدى المنظمات الاشتراكية الصغرى, وعندما تمت إعادة تنظيم الحزب بهذا الشكل الجديد أصبح على استعداد للعمل بهدف الحصول على أغلبية برلمانية[133].

نجح حزب العمال من خلال الإجراءات التي اتخذها في إثبات وجوده على الساحة السياسية كما ان الاشتراكية التي كان يطالب بها كانت من أهم شعارات الجمعية الفابية. وعلى الرغم من توسع نفوذ الماركسيين اثر اندلاع الثورة البلشفية الروسية(1917) والنتائج التي تركتها الحرب العالمية الأولى على المجتمع الا أنهم كونوا حزبا شيوعيا قائما بذاته عام 1920 ودخلوا في سجالات من النقد العنيف مع الاشتراكيين المعتدلين مما جعل حزب العمال يقوم بطرد العناصر الشيوعية من صفوفه وهذا أدى إلى عدم تكوين نواة للمعارضة الفعالة للسياسة التي انتهجها ماكدونالد وأنصاره الذين فرضوا بعض أرائهم الخاصة على سياسة الحزب عندما أكدوا انه مهما كان الموقف في أوربا فانه بالإمكان تحقيق الاشتراكية تدريجيا[134].

ويتضح من مؤلفات ماكدونالد بأنه مصلح اجتماعي يعارض كل أنواع الصراع ويعتقد ان المجتمع يتحرك بالتطور الداخلي الذي يعبر عنه ويساعد عليه العقل البشري، ويبدأ هذا التطور من مراحل أعلى للتنظيم تكون أكثر توافقا مع مصالح المجتمع كله، وعلى ذلك فهو يرى ان لا يكون هناك حزب اشتراكي محدود تحديد دقيق

وان لا تكون له برامج تؤخذ على أنها عقيدة وإنما يكفي ان تكون هناك حركة اشتراكية واسعة تتعامل مع المشاكل العامة من وجهة نظر اشتراكية طبقا للمرحلة التي تقترب منها. وبما أن ماكدونالد لم يسترشد بتلك الآراء فقد كان خير سكرتير لحزب العمال في السنوات الأولى من حياة الحزب اذ كانت النقابات العمالية التي كان يلزم فصلها عن حزب الأحرار تتخذ الآراء نفسها بصفة رئيسة، فقد كانت من أهم أهداف النقابات هو تحقيق الإصلاح والديمقراطية، بينما لم يكن باستطاعتها حتى ذلك الوقت أن تتخذ برنامجا اشتراكيا محدودا بوضوح يقوم على نظرية الحرب الطبقية أو على أي أساس عقائدي أخر[135].

الفصل الثالث

سياسة الوزارة العمالية الأولى(كانون الثاني-تشرين الأول 1924)

حدثت الانتخابات العامة عام 1923 حصل فيها حزب المحافظين على (258) مقعدا في البرلمان بينما حصل حزب العمال على(191) مقعدا وحزب الأحرار على (159) مقعدا بينما حصلت الأحزاب الأخرى على (7) مقاعد[136]. الا ان ماكدونالد تلقى دعم من زعيم حزب الأحرار هربرت اسكويث Herbert Asquith [137] وتم الاتفاق على تشكيل حكومة برئاسة ماكدونالد وتعد تلك المرة الأولى التي يصل فيها حزب العمال للسلطة وشكل ماكدونالد اثر ذلك الوزارة في 22 كانون الثاني 1924 وكانت من أهم الأعمال التي قامت بها الوزارة على الصعيد الخارجي هو اعترافها بالحكومة السوفيتية[138].

ويعد تولى حزب العمال تشكيل الوزارة من الأحداث المهمة في تاريخ بريطانيا لان هذا الحزب الذي يتكون من العمال والفئات الفقيرة من الشعب تمكن ان يحكم الإمبراطورية لتسعة أشهر على الرغم من التحديات التي واجهته. ويعبر المؤرخ بير تعبيرا رائعا عن هذا الحدث بقوله: ((ان أحفاد الفقراء، كما كانت الطبقة العاملة توصف في نهاية القرن الثامن عشر، وأبناء الطبقات الدنيا كما كانت الطبقة العاملة تعرف في منتصف القرن التاسع عشر، هؤلاء هيمنوا-على قدر ما تستطيع أي حكومة ان تهيمن- على أقدار بريطانيا، وعلى أقدار الإمبراطورية البريطانية إلى حد كبير. ولو ان أمراً كهذا خطر لسياسي القرن الماضي لترنح له ذهولا، أو أخذته نوبة طاغية من الضحك. وأعمال حكومة العمال ومقاييسها اقل أهمية بكثير من حقيقة وجودها. فعام 1924 عاملاً فاصلاً، أو صانع لعهد جديد في تاريخ بريطانيا)). وأصبح رامزي ماكدونالد وزيرا للخارجية فضلا عن كونه رئيسا للوزراء، وتولى فيليب سنودن وزارة الخزانة، وجون ويتلي John Wheatley[139]. وزارة الصحة، وسدني ويب رئيسا لمجلس التجارة. وحاولت الحكومة تثبيت السلام الدولي عن طريق إقامة علاقات جيدة مع الدول الأخرى وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي لذلك ناقشت مع مندوبي الحكومة السوفيتية اتفاقية تعاون تجاري مشترك بين البلدين[140].

ساهمت الوزارة العمالية بشكل فعال في تقديم المساعدات الى ألمانيا عن طريق الإشراف على تطبيق خطة داوز Dawes Plan ، التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة الألمانية وبين ممثلي دول الحلفاء في 16 أب 1924 بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا التي تأثرت كثيرا بسبب ما فرض عليها من تعويضات، وقبل الموافقة البريطانية على مشروع خطة داوز عقد ماكدونالد مؤتمرا في لندن ضم العديد من السياسيين البريطانيين ذو اتجاهات سياسية مختلفة وناقشهم حول مصادقة الحكومة على المشروع وقد أيده معظم الحضور وهذا جعله يبدي موافقته عليه. وبموجب الخطة قدمت إلى ألمانيا بعض القروض، وأول تلك القروض بلغت قيمته (40.000.000) جنيه إسترليني وكان للمشروع المذكور اثر كبير في تحسين الاقتصاد الألماني[141]. أما السياسة الاقتصادية للوزارة فقد اعتمدت على دعم الفقراء والفئات الفقيرة وقد سعى وزير الخزانة فيليب سنودن الى تحقيق ذلك عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على بعض المواد الغذائية، وكان وفيا لمبادئ حرية التجارة التي يدين بها، وألغيت الرسوم المفروضة على السيارات والساعات والآلات الموسيقية وعلى العديد من البضائع المستوردة الأخرى[142].

موقف الحكومة العمالية من مسألة الموصل:

قبيل التطرق الى موقف الحكومة العمالية من تلك القضية لا بد لنا من معرفة جذور مسألة الموصل" " Mosul Question. وهي ان الموصل كانت إحدى ولايات الدولة العثمانية قبل انهيار تلك الدولة، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اتفقت بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا على توزيع أملاك الدولة العثمانية فيما بينها. وفي 16 ايار 1916 تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاقية سايكس-بيكو Sykes–Picot

Agreement، والتي وقعها السير مارك سايكس Sir Mark Sykes (1879-1919) نيابة عن بريطانيا مع فرانسوا جورج بيكو François Georges-Picot (1870-1951) نيابة عن فرنسا، وبموجبها اتفق الطرفان على تقسيم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين فيما بينهما، والحق بالمعاهدة خريطة حول ذلك التقسيم وأصبحت بموجبه معظم ولاية الموصل ضمن حصة فرنسا. وبعد ذلك وافق جورج كليمنصو George Clemenceau[143] رئيس الوزارة الفرنسية، على نقل ولاية الموصل إلى السيطرة البريطانية على ان توافق بريطانيا على حصول فرنسا على حصة من نفط الموصل، وان تؤيد بريطانيا فرنسا ضد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما يتم تطبيق نظام الانتداب توضع دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت تحت الانتداب الفرنسي. وبعد انتهاء الحرب وهزيمة الدولة العثمانية عقدت دول الحلفاء معاهدة سيفر Treaty of Sèvres مع تركيا في 10 اب 1920 ووافقت بموجبها على جعل العراق وضمنه ولاية الموصل تحت الانتداب البريطاني الا ان تلك المعاهدة لم تنفذ من الطرفين[144].

وبعد الأحداث التي شهدتها تركيا تمكن مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kemal Atatürk (1881-1938) من السيطرة على الأوضاع وقاد حرب التحرير ضد الحلفاء. وفي مؤتمر مودانيا Mudania conference بين الحلفاء وتركيا في 11 تشرين الأول 1922 أصر مصطفى كمال على اعتبار الميثاق الوطني حد أدنى من لائحة حقوق تركيا وطالب باستعادة الأراضي التي كانت تابعة لها سابقا ومنها ولاية الموصل. وفي 20 تشرين الثاني 1922 افتتح مؤتمر لوزان في سويسرا جلساته وكان من بين أعماله حل مشكلة الموصل بين العراق وتركيا، وتم على أثره التوقيع على معاهدة صلح جديدة بين الحلفاء وبين تركيا هي معاهدة لوزان Treaty of Lausanne في 24 تموز 1923 وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة على تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وفي حالة عدم اتفاقهما على ذلك ترفع القضية إلى مجلس عصبة الأمم للبت بها والى حين التوصل إلى قرار دولي تتعهد الحكومتان البريطانية والتركية على عدم الشروع بأية إجراءات عسكرية او غير عسكرية لتغيير الأوضاع الموجودة على ارض الواقع بشأن الحدود[145].

وعندما تولى رامزي ماكدونالد رئاسة الوزارة قرر إيجاد حل لقضية الموصل لذلك تم عقد مؤتمر اسطنبول في 19 أيار 1924 بين بريطانيا، بوصفها الدولة المنتدبة على العراق، وبين تركيا لإيجاد حل لمشكلة الموصل وفقا للمادة الثالثة من معاهدة لوزان. وقد ترأس الوفد التركي فتحي بك رئيس "المجلس الوطني الكبير" بينما ترأس الوفد البريطاني السير برسي كوكس Sir Percy Cox [146] ورافق الوفد البريطاني طه الهاشمي(1888-1961)، رئيس أركان الجيش العراقي بصفته مستشارا. وفي المباحثات التي تمت بين الطرفين طالب الجانب التركي بولاية الموصل مبررا مطالبه ببعض الحجج العنصرية والجغرافية وطالب بإجراء استفتاء في المدينة لمعرفة موقف الأهالي بالانضمام إلى تركيا أو ألبقاء جزءا من العراق. وقد أثار برسي كوكس أثناء المفاوضات مشكلة مستقبل الأثوريين لإعادة إسكانهم في مواطنهم السابقة بتركيا وتحت الحماية البريطانية وضم المنطقة الاثورية الى العراق. ولكن الجانب التركي اعترض على ذلك وأوضح فتحي بك ان المسيحيين لا يزالون يعيشون بسلام في تركيا وان الجمهورية التركية مؤلفة من أتراك وأكراد وهم في رأيه من جنس ودم واحد، وبين ان هناك بعض النواب الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير من ولاية الموصل، ورفض المطالب البريطانية بشأن الاثوريين وبذلك اخفق المؤتمر في تحقيق أهدافه. ثم أعقب ذلك قيام رامزي ماكدونالد بكتابة مذكرة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في 21 أيار 1924 مطالبا بإدخال مادة(العراق) في جدول أعمال مجلس العصبة المقبل. وفي 30 أيلول 1924 وافق مجلس عصبة الأمم بالإجماع على تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء لتقدم لمجلس العصبة كل المعلومات والاقتراحات التي قد تساعده على التوصل الى قرار بشأن المشكلة، وسمح للجنة الشروع بالتحقيق في منطقة ولاية الموصل نفسها[147].

سياسة الحكومة تجاه القضية المصرية:

احتلت بريطانيا مصر اثر الحرب البريطانية-المصرية Anglo-Egyptian War عام 1882. وفي بداية الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر في 18 كانون الأول 1914، ثم اعقبت ذلك بخلع الخديوي عباس الثاني وتعيين حسين كامل سلطانا على مصر. وبعد انتهاء الحرب بدأ الوطنيون المصريون يطالبون بانسحاب بريطانيا من الأراضي المصرية الا ان البريطانيين لم تكن لديهم النية الصادقة بتحقيق ذلك. وطرحت القضية المصرية على طاولة المفاوضات السياسية الا ان بريطانيا لم تكن لديها النية بسحب قواتها من

مصر تحت ذريعة خشيتها على مصالحها ولم تستجب بريطانيا لمطالب الحركة الوطنية المصرية وكانت تتبع سياسة تحاول من خلالها منح مصر نوع من الحكم الذاتي مع بقائها تحت الحكم البريطاني. وفي 20 تشرين الثاني 1918 طلب زعيم حزب الوفد سعد زغلول(1858-1927)، من السلطة العسكرية البريطانية في مصر التصريح له مع بعض رفاقه بالسفر إلى لندن، لعرض القضية المصرية أمام الحكومة البريطانية والرأي العام البريطاني، لكن السلطة العسكرية البريطانية رفضت ذلك وأعقب ذلك قيام القوات البريطانية باعتقال سعد زغلول وبعض رفاقه. وهذه أدت السياسة البريطانية المجحفة بحق الشعب المصري ادت في نهاية المطاف إلى اندلاع ثورة شعبية في مصر ضد الحكم البريطاني في 9 آذار 1919 [148].

وبعثت بريطانيا الى مصر لجنة برئاسة الدبلوماسي البريطاني الفريد ملنر Alfred Milner[149]، بهدف معرفة أسباب الثورة المصرية ولإيجاد صيغة قانونية للعلاقة بين مصر وبريطانيا على ان لا تخرج مصر عن الحماية البريطانية وصلت لجنة ملنر الى مصر في كانون الأول 1919 وقامت بأعمالها. وبعد سلسلة من المباحثات بين الطرفين المصري والبريطاني في القاهرة ومن ثم في لندن عام 1920 قدمت اللجنة تقريرها للحكومة البريطانية. الا ان القضية لم تنته عند ذلك واستمرت المفاوضات بين الحكومتين على طبيعة العلاقة السياسية بين البلدين وحاولت الحكومة المصرية الحصول على قدر من الاستقلال في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا غير مستعدة للتنازل عن نفوذها في مصر حتى انها كانت تبلغ الحكومة المصرية انها ترفض التفاوض مع مندوبيها في حالة جعل الاستقلال مطلبا قبيل أي مفاوضات بين الطرفين[150]. وفي 28 شباط 1922 أعلنت الحكومة البريطانية انتهاء الحماية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الأحكام العرفية الا ان بريطانيا بقيت محتفظة بأربعة مسائل وهي: تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل أجنبي، وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات في مصر، والتدخل في شؤون السودان[151].

حاولت بريطانيا ان تبين للحكومة المصرية بعد رفع الحماية عن مصر، وفي مناسبات عدة، بأنها ما تزال تمتلك حقوق في التدخل بالشؤون المصرية. وعندما جرت الانتخابات العامة في مصر في 12 كانون الثاني 1924 ، وفاز بها حزب الوفد بالأغلبية وترأس سعد زغلول وزارته الأولى، تزامن ذلك الحدث مع تشكيل رامزي ماكدونالد للحكومة العمالية الأولى في 22 شباط من العام نفسه. وكانت الحكومة المصرية قد استبشرت خيرا بتولي حزب العمال الحكم لا سيما وان ماكدونالد قبل توليه رئاسة الوزارة قد أوضح، في بعض كتاباته وخطبه، بأنه مع الشعوب التي تسعى لنيل استقلالها. إضافة إلى ذلك فأن رامزي ماكدونالد كان قد التقى مع سعد زغلول أثناء زيارة الأخير إلى لندن الأنفة الذكر وارتبط معه بعلاقة صداقة وكان كل منهما يكن الاحترام والتقدير للأخر، الا ان الأحداث أثبتت أن الوزارة العمالية الجديدة لم تقدم للمصريين ما كانوا يأملون الحصول عليه. ففي 30 أيار 1924 بعث ماكدونالد الى المندوب السامي في مصر ادموند اللنبيEdmund Allenby (1861-1936) برقية أوضح له فيها الموقف الذي تبنته الحكومة البريطانية الجديدة حول القرار الذي أصدرته الحكومة البريطانية في 28 شباط 1922 فيما يتعلق بإنهاء الحماية البريطانية على مصر وذكر له: ((ان مركز انكلترا في مصر مهما حاول المصريون ان يقولوا عنه مركز قانوني وهو مركز لا غبار عليه كذلك من الوجهة الدولية. ان مصر فعلا وقولا محمية بريطانية، ولأسباب خاصة ولرغبة بريطانيا في ذلك تم منح مصر نصيبا من الاستقلال. ان حكومة صاحب الجلالة هي القادرة وهي التي لها الحق ان تفعل ذلك [تمنح مصر نصيبا من الاستقلال] ومن ثم استقلال مصر بالصورة التي يتقرر بها هو من فعل الحكومة البريطانية)) [152]. كما أوضح ماكدونالد في تلك البرقية أهمية المفاوضات المزمع عقدها مع الحكومة المصرية الجديدة التي يترأسها سعد زغلول لان قبول الأخير بشروط بريطانيا معناه قبوله من قبل الشعب المصري[153].

ومن خلال قراءة هذه الرسالة يتضح لنا ان الحكومة البريطانية وعلى لسان رئيسها ماكدونالد تتمسك باحتلال مصر وتعد عملية احتلالها لمصر امراً قانونيا باعتبارها محمية بريطانية كما ان الحكومة البريطانية تعد نفسها صاحبة الحق في ذلك الاحتلال ولها الفضل في منح مصر "نصيبا من الاستقلال" على حد تعبير ماكدونالد. وهذا الامر يتنافى مع جميع المبادئ الإنسانية في حرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها كما نلاحظ ان هناك تناقضا كبيرا بين ما كان ماكدونالد وحزب العمال يدعو له من عدالة وحقوق وحريات للشعب البريطاني، وبين السياسة التي اتخذها هو وحكومته تجاه الشعب المصري الذي طالب بالحرية والاستقلال.

وكانت للتظاهرات التي شهدتها بعض المدن السودانية ضد الحكم البريطاني في اب 1924 أثارها على العلاقات البريطانية-المصرية في تلك الفترة كونها لاقت صدى وتأييد من الرأي العام المصري تمثل

بالتظاهرات التي شهدتها بعض المدن المصرية وفي مقدمتها القاهرة ضد السياسة البريطانية، وهذا جعل الحكومة البريطانية تحمل الحكومة المصرية تلك حصول الأحداث وعقد في لندن اجتماع حضره رامزي ماكدونالد والمندوب السامي في مصر ادموند اللنبي وبعث ماكدونالد برسالة الى سعد زغلول ومما جاء فيها: ((ان هذه السياسة التي تهدف الى عرقلة المفاوضات لن ترهبنا كما انها جعلت الأمل في مفاوضات ودية ضئيلا، وان مسؤولياتها لواقعة على حكومتكم)). وبعد تبادل المراسلات بين الطرفين في المدة ما بين(شباط-اب 1924) تقرر إجراء لقاء بينهما في أيلول من العام نفسه لمناقشة أهم القضايا العالقة[154].

التقى ماكدونالد مع سعد زغلول في لندن في 23 أيلول 1924 وطلب سعد زغلول من ماكدونالد منح مصر استقلالها التام، والانسحاب الكامل للقوات البريطانية منها، وإلغاء منصب المستشار المالي والقضائي، وتنازل بريطانيا عن دعواها في حماية قناة السويس. ولكن رامزي ماكدونالد رفض تلك المطالب. في ثلاث جلسات أخرى بين الجانبين عاد بعدها سعد زغلول الى بلاده في 20 تشرين الأول من العام نفسه دون تحقيق الأهداف التي كان يسعى لها من مفاوضاته مع ماكدونالد. علما انه بعد أيام قليلة من انتهاء تلك المفاوضات سقطت حكومة رامزي ماكدونالد. اما بشأن قناة السويس فقد صرح رامزي ماكدونالد في 2 تشرين الأول 1924 أمام لجنة الدفاع البريطانية حول ذلك الموضوع وقال: ((إنني أثرت مسألة القناة على الفور لان سلامتها ذات مصلحة حيوية لنا في السلم والحرب على السواء إن الوضع الآن مثل ما كان عليه سنة 1922 من حيث أن سلامة المواصلات البريطانية في مصر ذات أهمية حيوية لبريطانيا وإن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة في السلم والحرب للسفن البريطانية هو الأساس الذي نبني عليه الإستراتيجية الخاصة بالدفاع عن الإمبراطورية)) [155].

ويتضح لنا من ذلك إن ماكدونالد كان يدرك الأهمية الكبيرة لمصر بالنسبة إلى المصالح الحيوية البريطانية وهذا الأمر لا شك فيه، الا ان تبريره الاحتلال البريطاني لمصر وتمسكه بعدم التنازل عن النفوذ البريطاني بدعوى أهمية قناة السويس لسلامة المواصلات البريطانية هو أمرا غير مقبول كون لا ذلك لا يعطي الحق لبريطانيا بتكريس وجود قواتها على الأراضي المصرية، كما ان قناة السويس لا تشكل أهمية للمصالح البريطانية فحسب بل هي ممر مائي استراتيجي وحلقة وصل بين الشرق والغرب يشكل أهمية لجميع دول العالم.

سياسة الحكومة تجاه الحركة الوطنية الهندية:

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى قامت بريطانيا بتجنيد الهنود في صفوف قواتها المشاركة في الحرب وكان لهم دور فعال في العديد من المعارك التي خاضتها القوات البريطانية في العديد من جبهات القتال. وقد بلغ عدد الذين انضموا للقوات البريطانية في البنجاب وسيقوا إلى جبهات القتال حوالي(400.000) شخص، إضافة إلى ذلك فقد قتل الكثير من هؤلاء خلال المعارك التي شاركوا فيها. وبعد انتهاء الحرب وعودة الكثير من الهنود إلى بلادهم أدركوا دورهم الكبير في دعم الإمبراطورية البريطانية، وكان معظمهم قد اطلع، أثناء مشاركتهم بالحرب وتنقلهم في مناطق عدة، على العديد من الأفكار والمبادئ التحررية والديمقراطية لذلك تولدت لديهم رغبة في التحرر من السيطرة البريطانية. وقد ساند الكثير منهم الحركة الوطنية وقادتها في الهند ممن طالبوا بنيل استقلال بلادهم من بريطانيا أو منحها الحكم الذاتي على الاقل[156].

وشهدت الهند بعد الحرب العالمية الأولى العديد من التظاهرات ضد الحكم البريطاني ولاسيما في مدن البنجاب، الا ان السلطات البريطانية كانت تستخدم العنف لقمع المتظاهرين، ففي 13 نيسان 1919 تظاهر العديد من الأهالي في مدينة امرتسارAmritsar ضد السلطات البريطانية فحاصرتهم القوات البريطانية بقيادة الجنرال ريجنالد داير Reginald Dyer (1864-1927) الذي امر قواته بإطلاق النار على المتظاهرين وهذا أدى الى مقتل حوالي(400) متظاهر وجرح (1200) آخرون، وكان من بين القتلى والجرحى عدد من الأطفال والنساء. وقد أطلق على تلك الحادثة اسم مجزرة امرتسار Massacre of Amritsar وبعد يومين من تلك الحادثة أعلنت الأحكام العرفية في العديد من مدن البنجاب. وقد أدت تلك المجزرة إلى حدوث فجوة كبيرة في العلاقة بين الشعب الهندي وبين السلطات البريطانية الحاكمة وجعل قادة الحركة الوطنية يزدادون إصرارا على مطالبتهم بالاستقلال والحرية. وبمرور الوقت أصبحت الحركة الوطنية حركة شعبية كبيرة في البلاد وانضم إلى صفوفها مئات الآلاف من أبناء الشعب الهندي مما جعل الحكومة البريطانية تصدر مجموعة إصلاحات على نظام الإدارة في الهند في عام 1919 [157].

اتخذت الحركة الوطنية الهندية منحى جديد عندما تزعمها المهاتما غانديMahatma Gandhi زعيم حزب المؤتمر الوطني الهنديIndian National Congress وذلك لأنه اتبع سياسة اللا عنف

nonviolentعن طريق المعارضة السلمية. وذلك من اجل تحقيق مطالب الشعب الهندي[158]. وعندما تولى ماكدونالد رئاسة الوزارة كان غاندي قد أطلق سراحه من السجن في 4 شباط 1924 بسبب سوء حالته الصحية. وفي 26 أيلول من العام نفسه اجتمع في دلهي المؤتمر الموحد الذي حضره مندوبين يمثلون الهندوس والمسلمين والبارسس والسيخ والمسيحيين واتفق المؤتمرون فيما بينهم على تشكيل لجان محلية لمنع المنازعات الدينية. ثم أخذت القضية الهندية أبعادا أخرى سنتطرق لها في الصفحات التالية عند التطرق إلى موقف الحكومة العمالية الثانية تجاه تلك القضية[159].

أهم انجازات الحكومة العمالية على الصعيد الداخلي:

أدت السياسة الإصلاحية التي اتبعتها الوزارة العمالية الأولى إلى تعزيز موقف زعماء حزب العمال الذين يؤمنون بالإصلاح والتحول الاشتراكي التدريجي عن طريق الوسائل السياسية، ولكنها من جهة أخرى أحدثت كثيرا من السخط لدى بعض الفئات من الحركة العمالية والدوائر الاشتراكية الذين كانوا يأملون من الحكومة الوقوف الى جانب النقابات العمالية ومساندتها بشكل اكبر. وقد حفلت صحف بعض النقابات العمالية، ولاسيما صحف نقابات عمال السكك الحديدية، والمهندسين، والنجارين، والسباكين، بالمقالات التي تؤكد على أهمية السياسة الاشتراكية، والكفاح الطبقي، والماركسية، والشيوعية، الا ان حزب العمال لم يكن يؤمن بالتغيير والتحول عن طريق العمل الثوري لذلك بقي متمسكاً بمبادئه [160].

كانت الهزيمة التي لحقت بحزب العمال في انتخابات عام 1924 هي بداية لحملة دعائية شنت ضده من قبل معارضيه، لاسيما وان الرأسمالية البريطانية كانت في موقف حرج للغاية بعد ان فقدت تفوقها في الأسواق العالمية بسبب الحرب التي خرجت منها البلاد مثقلة بالديون، فضلا عن الإضرار التي أصابت قطاع الصناعة مما عكس أثره على إخفاقها في تحسين وسائل وأساليب الإنتاج، في الوقت الذي كانت تواجه فيه المنافسة من قبل السلع المستوردة من الخارج، لذلك أدركت ضرورة تخفيض تكاليفها للحد من خسارتها. ولتحقيق ذلك وجدت نفسها مضطرة الى مواجهة نشاطات نقابات العمال الداعية الى زيادة الأجور التي كان العمال يشكون من تدنيها وهذا أدى إلى تذمر الطبقة العاملة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بحقهم وأصبح تزايد أعداد العاطلين وتجمعهم أمام مكاتب تقديم الإعانات من المناظر المألوفة في معظم المدن البريطانية[161]. وبحلول عام 1926 اتخذت النقابات على عاتقها القيام بإضراب عام في البلاد ودعت جميع العمال إلى المشاركة فيه وعلى الرغم من حدوث ذلك الإضراب الا ان الحكومة البريطانية استخدمت كافة الوسائل لمواجهته وأصدرت عام 1927 قانونا يحد من الإضرابات النقابية وهذا ما كان يتمناه أصحاب المعامل[162].

تضمن القانون عدة فقرات أهمها منع النقابات من مطالبة دفع "بدل اشتراك سياسي" من أعضائها، الا اذا كان احد الأعضاء قد وقع مسبقا تصريحا خطيا يؤكد فيه رغبته بالاشتراك بحزب العمال، كما منع القانون الموظفين من حق الإضراب، ومنعت جمعياتهم من الانتساب إلى مؤتمر نقابات العمال. وتعهدت الحكومة بمعاقبة كل من يسبب الضرر إلى أي مواطن ويؤثر على عمله. كما بين القانون بأن كل إضراب يتعدى الحدود المتعارف عليها ويؤثر على عمل الحكومة يعد إضراب غير قانوني، كما منعت الحكومة طرد أي عامل من النقابة التي ينتمي لها عند رفضه الاشتراك في الإضراب التي تدعو له تلك النقابة [163].

وعلى الرغم من إخفاق وزارة العمال الأولى في تحقيق أهدافها بسبب الصعوبات التي واجهتها وقصر الفترة التي حكمت فيها فأن تلك التجربة كان لها تأثير واضح على بعض قيادات الحزب ومنهم ماكدونالد نفسه من جوانب عدة ومنها إضعاف إيمانه بالإصلاح الاجتماعي بالشكل الذي كانت تطالب به الجماهير العمالية، وزادت من تقديره للمعرفة الاقتصادية الواسعة والاهتمام بمعرفة إدارة الشؤون الاقتصادية لأقطاب الصناعة والتجارة. كما أدرك ماكدونالد بعد الفترة التي قضاها في الحكم ان ممارسة السياسة عمليا يختلف كثيرا عن بعض الأفكار الاشتراكية القديمة التي كان مهتما بها ويسعى لتحقيقها على ارض الواقع [164].

أسباب سقوط الحكومة العمالية الأولى:

تعاون حزبي المحافظين والأحرار معا ضد حكومة العمال ففي الأسبوع الأول من تشرين الأول 1924 تحرج موقف الحكومة بسبب رفضها الموافقة على تعيين لجنة للتحقيق في إلغاء الدعوى المرفوعة ضد جون كامبل Juhn Campbell محرر صحيفة ووركرز ويكلي The Workers Weekly الشيوعية التي نشرت خبر عن التعاون بين الحكومة وبين الزعيم السوفيتي جريجوري زينوفيف(1883-1936) بهدف إقامة ثورة شيوعية في بريطانيا وانتشرت شائعات مفادها ان زينوفييف قد بعث برسالة الى قيادة الحزب الشيوعي

البريطاني يحثهم فيها على إعلان الثورة وبعلم الحكومة وقد أطلق على تلك الحادثة اسم رسالة زينوفييف Zinoviev Letter وبسبب الضجة الإعلامية التي أحدثتها تلك القضية سحب البرلمان البريطاني ثقته من حكومة ماكدونالد في 8 تشرين الأول 1924، فأعلن ماكدونالد اثر ذلك في اليوم التالي عن حل البرلمان وأجراء انتخابات عامة في البلاد. وقد تم ذلك وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز حزب المحافظين[165]. بعد أن حصلوا فيها على (419) مقعداً بينما حصل حزب العمال على (151) مقعداً وحزب الأحرار على(40) مقعداً وحصلت الأحزاب الأخرى على(5) مقاعد فقط[166].

الفصل الرابع
السياسة الداخلية والخارجية للوزارة العمالية الثانية
(حزيران 1929- آب 1931)

مارس قادة حزب العمال نشاطهم بشكل فعال عام 1928 من اجل الفوز بالانتخابات العامة التي حدثت في أيار 1929 منتقدين سياسة حكومة المحافظين آنذاك التي كان يترأسها ستانلي بلدوين Stanley Baldwin [167] وقد ارتفعت الأصوات التي كسبها حزب العمال في الانتخابات المذكورة من (5.489.077) صوتاً عام 1924 إلى (8.389.512) صوتا عام 1929 وزاد عدد نواب الحزب في البرلمان من(151) نائباً عام 1924 إلى (288) نائباً عام 1929، وبذلك فقد خرج حزب العمال من الانتخابات المذكورة اقوى حزب منفرد على الساحة السياسية، كون حزب المحافظين حزب حصل فيها على(260) مقعداً، وحزب الأحرار على(59) مقعداً. ومع ذلك فأن حزب العمال لم يستطع تشكيل حكومة أغلبية لذلك تحالف مع حزب الأحرار وتشكلت الحكومة برئاسة رامزي ماكدونالد[168].

تولى رامزي ماكدونالد رئاسة الوزارة وأصبح ارثر هندرسونArthur Henderson(1863-1935) وزيرا للخارجية وجون روبرت كلينس وزيرا للداخلية John Robert Clynes(1869-1949) وفيليب سنودن وزيرا للخزانة وقد عجزت الوزارة عن أيجاد حلول لبعض المشاكل التي كان العمال يطالبون بحلها، وعلى سبيل المثال لم تنجح بإصدار قانونا يفسخ قانون منازعات العمل، كما لم تستطع تحسين أوضاع العاملين في مجال التعدين، كما أخفقت في تعديل قانون التأمين ضد البطالة بشكل فعال، وهذا ما كانت تطالب به النقابات بشكل متكرر. وبعد أن مر عام على تشكيل تلك الحكومة أصابت خيبة الأمل العديد من أنصارها لا سيما وان أعداد العاطلين عن العمل قد ازدادت بشكل كبير بسبب تفشي البطالة. ففي عام 1929 بلغت نسبة البطالة(10.4%) من العمال المؤمن عليهم، وفي عام 1930 ارتفعت تلك النسبة إلى(16%). وتعرض مندوبي الحكومة إلى الكثير من الانتقادات في مؤتمر النقابات الذي عقد في مدينة ببرنغهام في عام 1930 وقد رد عليهم بن تيرنر Ben Turner(1863-1942)، وهو من الأعضاء البارزين في حزب العمال، قائلا: ((اخذ عدد من جماعتنا، سواء في النقابات أو في المجال السياسي، ينعون على الحكومة العمالية في الأيام الأخيرة عجزها وضعفها المزعومين، ويتوقعون بأننا سنسقط في الانتخابات القادمة ونطرد من الحكم، وأود ان ارفض قبول كل هذه الأفكار)) ومن الملاحظ ان التوقعات حدثت بالفعل فيما بعد بسبب العواقب التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد العديد من الدول الأوربية ومنها بريطانيا والنمسا وألمانيا وفرنسا[169].

وكان من المعوقات التي واجهت الحكومة في تنفيذ العديد من برامجها الإصلاحية هي معارضة خصومها من أصحاب رؤوس الأموال الذين يخشون على مصالحهم مما جعلهم يسعون لعرقلة جهودها في تنفيذ العديد من الإصلاحات، ولا سيما التي تصب في صالح الطبقة العاملة، ودعموا حزب المحافظين كونهم وجدوا فيه خير مدافع عن مصالحهم تجاه حزب العمال. وهذا جعل ماكدونالد يدرك صعوبة الوضع الذي كان عليه حزب العمال، مما جعله يتخلى عن دعم حزبه ويلجأ إلى تشكيل حكومة ائتلافية دون الأخذ برأيهم حتى انه لم يشرك معه في الوزارة الجديدة الا القليل منهم ممن سانده في موقفه[170].

ومن الملاحظ انه على الرغم من الأحداث التي مر بها ماكدونالد ورفاقه في حزب العمال بعد عام 1926 الا أنهم لم ينتفعوا منها كثيرا فقد ركزوا اهتمامهم على الوصول للحكم ولم يحاولوا بحث الأسس التي يقوم عليها نشاطهم، بينما كان من المفترض على الحزب ان يستفيد من المكانة التي حصل عليها في العشرينيات لكي يتجنب الهزيمة مرة أخرى. وكان من المفترض على ماكدونالد ان يتوخى الحذر في سياسته من الأحداث التي واجهته في السنوات التي أعقبت سقوط الوزارة العمالية الأولى عام 1924 لا سيما بعد حدوث الإضراب العمالي عام 1926 الا انه لم ينتفع من ذلك، كما لم يأخذ بنظر الاعتبار انخفاض عدد أعضاء النقابات في الفترة ما

بين(1920-1924) من(8.000.000) إلى حوالي (4.000.000). ولعل السياسة التي اتبعها ماكدونالد كانت من العوامل المهمة التي أدت إلى خسارة الحزب للكثير من أنصاره وعدم تطبيق أهدافه على ارض الواقع بما يتناسب مع ما كان يطرح نظريا من قبل زعماء الحزب [171].

سياسة الحكومة تجاه القضية الهندية:

حاولت الحكومة البريطانية إيجاد حل للقضية الهندية، وفي 7 أيلول 1925 دعا الوطنيون في الجمعية التشريعية الهندية الى عقد مؤتمر وطني لوضع نظام إداري جديد للهند ولتحديد العلاقة السياسية والقانونية مع بريطانيا وفي عام 1925 تم تعيين البارون ايروين Baron Irwin [172] نائبا للملك في الهند وقد قام بالتفاوض مع غاندي وبعض قادة الحركة الوطنية حول مطالبهم. وفي 8 تشرين الثاني 1926 عين البرلمان البريطاني لجنة من مندوبين عن جميع الأحزاب البريطانية لدراسة الأوضاع في الهند وتنفيذ إصلاحات مونتاجو-تشلمسفوردMontagu–Chelmsford Reforms [173]. الا ان الهنود رفضوا الاعتراف باللجنة وأعمالها لعدم اشتراك أي مندوب منهم في عضويتها وهذا أدى إلى استمرار نشاط الحركة الوطنية في الهند. وشهد عام 1928 سلسلة من المظاهرات نظمها عمال النسيج وعمال سكك الحديد في بومباي، واتسمت تلك المظاهرات بالطابع الثوري ضد الحكومة البريطانية وسياستها ازاء الهند. وفي 28 اب من العام نفسه عقد مؤتمر وطني في لكنو وشارك فيه مندوبين عن جميع الأحزاب الهندية وصوتوا على مشروع بشأن "نظام الدومنيون"، وضعته لجنة دستورية من المؤتمر الوطني الهندي، وبعد يومين من ذلك أسس جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru[174] "رابطة استقلال الهند". وفي 22 كانون الأول من العام نفسه تزعم غاندي"مؤتمر الأحزاب العام" الذي عقد في كلكتا وتقرر منح الحكومة مهلة لمدة عام واحد فقط يتم خلالها تطبيق نظام الدومنيون. وقررت الحركة الوطنية انه في حالة إخفاق الحكومة بتنفيذ مطالبها فأنها ستتخذ ما تراه ضروريا لتحقيق أهدافها. وفي 12 نيسان 1929 أصدرت الحكومة "قانون المنازعات العمالية" و "قانون الأمن العام" وحاولت الحكومة من خلال إصدار تلك القوانين ان تردع الحركة الوطنية الهندية[175].

حاولت حكومة العمال منذ توليها الحكم إيجاد حل للقضية الهندية فدعت إلى عقد مؤتمرات الطاولة المستديرة Round Table Conferences التي عقدت في الفترة ما بين(1931-1932) وقد حضرها مندوبون عن الحكومة البريطانية من جهة وعن قادة الحركة الوطنية الهندية من جهة أخرى، وعقد المؤتمر الأولFirst Round Table Conference خلال الفترة مابين(تشرين الثاني 1930-كانون الثاني 1931) في وستمنستر بلندن، وحضرها مندوبين من الهند البريطانية، وعن الحركة الوطنية الهندية، فضلا عن مندوبين عن الأحزاب البريطانية، بعد ان وجهت الحكومة البريطانية الدعوة لقيادات تلك الأحزاب للمشاركة في المؤتمر المذكور. وقد تم مناقشة طبيعة العلاقة بين الهند وبريطانيا الا ان المؤتمرين لم يتوصلوا إلى نتيجة حاسمة حول الموضوع[176]. وعلى ما يبدو فان الحكومة البريطانية لم تكن لديها النية في منح الهند استقلالها، ولم تكن لديها الرغبة في منحها قدر من الحرية في إدارة شؤونها إلى الدرجة التي تساعدها على الاستقلال ايضا.

وفي آذار 1931 جرت مباحثات بين غاندي من جهة كونه ممثلا عن الحركة الوطنية الهندية وبين البارون ايروين نائب الملك البريطاني في الهند وبعد المفاوضات بينهما توصلا الى التوقيع على "ميثاق دلهي" في 4 آذار من العام نفسه والذي أطلق عليه اسم ميثاق ايروين-غاندي Gandhi–Irwin Pact وقد وافق غاندي بموجبه على عدم الاستمرار بالعصيان المدني ووعد البريطانيين الاعتراف بمقررات مؤتمر الطاولة المستديرة، وبمقابل ذلك وافقت السلطات البريطانية على إطلاق سراح المسجونين السياسيين الذين لم يدانوا بسبب استخدام العنف. وفي الفترة الواقعة ما بين(أيلول- كانون الأول 1931) عقد مؤتمر الطاولة المستديرة الثاني Second Round Table Conference في لندن وحضره غاندي الا انه لم يتم التوصل في ذلك المؤتمر، بعد المفاوضات بين الطرفين، إلى اتفاق بشأن مشكلة تمثيل الأقليات الدينية وعلى منح الحكم الذاتي للهند، ومن الجدير بالذكر ان مؤتمر الطاولة المستديرة الثالث Third Round Table Conference قد عقد خلال المدة مابين(تشرين الثاني- كانون الأول 1932) ولم يتم التوصل إلى حل للقضية الهندية أيضا، وفي 4 كانون الثاني 1932 قامت السلطات البريطانية بإلقاء القبض على غاندي وبعض أنصاره وزجوا بالسجن كما أعلنت تلك السلطات عدم اعترافها بحزب المؤتمر الوطني الهندي [177].

ومن خلال سياسة الحكومة العمالية الثانية إزاء القضية الهندية نلاحظ إنها لم تمنح للهند استقلالها على الرغم من المطالب العديدة للحركة الوطنية الهندية والمباحثات التي أجرتها قيادات تلك الحركة وفي مقدمتهم

الزعيم الهندي المهاتما غاندي في بريطانيا. ولم تتخذ الحكومة البريطانية أية إجراءات فعالة لتلبية تلك المطالب وهذا يتناقض تماما مع المبادئ النظرية التي كان قادة حزب العمال يطرحونها في كتاباتهم وفي مقدمتهم رئيس الحكومة رامزي ماكدونالد.

سياسة الحكومة تجاه القضية المصرية:

كانت من بين القضايا المهمة التي أولتها الحكومة العمالية الثانية اهتماما هي القضية المصرية. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى تسوية تلك القضية في المفاوضات التي حدثت بين رامزي ماكدونالد وبين سعد زغلول في الفترة ما بين أيلول- وتشرين الأول 1924، الا ان الحركة الوطنية المصرية واصلت نضالها من اجل الحصول على الاستقلال التام من بريطانيا. ولم تستجب حكومة ستانلي بالدوين الثانية، التي تولت الحكم بعد الحكومة العمالية الأولى في الفترة ما بين(1924-1929)، بل أكدت التزامها بما جاء في إعلان الحكومة البريطانية الصادر في 28 شباط 1922 بشأن القضية المصرية، الذي سبق ذكره، وتأزمت العلاقات بين الجانبين اثر اغتيال لي ستاك Lee Stack [178]، قائد الجيش المصري والحاكم العام للسودان، في 19 تشرين الثاني 1924، اذ اجتمعت الحكومة البريطانية بعد يوم من ذلك الحادث وتقرر إرسال قوات بحرية إلى مصر. وحمل البريطانيون الحكومة المصرية، التي يترأسها سعد زغلول آنذاك، مسؤولية الحادث وعدته بفعل التصريحات المعادية لبريطانيا التي كان يدلي بها المسؤولين المصرين. ووجه المندوب السامي البريطاني في مصر ادموند أللنبي إنذارا للحكومة المصرية، تضمن شروط عدة مجحفة بحق السيادة المصرية، وطالب الحكومة المصرية الاستجابة لتلك الشروط الا ان الحكومة المصرية رفضت الاستجابة لبعضها، ومنها فيما يتعلق بانسحاب الجيش المصري من السودان، وقضية حق بريطانيا في حماية الأجانب بمصر. وإزاء ذلك احتلت القوات البريطانية جمرك الإسكندرية في 4 تشرين الثاني 1924 وفي اليوم ذاته أعلن سعد زغلول استقالته. وفي أواخر تشرين الثاني من العام ذاته تشكلت وزارة جديدة برئاسة احمد زيور باشا(1864-1945) فرضخت لجميع شروط الإنذار البريطاني[179].

استؤنفت المفاوضات البريطانية-المصرية عام 1927 وكان رئيس الوزارة المصرية آنذاك عبد الخالق ثروت(1873-1928) الذي انتهز فرصة زيارته إلى لندن مع الملك فؤاد الأول(1868-1936) وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية البريطاني آنذاك السير أوستن تشمبرلن Austen Chamberlain[180]. في المدة مابين(4-31 تموز 1927) واقترح عليه في 18 تموز مشروع معاهدة لتنظيم العلاقة بين البلدين وطرح تشمبرلن هو الأخر مشروعا على ثروت حول الموضوع في 29 من الشهر ذاته وطلب تشمبرلن من ثروت ان تقوم الحكومة المصرية بتقديم ضمانات لحماية مصالح بريطانيا بمصر ثم جرت مفاوضات أخرى بين ثروت وبين أوستن تشمبرلن في 30 تشرين الأول من العام نفسه وكانت نقطة الخلاف بين الطرفين في المفاوضات التي دارت بينهما حول تحديد موقع ومهام القوات البريطانية بمصر. وفي عام 1928 تشكلت وزارة جديدة في مصر برئاسة مصطفى النحاس (1876-1965) زعيم حزب الوفد واستمرت بريطانيا تتدخل في شؤون مصر رغم اعتراض النحاس على ذلك وفي 19 حزيران 1929 أمر الملك بإقالة مصطفى النحاس ووزارته. وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمد محمود باشا(1878-1941). إما في بريطانيا فقد تشكلت في أوائل حزيران من العام نفسه الوزارة العمالية الثانية برئاسة رامزي ماكدونالد. وقد أجرى محمد محمود في لندن مفاوضات مع الحكومة البريطانية بهدف تسوية القضية المصرية [181].

وفي 5 تموز 1929 قدمت وزارة الخارجية البريطانية مشروع معاهدة للحكومة المصرية تضمن عقد معاهدة تحالف بين البلدين، وقيام بريطانيا بتقديم الدعم لمصر من اجل تسهيل حصولها على عضوية عصبة الأمم، على ان تتولى الحكومة المصرية حماية الأجانب في مصر، ووافقت الحكومة البريطانية على تحديد مكان وجود القوات البريطانية في مصر، وتقرر ان يكون في شرقي منطقة التل الكبير، بهدف حماية طرق المواصلات البريطانية عبر مصر فقط. وبعد اطلاع رئيس الحكومة المصرية على مشروع المعاهدة اقترح إجراء بعض التعديلات عليه فيما يتعلق بضرورة تحديد الحكومة البريطانية مهمة القوات البريطانية التي اقترحت بقائها بمصر بحماية قناة السويس وتحديد مكان تواجد تلك القوات تحديدا دقيقا ووضع ذلك التعديل بمشروع معاهدة، قدمه للحكومة البريطانية في 14 تموز من العام ذاته[182].

وفي 3 اب 1929 قدم وزير الخارجية البريطاني ارثر هندرسون الى محمد محمود مقترحات الحكومة البريطانية حول مشروع المعاهدة وقد وافق رئيس الوزراء المصري عليها، الا ان مطالبة حزب الوفد بمناقشة

المقترحات البريطانية في البرلمان المصري جعل الملك يقيل وزارة محمد محمود وتشكيل وزارة جديدة مؤقتة برئاسة عدلي يكن(1864-1933) في تشرين الأول 1929 وقد أجريت انتخابات عامة في البلاد وتشكلت اثر ذلك وزارة مصطفى النحاس الثانية في الأول من كانون الثاني1930. وفي اواخر آذار من العام نفسه أجرت تلك الوزارة مفاوضات مع الجانب البريطاني(مفاوضات النحاس-هندرسون) وقد اوشكت تلك المفاوضات ان تنجح لولا اختلاف الطرفين حول قضية ادارة السودان[183]. وقد وافقت الحكومة المصرية بموجبها على بقاء القوات البريطانية لحماية القناة بعد ان تعهدت الحكومة البريطانية بسحب قواتها من مصر عندما تكون القوات المصرية قادرة على الدفاع عن قناة السويس في حالة تعرضها الى أي تهديد. وأعقب ذلك عقد مفاوضات بين الطرفين حول تحديد موقع تمركز تلك القوات، ثم طالبت الحكومة المصرية برفع القيود المفروضة على حرية المصريين فيما يتعلق بالسودان من حيث حرية الهجرة والإقامة وحرية التملك الا ان مجلس الوزراء البريطاني رفض ذلك في جلسته التي عقدت في 7 أيار 1930. وتوقفت المفاوضات بين البلدين وأعقب ذلك استقالة النحاس في 17 حزيران 1930 وتولى إسماعيل صدقي باشا(1857-1950) تشكيل الوزارة الجديدة التي استمرت بالحكم خلال الفترة ما بين(حزيران 1930- كانون الثاني 1933), وقد أجرى إسماعيل صدقي في صيف 1932 مفاوضات مع وزير الخارجية البريطاني السير جون سايمون John Simon [184] في جنيف حول العلاقة بين البلدين الا انه لم يحصل على أي موافقة من الجانب البريطاني بشأن سحب القوات البريطانية[185].

الأوضاع الاقتصادية في عهد الوزارة العمالية الثانية:

تأثرت بريطانيا بشكل كبير بالإضرار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية Great Depression (1929-1933)، وسحبت كميات كبيرة من الأموال المودعة في المصارف البريطانية من قبل المودعين في الداخل والخارج واخذ أصحاب رؤوس الأموال الأجانب الذين كانت لهم أرصدة كبيرة من الذهب في بنوك لندن يسحبون أموالهم خشية من عواقب الأزمة الاقتصادية. وقد أوفى بنك انكلترا بتعهداته مما جعله يفقد الكثير من احتياطي الذهب، حتى أصبح الضغط عليه في صيف 1931 كبير جدا ففي تموز من ذلك العام طلب محافظ البنك من الحكومة السماح له باقتراض (50.000.000) جنيه من المصارف الفرنسية والأمريكية وفي اب من العام نفسه طلب مرة اخرى باقتراض مبلغ أخر بقيمة (80.000.000) وعلى الرغم من موافقة الحكومة الا ان المصرفيين في نيويورك طالبوا بضمانات من الحكومة البريطانية تبين لهم انها ستتمكن من إنقاذ ميزانية البلاد. وأمام تلك الأوضاع أدركت الحكومة البريطانية صعوبة الوضع وعجزها عن مواجهة تلك الازمة[186].

كما واجهت حكومة ماكدونالد الثانية مشكلة البطالة التي تضافرت أسباب عدة لحدوثها أهمها نتائج الأزمة الصناعية الأمريكية وانعكاسها على الاقتصاد البريطاني، والأوضاع المالية المتدهورة وعدم استقرار الأوضاع السياسية في ألمانيا والنمسا، وترشيد الصناعات البريطانية في السنوات التي أعقبت الحرب. وهذه الأسباب جعلت مشكلة البطالة من المشاكل المعقدة التي واجهت الحكومة والطبقة العاملة في بريطانيا على السواء. فارتفع عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا أواخر عام 1930 إلى أكثر من (2.300.000)، وفي عام 1931 بلغت نسبة البطالة في العمال المؤمن عليهم(21%) وزادت في بعض الصناعات المهمة إلى (25%) وعلى اثر ذلك ارتفعت نفقات تأمين البطالة. وهذه الأوضاع المتردية سمحت لخصوم حزب العمال بتوجيه الانتقادات إلى الحزب وسياسته[187].

عينت الحكومة البريطانية في 30 كانون الأول 1930 لجنة ملكية للتحقيق في مشكلة البطالة، وصرح احد المسؤولين في وزارة الخزانة وهو السير ريتشارد هوبكنز Richard Hopkins[188]. أمام اللجنة المذكورة بأن إعانة البطالة تدفع من الأموال المقترضة. وهذا التصريح إضافة إلى انخفاض احتياطي الذهب في المصارف البريطانية بسبب سحب المدخرات من قبل المودعين الأجانب، وخشية الشعب البريطاني من عدم ثبات قيمة الإسترليني جعل الحكومة تدعو إلى القيام بحملة توفير للحد من النفقات العامة، وإنقاذ البلاد من الإفلاس، ولكن أعداء الحكومة اتهموها بالتقصير في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، على الرغم من أن معظم ذلك التدهور يعود إلى عوامل وأسباب خارجية لا تتحملها الحكومة بشكل أساس[189].

وكان رامزي ماكدونالد ووزير الخزانة فيليب سنودن على قناعة تامة بأن خطة التقشف التي تم الاتفاق عليها في الوزارة قادرة على تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد. وفي 11 أيار 1931 ابلغ سنودن مجلس العموم بأنه من الصعب معالجة الوضع الاقتصادي للبلاد دون قيام الجميع ببذل التضحيات. وتشكلت اثر ذلك لجنة اقتصاد في النفقات القومية برئاسة السير جورج مي George May (1871-1941) وأصدرت اللجنة

تقريرها في تموز 1931 وقد أوضحت فيه أنها تتوقع ان ميزانية العام القادم سيكون فيها عجز قدره (120.000.000) جنيه واقترحت مواجهة ذلك العجز بالاقتصاد بنحو(90.000.000) مليون جنيه عن طريق خفض النفقات، وبفرض ضرائب جديدة تبلغ نحو (30.000.000) جنيه. وقد أدى نشر التقرير المذكور من قبل وسائل الإعلام إلى زيادة حدة المخاوف مما جعل العديد من أصحاب الأموال يسحبون مدخراتهم من المصارف البريطانية. وقد كانت تلك المخاوف مبالغ فيها فالعجز المزعوم حسب تقرير اللجنة كان يشمل توفير (50.000.000) جنيه لمشروع استهلاك الدين ، وقرضا قدره(40.000.000) جنيه لمشروع تأمين البطالة. بينما كان بالإمكان إيقاف مشروع استهلاك الدين، وتسديد قرض مشروع البطالة بمجرد تحسن حالة القوى العاملة في البلاد، وبذلك لا يبقى سوى عجز قدره (30.000.000). وكان ماكدونالد مقتنع بضرورة تطبيق برنامج الاقتصاد بالنفقات، بشكل حاسم كما كان مقتنع بقرارات لجنة مي وطالب من العمال تقديم التضحيات، الا انه لم يستطع إقناع قيادة الحزب ولا رؤساء النقابات بالموافقة على خطة التقشف[190].

ومن الملاحظ انه على الرغم من خروج حزب العمال من انتخابات عام 1929 باعتباره حزب يمتلك شعبية كبيرة، الا انه كرر تجربة عام 1924 من جانب اعتماده على مباركة الأحرار ودعمهم. وأخفقت الحكومة العمالية في حل مشكلة البطالة الأمر الذي جعلها تواجه النقد من قبل معارضيها وكذلك من قبل بعض أعضاء حزب العمال أنفسهم. ومع ذلك فإنها قامت بالعديد من التشريعات الجديرة بالتقدير، كما أنها نجحت في سياستها الخارجية على الرغم من ضعف مركزها، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على البلاد جعل الحكومة تعجز عن إيجاد حلول لتحسين الوضع الاقتصادي، بسبب عجزها عن إحداث تغيرات أساسية في بنيان المجتمع البريطاني، وان كانت لديها الرغبة في تحقيق ذلك، لأنه لا يمكن إجراء تلك التغيرات بدون التخلص من أثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وهكذا انساقت بعض قيادات الحزب إلى تأييد النظام الرأسمالي الذي زعزعته الأزمة، وهو النظام الذي طالما انتقده حزب العمال[191].

الانشقاق في حزب العمال و تشكيل الحكومة الوطنية الائتلافية:

أدرك رامزي ماكدونالد وبعض رفاقه، وأهمهم فيليب سنودن وجيمس توماس James Thomas [192]. صعوبة موافقة الشخصيات القيادية الأخرى في حزب العمال على تأييد السياسة الاقتصادية التي ترغب الحكومة بتطبيقها، وعلى اثر ذلك قرروا التحالف مع المحافظين والأحرار من اجل تشكيل وزارة ائتلافية جديدة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية التي واجهت البلاد وتم تشكيل تلك الوزارة برئاسة رامزي ماكدونالد في اب 1931 التي شرعت بتنفيذ توصيات لجنة مي. ومن أهمها خفض المرتبات والأجور، وخفض أموال الإعانات التي تقدمها الحكومة للعاطلين عن العمل[193].

استمرت الحكومة الوطنية الأولى حوالي لمدة شهرين (أب – تشرين الأول 1931) في سياستها المتعلقة بضغط النفقات الا أن تلك السياسة أدت إلى تذمر شديد بين صفوف الطبقة العاملة وذو الدخول المحدودة وفي الوقت ذاته عملت الحكومة على إخراج الجنيه عن قاعدة الذهب وخفضت قيمته الاسمية بنسبة(33%) وعلى ذلك فأن قيمة الجنيه الانكليزي لم تصل إلى القيمة التي وصلها قيمة المارك الألماني عند التضخم عام 1923، وهو الاحتمال الذي حاول ماكدونالد سابقا تحذير النقابات منه لكي توافق على خفض الأجور والرواتب. إلا أن ذلك لم يحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد لان استمرار الحكومة بتقديم معونات مالية للعاطلين عن العمل والذين كانت أعدادهم كبيرة قد أدى إلى التوسع في الإنفاق في الوقت الذي كانت فيه سياسة الاقتصاد بالنفقات على بعض القطاعات قد تسببت بإلحاق الأذى بالفئات الفقيرة في المجتمع وهذه الأوضاع الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد جعلت معظم الشعب البريطاني قلق من عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد وحملوا الحكومة مسؤولية ذلك. وعلى اثر تلك الأوضاع تم حل البرلمان [194].

أجريت الانتخابات العامة في البلاد أواخر تشرين الأول 1931 وحصل حزب العمال فيها على (6.649.630) صوتا، بينما كان قد حصل على (8.389.512) صوت في انتخابات عام 1929. ولم ينل عضوية البرلمان من أعضائه في تلك الانتخابات سوى (52) نائبا، بينما كان عدد نوابه في الانتخابات السابقة (288) نائبا أي انه خسر (236) نائبا وهذه تعد هزيمة كبيرة للحزب ولم يعد بإمكانه القيام بمعارضة فعالة للحكومة الوطنية التي تشكلت بعد الانتخابات[195].

الخاتمة:

من خلال دراستنا للنشاط السياسي للحركة العمالية البريطانية وأيديولوجية حزب العمال ودوره السياسي خلال الفترة مابين 1868-1931 تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- كانت من النتائج السلبية للثورة الصناعية حدث تفاوت طبقي في المجتمعات الأوربية التي تقدمت في مجال الصناعة وقد اتضح ذلك التفاوت في عدة مظاهر كان من أهمها التباين في امتلاك الثروة في المجتمع اذ تجمعت ثروات كبيرة لدى بعض أفراد المجتمع الذين عملوا في مجال الإنتاج الصناعي وكسبوا ثروات طائلة اعتمدت بشكل أساس على الجهد الذي كان يبذله أفراد الطبقة العاملة والتي كانت تتعرض للاستغلال من قبل أصحاب رؤوس الأموال وتعاني من ظروف العمل القاسية فضلا عن عدم حصول أفرادها على أجور عملهم بشكل عادل يتناسب مع ما يحصل عليه رب العمل من أرباح من جراء عملية الإنتاج التي يعد العمال ركنا أساسيا فيها.

2- ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجموعة من الاتحادات والجمعيات والهيئات الاشتراكية التي طالبت السياسيين وأصحاب النفوذ بما فيهم أصحاب رؤوس الأموال إلى تحقيق العدالة داخل المجتمع وإنصاف الفئات التي كانت تتعرض للظلم والتهميش. وقد مهدت تلك الهيئات السبيل المناسب للقيادات العمالية لكي تعرض من خلالها الحيف الذي تعاني منه الطبقة العاملة في المجتمع، وأخذت تدعو من خلالها إلى تنفيذ أهم مطالب تلك الطبقة الا انه بعد فترة أدركت القيادات العمالية ضرورة ان يكون لها دورا في الحياة السياسية لكي تتحقق مطالب العمال فعليا وعلى هذا الأساس تمكن بعض أفراد الطبقة العاملة ومن خلال الانضمام الى حزب الأحرار من الوصول إلى البرلمان.

3- على الرغم من تمكن بعض القيادات العمالية من الوصول إلى عضوية البرلمان الا ان دورها لم يكن فعالا وعلى هذا الأساس أخذت القيادات العمالية تتبنى مشروع تأسيس حزب سياسي يعبر عن إرادة الطبقة العاملة فتشكل اثر ذلك حزب العمال المستقل عام 1893 الا انه لم يتمكن من تحقيق جميع مطالب الحركة العمالية بسبب عدم انضمام جميع قيادات تلك الحركة لذلك الحزب، وعلى هذا الأساس أدركت القيادات العمالية ضرورة توحيد جهودها من خلال توحيد جهود الهيئات والاتحادات والنقابات العمالية فضلا عن حزب العمال المستقل في كيان موحد ينتهج سياسة موحدة مع السماح لكل مكون من مكوناته ان ينشر مبادئه التي لا تتعارض مع ذلك الكيان، وبناء على ذلك تشكلت لجنة تمثيل العمال عام 1900 والتي كانت النواة الأولى لحزب العمال البريطاني الذي اخذ على عاتقه منذ عام 1906 تمثيل العمال في البرلمان.

4- كان لبعض قيادات الحركة العمالية البريطانية من أمثال رامزي ماكدونالد وكير هاردي دورا فعالا في تنظيم نشاط الحركة العمالية وجعلها تأخذ دورها في المجتمع من خلال تحديد مطالب العمال وطرح أيديولوجية حزب العمال والسياسة التي يسعى الى تبنيها بعد توليه الحكم.

5- من خلال دراسة إيديولوجية حزب العمال ومبادئه في المؤلفات العديدة التي كتبها رامزي ماكدونالد يتضح لنا إن بعض الأهداف التي طرحها الحزب من الصعب تحقيقها على ارض الواقع ولكن على الرغم من ذلك أكسبت الحزب شعبية كبيرة كونها أعطت نظريا للجماهير، ولاسيما أفراد الطبقة العاملة، الأمل في تحقيق جميع مطالبهم حال وصول حزب العمال للسلطة وهذا ما لم يحدث بعد ان نجح حزب العمال في الوصول للحكم مرتين خلال المدة التي تناولتها الدراسة.

6- على الرغم من تمكن حزب العمال من الوصول الى السلطة عام 1924 الا انه اخفق في مواجهة التحديات التي واجهته آنذاك وكانت السياسة التي انتهجها بعد تولي الحكم تتناقض مع الأفكار والمبادئ التي طرحها قبل توليه السلطة فلم تتحقق العدالة الاجتماعية التي دعا اليها في مؤلفاته كما لم تتحسن اوضاع الطبقة العاملة كثيرا في السنوات التي تولى فيها حزب العمال الحكم في البلاد كما ان المبادئ التي طرحها ماكدونالد في مؤلفاته ولا سيما فيما يتعلق بإنصاف المظلومين ونشر العدالة في المجتمع لم يتمسك بها ولا سيما في السياسة الخارجية التي اتبعتها الحكومة العمالية الاولى وكذلك الثانية تجاه القضية المصرية وتجاه الحركة الوطنية الهندية.

7- واجهت الحكومة العمالية الأولى(1924) تحديات كبيرة ولا سيما من قبل حزبي المحافظين والأحرار وهذا جعلها تفقد الكثير من شعبيتها مما أدى في نهاية المطاف إلى سقوطها بعد اتهام بعض أعضائها بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي.

8- واجهت الحكومة العمالية الثانية(1929-1931) مشاكل وتحديات داخلية وخارجية كانت من أهمها اثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد البريطاني، وقضية الهند والمسألة المصرية ولم تتمكن من إيجاد حلول ناجعة لجميع تلك التحديات مما جعلها تعجز عن أداء عملها ومن ثم إعلان استقالتها بعد ان فقدت الدعم البرلماني لها.

9- ان قيام رامزي ماكدونالد بتشكيل الوزارة الوطنية عام 1931 بعد تحالفه مع حزب المحافظين وحزب الأحرار ودون الأخذ برأي معظم القياديين الآخرين في حزب العمال يعد ضربة كبيرة وجهت الى الحزب من أهم أعضاءه الذين انتقدوا تلك السياسة بشدة ولم يعترفوا به بعد ذلك زعيما للحزب او قياديا له، في الوقت الذي لم يتمكن من خلال رئاسته للوزارة الائتلافية ان يكسب ثقة قيادي حزب المحافظين وحزب الأحرار على السواء.

الهوامش:

(1) Lawrtrt and Wishart, Britain's Labour Movement " A four lesson study syllabus", Great Britain, (N.D.), P.6.

(2) Rose, Frank K., The coming force " Labour movement", Great Britain, 1909, PP. 23-24.

(3) وليم ايوارت غلادستون William Ewart Gladstone (1809-1898) : سياسي ورجل دولة بريطاني ولد عام (1809) في مدينة ليفربول ،يعد من ابرز زعماء حزب الأحرار البريطاني وتولى العديد من المناصب الوزارية كان من اهمها وزارة الحرب والمستعمرات في المدة ما بين (كانون الأول1845-تموز1846)، ووزارة الخزانة في المدة مابين (كانون الأول 1852 - شباط 1855) ، كما أصبح رئيسا للوزراء أربعة مرات: (كانون الأول 1868 - شباط 1874) ، و(نيسان 1880 - حزيران 1885) ، و(شباط 1886 - تموز 1886) ، و(اب 1892 - اذار 1894)، كان له دورا فعالا بالمطالبة بمنح ايرلندا حكما ذاتيا. وتوفى عام (1898). للمزيد من التفاصيل انظر:
The New Encyclopedia Britannica, U.S.A.,1976,Vol.8, PP.177-180.

(4) فوستر، وليم ز.، موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية(1876-1914)، ترجمة عبد الحميد الصافي،ج2، ط1، بغداد، 1974، ص ص 32-33.

(5) بير، م.، تاريخ الاشتراكية البريطانية، ترجمة فؤاد اندراوس، ط1، القاهرة،(د.ت.)، ص 213.

(6) بواربير، فيليب، نشأة حزب العمال البريطاني، ترجمة محمد نبيل موسى علام، ط1، القاهرة، (د.ت.)،ص 7. ص 51.

(7) فوستر، المصدر السابق، ج2، ص29.

(8) الكسندر ماكدونالد Alexander Macdonald (1821-1888): سياسي وزعيم نقابي اسكتلندي، ولد في لاناركشاير Lanarkshire عمل منذ طفولته بمناجم الفحم واستمر بالعمل حوالي ستة عشر عام. مارس نشاطا فعالا في الحركة العمالية البريطانية منذ بداية شبابه وكان من منظمي إضراب عمال التعدين في لاناركشاير Lanarkshire mining strike عام 1842وفصل من عمله اثر ذلك، ثم واصل نضاله مطالبا بتحسين أوضاع العمال، وأسس مع بعض رفاقه الاتحاد الوطني لعمال المناجم عام 1863، ثم أصبح عضوا في البرلمان خلال الفترة ما بين(1874-1881). وانتقد من قبل كارل ماركس وفردريك انجلز وبعض الاشتراكيين لعلاقته الوطيدة مع زعماء حزب المحافظين ومع ذلك لم يفقد شعبيته وبقي رئيس الاتحاد الوطني لعمال حتى أواخر حياته. للمزيد من التفاصيل انظر:
The History Today Companion to British History, edited by Juliet Gardiner and Neil Wenborn, Great Britain, Collins and Brown, 1995, P.489.

(9) توماس بيرت Thomas Burt (1837-1922): سياسي بريطاني وأحد زعماء نقابات العمال البريطانية، أصبح سكرتيرا لاتحاد عمال المناجم في نوثمبرلاند عام 1863 ثم أصبح نائبا في البرلمان عن العمال ضمن كيان العمال الأحرار (Lib-Lab) خلال الفترة ما بين(1874-1918) وترأس مؤتمر نقابات العمال عام 1891، وعلى الرغم من تأسيس حزب العمال المستقل عام 1893 ولجنة تمثيل العمال عام 1900 الا ان

بيرت بقي ضمن كيان الأحرار-العمال حتى ترك العمل السياسي عام 1819 بسبب تدهور حالته الصحية. للمزيد من التفاصيل انظر:

The History today Companion to British History, P. 115.

(10) بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli (1804-1881) : سياسي ورجل دولة بريطاني من ابرز زعماء حزب المحافظين تولى العديد من المناصب السياسية كان من أهمها وزيرا للخزانة في المدة(شباط 1852- كانون الأول 1852) ، وتولى رئاسة الوزراء مرتين الأولى في الفترة مابين(شباط1868- كانون الأول 1868)، و(شباط1874- نيسان1880).للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography "From the Earliest Times to the year 2000", edited by: H.C.G. Matthew, and Brian Harrison, ,Great Britain, Oxford University Press, 2004,Vol.16, PP270-296

(11) هنري برودهيرست Henry Broadhurst (1840-1911): سياسي وزعيم عمالي بريطاني ولد في ليتل مور باكسفورد وعمل في طفولته عامل بناء مع والده، وفي عام 1865 انتقل الى لندن وعمل في برج الساعة Clock Tower في ونستمستر، ثم أصبح عضوا في مؤتمر نقابات العمال، وفي عام 1873 أصبح سكرتيرا للجنة تمثيل العمال، ثم تولى منصب السكرتير العام لمؤتمر نقابات العمال في الفترة ما بين (1876-1885)، (1886- 1890). وأصبح عضوا في البرلمان خلال الفترات ما بين: (1880-1885)، (1885-1886)، (1886-1892)، (1894-1906). للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography, Vol. 7, PP323.

(12) بير، المصدر السابق، ص ص 213-214.

(13) Rose, OP.Cit., P.43-45; Lawrtrt and Wishart, OP.Cit., P. 6.

(14) توماس روبرت تريلفول Thomas Robert Threlfall (1858-1911): سياسي وزعيم نقابي عمالي بريطاني. مارس العمل النقابي في بداية شبابه وانتخب عضوا في المجلس لمدينة ساوثبورت Southport Town وفي عام1885 انتخب رئيسا لمؤتمر نقابات العمال الذي عقد في ساوثبورت، وفي عام 1886 اقترح على أعضاء المؤتمر تشكيل رابطة العمال الانتخابية لاختيار الشخصيات التي يجب ان تمثل العمال في البرلمان وتم الأخذ باقتراحه وتأسست الرابطة المذكورة. للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography, Vol. 56, P. 434.

(15) جيمس كير هاردي James Keir Hardie(1856-1915): سياسي بريطاني اشتراكي من زعماء حزب العمال البريطاني. ولد في لانارك باسكتلندا وعاش طفولة قاسية. وفي عام 1870 طرد من العمل لتشجيعه العمال على الإضراب، وفي عام 1881 أسس اتحاد عمال المناجم، كما اسس عام 1888حزب العمال الاسكتلندي، شارك في انتخابات عام 1892 وأصبح عضوا برلمانيا. مارس دورا مهما في تأسيس حزب العمال المستقل (ILP). كما شارك في مؤتمر لندن الذي عقد في الفترة ما بين 27-28 شباط 1900 والذي تمخض عنه تأسيس لجنة تمثيل العمال. وتولى رئاسة حزب العمال المستقل خلال الفترة(1894-1900) و(1913-1914). للمزيد من التفاصيل انظر:

Stewart, William, Keir Hardie "A Biography", Great Britain, 1921, PP.105-208; The New Encyclopedia Britannica, Vol. IV, P.902.

(16) جون بيرنز John Burns (1858-1943): زعيم عمالي اشتراكي بريطاني. انضم الى الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي عام 1883 ورشح للبرلمان في انتخابات عام 1885 الا انه لم ينل عضوية البرلمان. مارس نشاط فعال في التظاهرات والإضرابات التي شهدتها لندن في الفترة ما بين(1886-1889)، وفي عام 1892 انتخب رئيسا لمؤتمر نقابات العمال وكذلك عضوا في مجلس العموم ، وفي العام التالي(1893) انضم الى حزب العمال المستقل. وتولى منصب رئيس المجلس الحكومي المحلي the Local Government Board في وزارة الأحرار التي ترأسها هنري كامبل بنرمان عام 1905. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. II, P.390.

(17) Rose, Frank K., OP.Cit., P. 44;

بير، المصدر السابق، ص ص 213-214.

(18) فوستر، المصدر السابق، ج2، ص 32-33.

(19) توم مان Tom Mann (1856-1941): زعيم عمالي راديكالي بريطاني ساهم بشكل فعال في نشاط الحركة العمالية البريطانية. التحق عام 1881 بالجمعية الاجتماعية للمهندسين، ومارس دورا فعالا في إضراب عمال الموانئ عام 1889، وعمل جنبا الى جنب مع كير هاردي في الفترة ما بين(1890- 1893) وأثمرت جهودهما عن تأسيس حزب العمال المستقل. وفي عام 1910 ساند بن تليت في تأسيس الاتحاد الدولي لعمال النقل، وكان من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي البريطاني بعد تأسيسه عام 1920. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. VI, P.571.

(20) وبنيامين تليت Benjamin Tillett(1860-1943): زعيم نقابي عمالي بريطاني. ولد في بريستولBristol في أسرة من الطبقة الوسطى وكان والده عامل في السكك الحديد، وانتقل للعيش في لندن ومارس نشاطا فعالا في إضراب عام 1889 وأصبح عضو مجلس مدينة لندنThe London County Council خلال الفترة ما بين(1892-1898). ثم أصبح عضوا في البرلمان في الفترة ما بين(1917-1924) وكذلك في الفترة(1929-1931). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. IX, P. 1011.

(21) Lawrtrt and Wishart, OP.Cit, P.10.

(22) فردريك انجلز(1820-1895) Fredric Engels : مفكر وفيلسوف ألماني، شارك صديقه كارل ماركس في وضع "النظرية الماركسية". ولد بمدينة بارمن بألمانيا من عائلة ميسورة الحال وانتقل مع عائلته الى بريطانيا، وصدر له عام 1845 كتاب بعنوان أوضاع الطبقة العاملة في انكلترا The Condition of the Working Class in England. واشترك مع ماركس بتأليف عدة كتب، كما شاركه في كتابة وإصدار البيان الشيوعي عام 1848 ، له مؤلفات عدة حول الفكر الماركسي. كول ، ج.د.هـ، رواد الفكر الاشتراكي ، ترجمة منير البعلبكي ، ط2 ، بيروت ، 1978 ، ،ص ص362-408؛ وللمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. III, P.896; Mayer, Gustav, Friedrich Engels "Eine Biographie", Berlin ,Verlag vonjulius Springer, 1920, PP.1-158.

(23) فوستر، المصدر السابق، ج2، ص ص 29-30.

(24) المصدر نفسه، ج2، ص ص 29-30.

(25) المصدر نفسه، ج2، ص 30.

(26) McCarthy, Terry, Great Dock Strike of 1889, London, Weidenfeld and Nicolson, 1988, PP.210-128.

(27) فوستر، المصدر السابق، ج2، ص ص 30- 31.

(28) المصدر نفسه، ج2، ص 32.

(29) هنري ميرز هايندمن Henry Mayers Hyndman (1842-1921): سياسي بريطاني، ومن أشهر الماركسيين البريطانيين، أتم تعليمه في كلية الثالوث Trinity College وجامعة كامبردج. وعمل بالصحافة في لندن في الفترة ما بين(1871-1880) سافر إلى العديد من الدول وتأثر بمؤلفات الكتاب الماركسيين التي اطلع عليها وفي مقدمتها كتاب "رأس المال" لكارل ماركس Karl Marx واصدر كتاب انكلترا للجميع England for All الذي يعد من الكتب الأولى التي صدرت في بريطانيا حول الماركسية وشرحها بالتفصيل. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. V, P.251.

(30) البراوي، راشد، النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية، ط1، القاهرة، 1951، ص ص 172-173؛

Hill, C. P., British Economic and Social History 1700-1975,Great Britain, 1980, PP.168-170.

(31) بواريير، المصدر السابق، ص 15.

(32) وليم موريس William Morris(1834-1896): فنان وأديب ومصمم(في معامل النسيج والأقمشة)، بريطاني ومن رواد الحركة الاشتراكية البريطانية في القرن التاسع عشر. ولد في لندن واكمل دراسته عام 1853 في كلية اكسترا Exeter College بجامعة أكسفورد، وفي عام 1879 انضم الى الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي. بدأ نشاطه في الحركة الاشتراكية منذ عام 1879 بعد علاقته الوطيدة مع هايندمن وموريس وبرنادشو ، وساهم في تأسيس العصبة الاشتراكية عام 1885، وشارك في العديد من التظاهرات التي شهدتها لندن في الفترة مابين(1887-1889). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.12, P.456.

(33) البراوي، المصدر السابق، ص ص 172-173.

(34) المصدر نفسه، ص ص 175-177.

(35) سدني ويب Sidney Webb (1859-1947): من رواد الحركة الاشتراكية البريطانية في القرن التاسع عشر وابرز مؤسسي الجمعية الفابية ، ومن مؤسسي مدرسة لندن للاقتصاد والسياسة والعلوم ومن الأعضاء البارزين في حزب العمال البريطاني. ولد في لندن من أسرة تنتمي للطبقة الوسطى اذ كان والده يعمل محاسب ووالدته صاحبة متجر صغير، ترك المدرسة عندما كان في السادسة عشر من العمر وانضم إلى صديقه برناردشو في تأسيس الجمعية الفابية، له العديد من المؤلفات حول الفابية والنظام الاشتراكي. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.19, P. 711.

(36) جورج برنارد شو George Bernard Shaw(1856-1950): كاتب اشتراكي بريطاني ولد في دبلن من أسرة تنحدر من الطبقة الارستقراطية وعاش صباه في دبلن ثم لحق بوالدته واخواته الى لندن عام 1875 بعد انفصالها عن والده وهناك اهتم بالمطالعة والكتابة والف العديد من الروايات والمسرحيات كما نشرت له العديد من المقالات. وفي عام 1884 انضم الى الجمعية الفابية بعد ان تعرف على سدني ويب وأصبح من ابرز روادها وكتب العديد من المقالات التي انتقد فيها النظام الرأسمالي. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.16, P. 655.

(37) البراوي، المصدر السابق، ص 178-180.

(38) ادوارد رينولدس بيز Edward Reynolds Pease (1857-1955): اشتراكي بريطاني ولد في دورست بانكلترا وترك العمل الوظيفي وانضم الى الجمعية الفابية وأصبح من ابرز روادها وفي عام 1890 أصبح سكرتيرا للجمعية الفابية ثم ساهم في تشكيل لجنة تمثيل العمال عام 1900 . واستمر بالدعوة الى المبادئ الاشتراكية طوال حياته. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. VII, P.824.

(39) بير، المصدر السابق، ص ص 284-285.

(40) روبرت كاننغهام غراهام Robert Cunninghame Graham(1852-1936): سياسي وكاتب اسكتلندي. درس في هارو بانكلترا ومن ثم أكمل دراسته في بلجيكا استقر بعدها لفترة بالأرجنتين ومن ثم غادرها الى اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية ثم عاد إلى بريطانيا عام 1883 وانضم إلى الحركة الاشتراكية بعد ان تعرف على ابرز روادها ومنهم وليم موريس وجورج برنادشو وهايندمن. طالب بمنح اسكتلندا حكما ذاتيا وقاد بعض التظاهرات في لندن مطالبا بحقوق العمال وسجن بعد اعتقاله لمدة ستة أسابيع وبعد إطلاق سراحه واصل حملته لتحسين أوضاع العمال والطبقة الفقيرة تولى رئاسة حزب العمال الاسكتلندي في الفترة ما بين(1888-1839). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. III, P.297.

(41) كان من أهم برامج حزب العمال الاسكتلندي منح حق الانتخاب للجميع، وتحديد مدة إجراء الانتخابات البرلمانية كل ثلاث سنوات، وان تدفع الدولة مرتبات لأعضاء البرلمان، والحكم الذاتي للقوميات التابعة للإمبراطورية البريطانية، وإلغاء مجلس اللوردات وجميع الوظائف المتوارثة وتأميم الأرض والمعادن. وعدم الاشتراك في أية حرب دون موافقة مجلس العموم وأجراء إصلاحات في نظام الوظائف المدنية، وان تدار السكك الحديدية والمواصلات المائية والترام من قبل الدولة، وإقامة نظام البنوك الوطنية وفرض

ضرائب تصاعدية على الدخول ابتداء من (300) جنيه في السنة، إضافة إلى التشريعات العمالية الأخرى للمزيد من التفاصيل انظر: بير، المصدر السابق، ص ص 285-286.

(42) بير، المصدر السابق، ص ص 284-285.

(43) جوزيف هافلوك ولسن Joseph Havelock Wilson (1859-1929): سياسي وزعيم عمالي بريطاني ولد في سندر لاندSunderland وأصبح رئيسا لاتحاد البحارة ورجال الإطفاء في الفترة ما بين(1894-1929) وقام بتنظيم العديد من التظاهرات والإضرابات التي قام بها البحارة بما فيها إضراب عام 1889. وأصبح عضوا في البرلمان ثلاث مرات: (1892-1900)، (1906-1910)، (1918-1922). للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography, Vol. 59, P.232.

(44) بير، المصدر السابق، ص ص 288-290.

(45) Macdonald, J. Ramsay, The Socialist Movement, London, 1911, P.234.

(46) Ibid., P.234.

(47) جون بروس جلاسير John Bruce Glasier(1859-1920): سياسي بريطاني من قادة حزب العمال البريطاني المستقل. ولد بروس في غلاسكو عام 1859 وكان والده مزارعا من ايرشاير، أكمل دراسته الجامعية في الهندسة الا ان ميله للعمل السياسي أبعده عن ممارسة الهندسة . وفي أوائل شبابه انضم الى (جماعة الإصلاح الزراعي) الاسكتلندية في غلاسكو. وفي عام 1884 ساهم في تأسيس فرع الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في غلاسكو، وبعد فترة ترك الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وانتمى الى (الجماعة الاشتراكية). وأصبح رئيساً لحزب العمال المستقل في الفترة ما بين(1900-1903) وبعد عام 1906 تولى تحرير صحيفة Labour Leader واستمر أربع سنوات ونصف بذلك العمل وكانت فلسفته إنسانية ومثالية. للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography, Vol. 21, P.454.

(48) بواربير، المصدر السابق، ص ص 52.

(49) الفايكاونت فيليب سنودن Viscount Philip Snowden(1864-1937): سياسي ورجل دولة بريطاني من حزب العمال، تزعم في أوائل حياته السياسية (حزب العمال المستقل). ثم تولى وزارة الخزانة في حكومتي حزب العمال الاولى22كانون الثاني- 4 تشرين الثاني1924) والثانية(1929-1931)، أصبح عضوا في مجلس العموم في الفترة ما بين(1906-1918) ومن ثم(1922-1931) وبرع في مناقشات القي تتعلق بالخدمات الاجتماعية وتحسين الأوضاع الاقتصادية. حصل على لقب الفايكاونت بعد استقالته من الوزارة عام 1931. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. IX, P.302.

(50) فرانس ليتل وود France Littlewood (1863-1941): احد زعماء الحركة الاشتراكية البريطانية ولد في هونلي Honley في غرب يوركشاير. وبعد ان أكمل تعليمه الثانوي التحق للعمل في الصباغة مع والده ويعد من ابرز مؤسسي حزب العمال المستقل . للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography, Vol. 33, P. 221.

(51) بواربير، المصدر السابق، ص ص 53.

(52) بير، المصدر السابق، ص ص 216-217.

(53) المصدر نفسه، ص ص 216-217.

(54) كارل هنريتش ماركس Karl Heinrich Marx (1818-1883): مفكر وفيلسوف الماني ومؤسس النظرية الماركسية. ولد في تريف بألمانيا، حصل على الدكتوراه بالفلسفة في نيسان 1841 من جامعة بينا، اهتم بعد ذلك بدراسة الاقتصاد والفلسفة الاجتماعية اصدر عام 1848 مع فريدريك انجلز "البيان الشيوعي" عام 1848، كما ألف كتابه المشهور "رأس المال" الذي طرح فيه أسس النظرية "الماركسية"واصدر الجزء الأول من الكتاب عام 1867 وقام صديقه انجلز بإصدار أجزاء الكتاب الأخرى بعد وفاة ماركس. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.11, P.549.

(55) ادم سميث Adam Smith(1723-1790): من كبار المفكرين الاقتصاديين، اسكتلندي الأصل قام بالتدريس بجامعة غلاسكو ، نشر كتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) الذي عرف بـ (ثروة الأمم) والذي يعد من المصادر المهمة في علم الاقتصاد الحديث، وكان أشهر من دعا الى الحرية الاقتصادية ، وتقسيم العمل. للمزيد من التفاصيل انظر:

Cannon, John(ed.),The Oxford Companion to British History, Great Britain, Oxford University Press, 2002, P.868; The New Encyclopedia Britannica, Vol.16, P.904.

(56) ديفيد ريكاردو David Ricardo(1772-1823) : من رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في القرن التاسع عشر. ولد في لندن من أسرة ثرية وعمل في شبابه في سوق البورصة وكون ثروة كبيرة ساعدته على التفرغ للدراسة في الآداب والرياضيات والكيمياء والجيولوجيا. بدأ اهتمامه بعلم الاقتصاد عام 1799 عندما اطلع على كتاب ادم سمث الموسوم"ثروة الأمم" وقضى بعدها عشر سنوات في دراسة علم الاقتصاد. وضع على أساسها نظرياته في توزيع الثروة والأجور والثمن الطبيعي. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.15, P.825.

(57) جون ستيوارت مل John Stuart Mill (1806-1873): فيلسوف ومفكر اقتصادي بريطاني له العديد من المؤلفات التي أوضح فيها نظرياته الاقتصادية وآراءه التحررية في السياسة وأهمها: مذهب في المنطق، مبادئ الاقتصاد السياسي، مقالة في الحرية، مذهب المنفعة. وهو من أنصار الفلسفة التجريبية. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.12, P.197.

(58) بير، المصدر السابق، ص ص 224-225.

(59) Macdonald, J. Ramsay, The Socialist Movement, P.234.

(60) Bailey, Sydney D., Parliamentary Democracy, USA, 1966, P.143.

(61) Macdonald, J. Ramsay, The Socialist Movement, P.234.

(62) بير، المصدر السابق، ص ص 304-305.

(63) Bailey, OP.Cit., P.144.

(64) Macdonald, J. Ramsay, The Socialist Movement, P.234.

(65) Ibid., P.235.

(66) The New Encyclopedia Britannica, Vol. VI, P.439.

(67) بواريير، المصدر السابق، ص 51.

(68) The New Encyclopedia Britannica, Vol. VI, P.439.

(69) السير والتر بلدوين سبنسر Sir Walter Baldwin Spencer (1860-1929): عالم وباحث في مجال علم الإنسان anthropology ولد في لانكشاير أكمل دراسته الجامعية في كلية اوينز Owens College ومن ثم في عام 1881 بكلية اكستر Exeter College في أكسفورد وتخرج بعد حصوله على البكالوريوس بمرتبة الشرف عام 1884. ثم أكمل دراسته العليا وأصبح عام 1887 أستاذا في البيولوجيات بجامعة ملبورن University of Melbourne وقام بالعديد من الدراسات والأبحاث الميدانية بعلم الأجناس في استراليا منذ عام 1894، ونشر العديد من البحوث والكتب بمجال اختصاصه أهمها كتاب دراسة حول شعوب العصر الحجري عام 1927 وكتاب رحلات في البر الاسترالي عام 1928. توفى عام 1929 أثناء بعثة علمية في أمريكا الجنوبية.

The New Encyclopedia Britannica, Vol. IX, P.412.

(70) بير، المصدر السابق، ص298.

(71) The New Encyclopedia Britannica, Vol. VI, P.439.

(72) توماس لوف Thomas Lough (1850-1922): سياسي بريطاني من حزب الأحرار ولد في مدينة كافان Cavan الايرلندية وانتقل للعيش في لندن وعمل في تجارة الشاي عام 1880 ثم انتمى إلى حزب الأحرار

وأصبح عضوا في البرلمان في الفترة ما بين: (1892-1918)، وأصبح رئيسا لمجلس التعليم في البرلمان في الفترة(1905-1908). للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography, Vol.34, P576.

(73) بواريير، المصدر السابق، ص ص 51.

(74) Oxford Dictionary of Twentieth Century World History, Oxford University Press, 1997, P.378.

(75) بواريير، المصدر السابق، ص 52.

(76) المصدر نفسه، ص 51.

(77) ارثر هندرسون Arthur Henderson(1863- 1935): سياسي بريطاني من زعماء حزب العمال أصبح عضوا في البرلمان في الفترات: (1903-1918)، (1919-1923)، (1924-1931)، (1933-1935). وتولى وزارة الداخلية في الفترة ما بين(كانون الثاني- تشرين الثاني 1924) كما أصبح وزيرا للخارجية في الفترة ما بين(1929-1931). للمزيد من التفاصيل انظر:
The New Encyclopedia Britannica, Vol. IV, PP. 1017-1018.

(78) Ibid., Vol. VI, P.439.

(79) بواريير، المصدر السابق، ص 52.

(80) The New Encyclopedia Britannica, Vol. VI, P.439.

(81) Chris and Stevenson, John, the Longman Hand book of modern British History (1714-1995), London, 1996, P.100.

(82) Macdonald, J. Ramsay, Labour and Empire, London, 1907, PP.4-102.

(83) Macdonald, The Socialist Movement, London, PP.15-29.

(84) Ibid., PP.29-55.

(85) Ibid., PP.56-78.

(86) Ibid., P.78.

(87) Ibid., PP.78-94.

(88) Ibid., PP.94-99.

(89) Ibid., PP.99-121.

(90) Ibid., PP.122-149.

(91) Ibid., PP.150-169.

(92) Ibid., PP.170-192.

(93) Ibid., PP.193-228.

(94) Ibid., PP.229-242.

(95) Macdonald, Socialism and Society, London, 1905, PP. 1-12.

(96) Ibid., P.38.

(97) Ibid., PP. 74-75.

(98) Ibid., PP. 110-114.

(99) Ibid., P.114-124.

(100) Ibid., PP. 133-137.

(101) Macdonald, Socialism and the servile state, London, 1911, P. 13.

(102) Ibid., P. 16.

(103) Macdonald, A Policy for the Labour Party, London, Leonard Parsons, 1920, P. 10.

(104) Ibid., PP. 10-18.

(105) Ibid., P.27.

(106) Ibid., P.27.
(107) Ibid., P.27.
(108) Ibid., P.29.
(109) Ibid., PP.34-55.
(110) Ibid., PP.56-70.
(111) Ibid., PP.77-97.
(112) Ibid., PP.99-121.
(113) Ibid., PP.122-136.
(114) Ibid., PP.137-159.
(115) Ibid., PP.160-174.
(116) Ibid., PP.175-183.
(117) Macdonald, Parliament and Democracy, London, 1920, PP.1-5.
(118) Ibid., PP.7-13.
(119) Ibid., PP.14-22.
(120) Ibid., PP.23-30.
(121) Ibid., PP.31-36.
(122) Ibid., PP.41-52.
(123) Ibid., PP.58-62.
(124) Ibid., PP.63-69.
(125) Macdonald, Parliament and Revolution , London, 1919, PP.1-5.
(126) Ibid., PP.6-32.
(127) Ibid., PP.41-46.
(128) Ibid., PP.47-68.
(129) Ibid., PP.69-84.
(130) Ibid., PP.85-96.
(131) Ibid., PP.97105.
(132) ماكنزي، نورمان، موجز تاريخ الاشتراكية، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى"وآخرون"، ط1، القاهرة، 1960،ص 187.
(133) المصدر نفسه، ص 218-220.
(134) المصدر نفسه، ص 220-221.
(135) بير، المصدر السابق، ص ص 298-299.
(136) Chris and Stevenson, OP.Cit., P.101.
(137) هربرت هنري اسكويث Herbert Henry Asquith (1852-1928): سياسي ورجل دولة بريطاني ولد في مورلي بمقاطعة يوركشاير وأكمل دراسته الأولية في مدرسة لندن بمدينته ثم أكمل دراسته الجامعية بالقانون بكلية باليول Balliol College في أكسفورد. وازداد اهتمامه بالسياسة وانتمى إلى الأحرار وأصبح عضوا في مجلس العموم عام 1886، تولى العديد من المناصب المهمة أهمها وزيراً للداخلية(1892-1895)، ووزيراً للخزانة(1905-1908)، ورئيسا للوزراء(1908-1916). للمزيد من التفاصيل انظر:
The History today Companion to British History, edited by: Juliet Gardiner and Neil Wenborn, Great Britain, Collins and Brown, 1995, P.48.
(138) The New Encyclopedia Britannica, Vol.2, P.206.

(139) جون ويتلي John Wheatley(1869-1930): احد قادة الحركة العمالية البريطانية ولد في ايرلندا بمقاطعة واترفورد Waterford ثم انتقل مع عائلته عام 1876 الى اسكتلندا وأكمل دراسته الابتدائية في لانكشاير، وعمل في بواكير شبابه بمناجم الفحم واستمر بهذا العمل حتى عام 1891، وفي عام 1912 انتخب عضوا في مجلس مدينة غلاسكو ثم أصبح عضوا في البرلمان عام 1922، وأصبح وزيرا للصحة في الوزارة العمالية الأولى عام 1924. للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography, Vol. 60, P.321.

(140) بير، المصدر السابق، ص 402.

(141) Somervell, D.C., Modern Britain 1870-1939, London, 1944, P. 156.

(142) بير، المصدر السابق، ص 402.

(143) جورج كليمنصو George Clemenceau(1841-1929): سياسي ورجل دولة فرنسي أكمل دراسته في الطب عام 1865 ثم اتجه نحو العمل السياسي وفي عام 1902 انتخب نائبا في البرلمان ثم أصبح وزيرا للداخلية في الفترة ما بين(1906-1917)، ورئيسا للوزراء في المدة(1917-1920). للمزيد من التفاصيل انظر:
The New Encyclopedia Britannica, Vol.4, PP.707-710; Chambers Dictionary of World History, edited by: Bruce P. Lenman, Great Britain, Clays Ltd., 1994, P. 209.

(144) حسين، فاضل، المساومة الدولية حول ولاية الموصل(1916-1926)، موسوعة الموصل الحضارية، مج5، ط1، الموصل، 1992، ص ص 50-51.

(145) المصدر نفسه، ص ص 50-51.

(146) السير برسي كوكس Sir Percy Cox (1864-1937): سياسي بريطاني ولد في انكلترا، ودرس العلوم العسكرية في الأكاديمية العسكرية الملكية في ساندهرست، ثم اتجه للعمل السياسي وخلال المدة ما بين(1890-1914) عمل مع القوات البريطانية في بلاد فارس والخليج العربي. وكان "مندوبا سياسياً" مرافقاً للحملة البريطانية الأولى لاحتلال العراق عام 1914. للمزيد انظر:
The New encyclopedia Britannica, Vol. III, P.211.

(147) حسين، المصدر السابق، ص ص 50-52.

(148) يحيى، جلال ونعيم، خالد، مصر الحديثة 1919-1952، ط1، القاهرة، 1988، ص ص 104-106.

(149) الفريد ملنر Alfred Milner (1854-1925): سياسي ورجل دولة بريطاني من حزب الأحرار خدم في مصر في الفترة ما بين(1889-1897)، وأصبح حاكما على مستعمرة الكيب(1897-1901)، ومن ثم وزيرا للحرب(1918-1919)، ووزيرا للمستعمرات(1919-1921). للمزيد من التفاصيل انظر:
The New encyclopedia Britannica, Vol. VI, PP. 900-901.

(150) Chirol, Sir Valentine, The Egyptian Problem, London, Macmillan and Co. Limited, PP.270-271.

(151) الأنصاري، ناصر، المجمل في تاريخ مصر"النظم السياسية والإدارية"، ط2، القاهرة، 1993، ص ص 230-232.

(152) برج، محمد عبد الرحمن، قناة السويس اهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة 1914الى سنة 1956، ط1، القاهرة، 1968، ص ص 83-84.

(153) المصدر نفسه، ص ص 83-84.

(154) جبر، مصطفى النحاس، سياسة الأحتلال تجاه الحركة الوطنية، ط1، القاهرة، 1985، ص ص 248-249.

(155) برج، المصدر السابق، ص ص 83-85.

(156) غنيم، عادل حسن وعبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ الهند الحديث، ط1، القاهرة، 1984، ص ص 163-167.

(157) The New Encyclopedia Britannica, Vol.9, P.417.

(158) Woodward, E.L., History of England, Great Britain, Whit stable litho. straker Brother Ltd, 1973. P. 228.

(159) لانجر، وليام، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة محمد مصطفى زيادة، ج7،ط1، القاهرة،1969، ص ص2942-2945.

(160) بير، المصدر السابق، ص ص 402-403.

(161) ماكنزي، المصدر السابق، ص 222-223.

(162) Hill,C. P., British Economic and Social History 1700-1975,Great Britain, 1980, PP.258-259.

(163) لوفران،جورج،الحركة النقابية في العالم، ترجمة مهاة فرح الخوري،ط1،دمشق، 1967، ص ص 72-73.

(164) بير، المصدر السابق، ص 409.

(165) بير، المصدر السابق، ص ص 402-403.

(166) Chris and Stevenson, OP.Cit., P.101.

(167) ستانلي بلدوين Stanley Baldwin : سياسي ورجل دولة بريطاني تولى العديد من المناصب المهمة ومنها رئيس مجلس التجارة في الفترة ما بين(1921-1922)، وأصبح وزيرا للخزانة في الفترة(1923-1924)، وتولى رئاسة الوزراء ثلاثة مرات: (1923-1924)، (1924-1929)، (1935-1937). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.I, PP.755-756. Dictionary of British History, edited by: Kenyon J.P, Great Britain, Laurence Urdang Associates Ltd., 1988, P. 28.

(168) Chris and Stevenson, OP.Cit., P.102.

(169) بير، المصدر السابق، ص ص 409-410.

(170) ماكنزي، المصدر السابق، ص 224-225.

(171) المصدر نفسه، ص 222-223.

(172) ادوارد فردريك هاليفاكس (البارون ايروين)Edward Frederick Halifax (1881-1959): سياسي ورجل دولة بريطاني ولد في دفنشر، وهو الابن الرابع للفايكاونت هاليفاكس رجل الدين الكاثوليكي الشهير في يوركشاير، درس علم اللاهوت في ايتون Eton . وأصبح عضوا محافظا في البرلمان عن ريبون في كانون الثاني 1910. شغل منصب نائب الملك في الهند خلال الفترة ما بين(1925-1931). ومن ثم أصبح وزيرا للخارجية في الفترة ما بين(1938-1940)، وسفيرا لبلاده في الولايات المتحدة الأمريكية (1941-1946). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.IV, P.855.

(173) اصلاحات مونتاجو- تشيلمسفورد Montagu–Chelmsford Reforms: وتعرف أيضا باسم إصلاحات مونت فوردMont Ford Reforms : وهي مجموعة من الإصلاحات السياسية التي أدخلتها الحكومة البريطانية في الهند على مؤسسات الحكم بهدف منح الهند الحكم الذاتي تدريجيا. وأطلق عليها تلك التسمية نسبة إلى أدوين مونتاجو Edwin Montagu وزير الدولة لشؤون الهند خلال الفترة ما بين(1917-1922) واللورد فردريك تشيلمسفورد Frederic Chelmsford الذي كان يشغل منصب نائب الملك في الهند في الفترة ما بين (1916-1921). وقد صدرت الإصلاحات في تقرير أعده كل من مونتاجووتشيلمسفورد عام 1918 الذي عد بمثابة قانون لتسيير شؤون الهند منذ عام 1919.الا ان الحركة الوطنية في الهند لم تعد تلك الإصلاحات سبيل للحصول على الاستقلال. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.9, PP.417-418.

(174) جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru (1889-1964): احد زعماء الحركة الوطنية الهندية وأول رئيس وزراء للهند بعد استقلالها من بريطانيا واسمر بمنصبه في الفترة ما بين(1947-1964). ولد في الهند من عائلة ثرية وتلقى تعليمه الأولي في بلاده ثم درس في بريطانيا بمدرسة هارو ومن ثم في جامعة كامبردج وزار العديد من الدول الأوربية وبعد عودته الى بلاده عام 1916 انضم للمؤتمر الوطني الهندي الذي كان يتزعمه غاندي وبعد ان تزوج استقر في دلهي وأنجبت زوجته طفلتهما الوحيدة "انديرا

غانديIndira Gandhi"، التي أصبحت رئيسة لوزراء الهند فيما بعد، قام نهرو بالعديد من الإصلاحات في الهند. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.12, P.944.

(175) لانجر، وليام، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة محمد مصطفى زيادة، ج7،ط1، القاهرة،1969، ص ص2942-2945.

(176) The New Encyclopedia Britannica, Vol.9, P.419.

(177) لانجر، المصدر السابق، ج7، ص2945.

(178) لي اوليفر فتزموريس ستاك Lee Oliver Fitzmaurice Stack (1868-1924): قائد عسكري بريطاني شغل منصب الحاكم العام للسودان Governor-General of Sudan في الفترة ما بين(1916-1924) ومنصب قائد الجيش المصري Sirdar of the Egyptian Army في الفترة ما بين(1917-1924). اغتيل في بالقاهرة في 19تشرين الثاني 1924. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 13, P.114.

(179) برج، المصدر السابق، ص ص 84-87.

(180) أوستن تشمبرلن Austen Chamberlain(1863-1937): سياسي ورجل دولة بريطاني ولد في برمنغهام وهو ابن السياسي البريطاني جوزيف تشمبرلن وشقيق السياسي نيفل تشمبرلن، تولى العديد من المناصب المهمة ومنها: مدير مكتب البريد العام سنة 1902، ووزير الخزانة في الفترة ما بين(1903-1905)، ووزير الدولة لشؤون الهند(1915-1917)، ووزيرا للخارجية في الفترة ما بين(1924-1929). مارس دورا فعالا في عقد معاهدة لوكارنو بين ألمانيا وفرنسا عام 1925 وحصل اثر ذلك على جائزة نوبل للسلام في العام نفسه. للمزيد من التفاصيل انظر:

A Dictionary of Modern History 1789-1945, edited by: A.W. Palmer, Great Britain, Hazell Watson and Viney Ltd., 1962, P.74.

(181) برج، المصدر السابق، ص ص 88-91.

(182) المصدر نفسه، ص ص 91-92.

(183) يحيى، المصدر السابق، ص ص 281-284.

(184) السير جون سايمون John Simon (1873-1954): سياسي ورجل دولة بريطاني من حزب الأحرار أصبح عضوا في البرلمان في الفترة ما بين(1906-1918) شغل العديد من المناصب السياسية المهمة في بلاده أهمها: وزير للداخلية في الفترة ما بين (1915 -1916) وكذلك في الفترة(1935 -1937)، ووزيرا للخارجية (1931 -1935)، ووزير للخزانة (1937 -1940)، ووزيرا للعدل (1940 -1945). للمزيد من التفاصيل انظر:

The History today Companion to British History, P.695.

(185) برج، المصدر السابق، ص ص 92-97؛ يحيى، المصدر السابق، ص ص 281-284.

(186) Jackson, J.Hampden, England since the Industrial Revolution 1815-1945,U.S.A, Greenwood Press,1975, PP.263-264.

(187) بير، المصدر السابق، ص 412.

(188) السير ريتشارد هوبكنز Richard Hopkins(1880-1959): موظف بريطاني وهو ابن رجل الأعمال الفريد نيند هوبكنز أكمل دراسته في مدرسة الملك ادواردKing Edward's School, ومن ثم في كلية عمانؤيل Emmanuel College وشغل العديد من المناصب الإدارية إذ خدم في وزارة الخزانة خلال الفترة ما بين (1927-1945) واحتل مناصب مهمة في تلك الوزارة. للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography, Vol.28, P.365.

(189) بير، المصدر السابق، ص 412.

(190) المصدر نفسه، ص ص 412-413.

(191) ماكنزي، المصدر السابق، ص 224-225.

(192) جيمس هنري توماس James Henry Thomas (1874-1949): سياسي بريطاني من زعماء الحركة العمالية . أصبح عام 1918 الأمين العام للاتحاد الوطني لعمال سكك الحديد The National Union of Railway men ، وشغل العديد من المناصب وأهمها: رئيس مؤتمر نقابات العمال الفترة ما بين(1920-1924). وعضوا في البرلمان عام 1910، كما أصبح وزيرا للمستعمرات في الفترة ما بين (كانون الثاني-تشرين الثاني 1924)، ووزيرا للعمل(حزيران 1929- حزيران 1930)، ووزيرا للمستعمرات مرة أخرى(تشرين الثاني1935-ايار1936). للمزيد من التفاصيل انظر:
The History today Companion to British History, P.741.

(193) Somervell, OP.Cit., P. 156.
(194) Ibid., P. 156.
(195) Chris and Stevenson, OP.Cit., P.102.

قائمة المصادر

اولا: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Bailey, Sydney D., Parliamentary Democracy, USA, 1966.
2. Chirol, Sir Valentine, The Egyptian Problem, London, Macmillan and Co. Limited,(N.D.).
3. Chris and Stevenson, John, the Longman Hand book of modern British History (1714-1995), London, 1996.
4. Hill, C. P., British Economic and Social History 1700-1975,Great Britain, 1980.
5. Jackson, J.Hampden, England since the Industrial Revolution 1815-1945,U.S.A, Greenwood Press,1975.
6. Lawrtrt and Wishart, Britain's Labour Movement " A four lesson study syllabus", Great Britain, (N.D.).
7. Macdonald, Ramsay, A Policy for the Labour Party, London, Leonard Parsons, 1920.
8. Macdonald, Ramsay, Labour and Empire, London, 1907.
9. Macdonald, Ramsay, Parliament and Democracy, London, 1920.
10. Macdonald, Ramsay, Parliament and Revolution , London, 1919.
11. Macdonald, Ramsay, Socialism and Society, London, 1905.
12. Macdonald, Ramsay, Socialism and the servile state, London, 1911.
13. Macdonald, Ramsay, The Socialist Movement, London, 1911.
14. Mayer, Gustav, Friedrich Engels "Eine Biographie", Berlin ,Verlag vonjulius Springer, 1920.
15. McCarthy, Terry, Great Dock Strike of 1889, London, Weidenfeld and Nicolson, 1988.
16. Rose, Frank K., The coming force " Labour movement", Great Britain, 1909.
17. Somervell, D.C., Modern Britain 1870-1939, London, 1944.
18. Stewart, William, Keir Hardie "A Biography", Great Britain, 1921.
19. Woodward, E.L., History of England, Great Britain, Whit stable litho. straker Brother Ltd, 1973.

ثانيا: الموسوعات والقواميس باللغة الانكليزية :

1. The New Encyclopedia Britannica, U.S.A.,1976.
2. A Dictionary of Modern History 1789-1945, edited by: A.W. Palmer, Great Britain, Hazell Watson and Viney Ltd., 1962.
3. Cannon, John(ed.),The Oxford Companion to British History, Great Britain, Oxford University Press, 2002.
4. Chambers Dictionary of World History, edited by: Bruce P. Lenman, Great Britain, Clays Ltd., 1994.
5. Dictionary of British History, edited by: Kenyon J.P, Great Britain, Laurence Urdang Associates Ltd., 1988.
6. Oxford Dictionary of Twentieth Century World History, Oxford University Press, 1997.
7. Oxford Dictionary of National Biography "From the Earliest Times to the year 2000", edited by: H.C.G. Matthew, and Brian Harrison, ,Great Britain, Oxford University Press, 2004.
8. The History Today Companion to British History, edited by Juliet Gardiner and Neil Wenborn, Great Britain, Collins and Brown, 1995.

ثالثا: الكتب المترجمة للعربية :

1. بير، م.، تاريخ الاشتراكية البريطانية، ترجمة فؤاد اندراوس، ط1، القاهرة،(د.ت.).
2. فوستر، وليم ز.، موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية(1876-1914)، ترجمة عبد الحميد الصافي،ج2، ط1، بغداد، 1974.
3. لانجر، وليام، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة محمد مصطفى زيادة، ج7، ط1، القاهرة،1969.
4. لوفران، جورج، الحركة النقابية في العالم، ترجمة مهاة فرح الخوري، ط1، دمشق، 1967.
5. ماكنزي، نورمان، موجز تاريخ الاشتراكية، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى"وآخرون"، ط1، القاهرة، 1960.
6. واريير، فيليب، نشأة حزب العمال البريطاني، ترجمة محمد نبيل موسى علام، ط1، القاهرة، (د.ت.).

رابعا: الكتب باللغة العربية :

1. البراوي، راشد، النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية، ط1، القاهرة، 1951.
2. برج، محمد عبد الرحمن، قناة السويس اهميتها السياسية والإستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة 1914الى سنة 1956، ط1، القاهرة، 1968.
3. جبر، مصطفى النحاس، سياسة الأحتلال تجاه الحركة الوطنية، ط1، القاهرة، 1985.
4. حسين، فاضل، المساومة الدولية حول ولاية الموصل(1916-1926)، موسوعة الموصل الحضارية، مج5، ط1، الموصل، 1992.
5. غنيم، عادل حسن وعبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ الهند الحديث، ط1، القاهرة، 1984.
6. الأنصاري، ناصر، المجمل في تاريخ مصر"النظم السياسية والإدارية"، ط2، القاهرة، 1993.
7. يحيى، جلال ونعيم، خالد، مصر الحديثة 1919-1952، ط1، القاهرة، 1988.